الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية UN .47.01

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

شهادة تصحيح المذكرة

يشهد الأستاذ حكيم بسم بصفته (رئيسا أو مناقشا) في لجنة المناقشة

لمذكرة الماستر للطالب(ة): طيبة أم الخير رقم التسجيل: 220942253

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية **شعبة:** العلوم السياسية **التخصص:** تنظيم سياسي وإداري

الموسم الجامعي: 2024/2023

أن المذكرة المعنونة بـ

التوجه نحو الخوصصة ودوره في تخفيف العبء عن الخزينة العمومية - دراسة مقارنة تقييمية

تم تصحيحها من طرف الطالب وهي صالحة للإيداع.

إمضاء الاستاذ المكلف بمتابعة التصحيح (رئيس اللجنة أو الممتحن)

غرداية في 27/10/2024

رئيس القسم

رئيس قسم العلوم السياسية

أبو بكر طارق

جامعة غرداية - قسم العلوم السياسية - كلية الحقوق و العلوم السياسية

ملاحظة : تودع هذه الوثيقة على مستوى القسم

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التوجه نحو الخوصصة ودوره في تخفيف العبء على الخزينة العمومية (دراسة مقارنة تتبعية)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالبة :

هيبة أم الخير

إشراف الأستاذ:

د/ جيدور حاج بشير

لجنة المناقشة:

الأخضاري إيمان	**جامعة غرداية**	**رئيسا**
جيدور حاج بشير	**جامعة غرداية**	**مشرفا ومقررا**
الحكيم سمير	**جامعة غرداية**	**مناقشا**

السنة الجامعية:2024/2023

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله سبحانه وتعالى على جميع نعمه وفضله الذي وفقنا وجمع شملنا وسدد خطانا لإتمام هذا العمل المتواضع

فاللهم لك الحمد في الأولى والآخرة، ولك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا حمداً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور **جيدور حاج بشير**، الذي بذل وقته وجهده في توفير الإرشادات العلمية الدقيقة والنصائح القيمة، مما كان له الدور الأكبر في إرشاد وتوجيه مسار هذه المذكرة. ، سائلة الله أن يديم عليه التوفيق والتقدم

كما لا يسعني إلا أن أعرب عن امتناني و شكري

إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية، الذين ساهموا بجهودهم وإرشاداتهم في دعم مسيرة البحث العلمي وتقديم النصح الدائم وتوجيه الطالب نحو إتمام دراسته بأفضل صورة. فالشكر موصول للجميع، مع أطيب الأمنيات بالتوفيق في مسيرتهم العلمية والمهنية

دون أن أنسى اللجنة المناقشة كل باسمه ورتبته في العلم

وكل من قدم لنا يد المساعدة في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

مخلص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير سياسة الخوصصة على الخزينة العمومية من خلال دراسة مقارنة لتجارب عربية، مع التركيز على الجزائر، مصر، والأردن. تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسية تتعلق بمدى فعالية توجه الجزائر نحو الخوصصة في تخفيف العبء المالي على الخزينة العمومية، في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، كالعجز المتزايد في الميزانية والضغوط المالية الناتجة عن تقلص الإيرادات .

- أظهرت الدراسة أن الخوصصة يمكن أن تساهم في تخفيف العبء على الخزينة العمومية، بشرط توفر بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة، ووجود إدارة فعالة للموارد العامة.

- تجارب مصر والأردن قد حققت نجاحات متفاوتة في تحسين موارد الخزينة، حيث ساهمت الخوصصة في جذب الاستثمارات وتحسين الكفاءة الاقتصادية، لكن واجهت بعض التحديات المتعلقة بالإدارة والشفافية.

- في الجزائر، كانت نتائج الخوصصة محدودة، حيث تأثرت بعوامل مثل البيروقراطية وعدم الاستقرار الاقتصادي، ما يبرز الحاجة إلى إصلاحات أعمق لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

الكلمات المفتاحية: الخوصصة، الخزينة العمومية، العجز المالي، الجزائر، مصر، الأردن، السياسات العامة

Study Summary :

This study aims to analyze the impact of privatization policies on the public treasury through a comparative examination of Arab experiences, with a focus on Algeria, Egypt, and Jordan. The study addresses a key issue: the effectiveness of Algeria's privatization approach in alleviating the financial burden on the public treasury amidst the country's economic challenges, such as growing budget deficits and financial pressures caused by shrinking revenues .

-The study shows that privatization can contribute to reducing the burden on the public treasury, provided that an appropriate legal and regulatory environment is in place, along with effective management of public resources .

-Egypt and Jordan's experiences have achieved varying degrees of success in improving treasury resources. Privatization helped attract investment and enhance economic efficiency, though challenges related to governance and transparency persisted .

-In Algeria, the results of privatization have been limited, affected by factors such as bureaucracy and economic instability, highlighting the need for deeper reforms to ensure the achievement of desired goals.

Keywords : Privatization, Public Treasury, Financial Deficit, Algeria, Egypt, Jordan, Public Policies.

قائمة الجداول

الجدول (1): مقارنة الخوصصة في مصر والأردن والجزائر 114

فهرس المحتويات

إهداء.....

الشكر والعرفان.....

ملخص .....

فهرس المحتويات .....

قائمة الجدول .....

مقدمة.....أ.ع

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة.....

المبحث الأول: ماهية الخوصصة..... **2**

المطلب الأول: تعريف الخوصصة **2**

المطلب الثاني: أنواع الخوصصة **10**

المطلب الثالث: أهداف الخوصصة.....**15**

المطلب الرابع : مراحل الخوصصة.....**21**

المطلب الخامس : آثار الخوصصة.....**24**

المطلب السادس: نماذج عالمية للخوصصة **30**

المبحث الثاني: ماهية الخزينة العمومية.....**39**

المطلب الأول: تعريف الخزينة العمومية **39**

المطلب الثاني :أهمية الخزينة العمومية.....**43**

المطلب الثالث: خصائص الخزينة العمومية **44**

المطلب الرابع : مصادر تمويل الخزينة العمومية **45**

المطلب الخامس : معالجة حالات الفائض و العجز في الخزينة العمومية.....49

المبحث الثالث: دور الخوصصة في تخفيف العبء عن الخزينة العمومية.....57

المطلب الأول: دور الخزينة في رفع التنمية الإقتصادية.....57

المطلب الثاني أسباب العبء في الخزينة العمومية.....58

المطلب الثالث : الخوصصة و دورها في تخفيف العبء على الخزينة.....61

خلاصة الفصل: 63

الفصل الثاني أثر برنامج الخوصصة في تحسين موارد الخزينة العمومية في الدول العربية.....

تمهيد : 64

المبحث الأول: تجارب عربية في مجال السياسات العامة و الخوصصة.....65

المطلب الأول: الخوصصة في النموذج المصري 65

المطلب الثاني: الخوصصة في النموذج الأردني.....73

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية للإصلاح الإقتصادي عن طريق الخوصصة.....86

المطلب الأول: التوجه إلى خيار الخوصصة بعد سنة 1989 86

المطلب الثاني: برامج الإصلاحات الإقتصادية مشروطية صندوق النقد الدولي (1989 – 1991)

88

المطلب الثالث : تقيم تجربة خوصصة القطاع العام 106

المطلب الرابع : العراقيل والصعوبات التي تواجه الخوصصة وتقيم مسارها في الجزائر..... 108

المطلب الخامس : أوجه التشابه والاختلاف بين الدول العربية.....112

خلاصة الفصل 120

الخاتمة 122

المراجع 132

مقدمة

مقدمة:

قبل ظهور سياسة الخوصصة كإحدى الأدوات الرئيسية لإعادة هيكلة الاقتصاد، كانت الدول تعتمد بشكل أساسي على القطاع العام لتوفير الخدمات الأساسية، وتطوير البنية التحتية، وإدارة المؤسسات الاقتصادية الكبرى. خلال منتصف القرن العشرين، تبنت العديد من الدول سياسات اشتراكية أو ذات طابع تدخل حكومي واسع النطاق، حيث كانت الدولة تسيطر على القطاعات الحيوية كالصناعة، الطاقة، النقل، والبنوك. وفي الجزائر، كما في العديد من الدول النامية، كانت الدولة الفاعل الرئيسي في الاقتصاد عقب الاستقلال، حيث تم تأميم القطاعات الاقتصادية الكبرى بهدف تحقيق التنمية الوطنية المستقلة .

غير أنه مع مرور الوقت، ونتيجة التحديات الاقتصادية المتزايدة، مثل تراجع الإيرادات الحكومية، وارتفاع النفقات العامة، وتدهور أداء المؤسسات العمومية، بدأت دول العالم تدرك الحاجة إلى إعادة النظر في دور الدولة في الاقتصاد. في هذا السياق، ظهرت سياسة الخوصصة خلال السبعينيات والثمانينيات كجزء من توجه عالمي نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص. بريطانيا كانت من أوائل الدول التي بدأت بتنفيذ برامج واسعة للخوصصة تحت قيادة رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، .ومن ثم انتشرت هذه السياسة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الدول النامية

فقد شهد العالم منذ نهاية القرن العشرين تحولاً جذرياً في النماذج الاقتصادية والإدارية للدول، حيث باتت الحكومات تتجه نحو إعادة هيكلة دور الدولة في الاقتصاد من خلال خوصصة المؤسسات العامة. هذا التحول، الذي ارتبط بتوجهات العولمة وزيادة المطالب على الدولة لتقليل حجم القطاع العام، دفع العديد من الدول إلى تبني سياسات الخوصصة كأداة لتخفيف العبء المالي على الخزينة العمومية، وتحسين كفاءة الأداء الاقتصادي، الشيء الذي سمح لبعض الدول بالتغلب على مشاكلها الاقتصادية، حيث كانت

هذه الإصلاحات شاملة وسريعة في دول شرق أوربا و جنوب شرق آسيا، بينما كانت تدريجية في دول أخرى

كما شهدت العديد من الدول حول العالم توجهًا متزايدًا نحو الخوصصة كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية محددة، وتخفيف العبء على الخزينة العمومية. يُعتبر مفهوم الخوصصة جزءًا من السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تشجع على تحويل ملكية الشركات والمؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص. بهدف تعزيز الكفاءة والتنافسية، وتحقيق نمو اقتصادي أكبر، وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

على مر التاريخ، شهدت حكومات مختلفة في مختلف أنحاء العالم موجات متعددة من الخوصصة، تختلف في مدى تقدمها وتأثيرها على الاقتصادات المحلية. ففي الثمانينات والتسعينات، تبنت العديد من الدول النامية والمتقدمة سياسات الخوصصة كجزء من إصلاحاتها الاقتصادية الشاملة، سعيًا إلى تحسين كفاءة الإدارة والتخلص من البيروقراطية الحكومية الثقيلة.

تعد الخوصصة أيضًا استراتيجية لتوليد موارد مالية إضافية للحكومات، حيث يمكن لعمليات بيع حصص الحكومة في الشركات أن تولد إيرادات تستخدم لتمويل الإستثمارات العامة أو للحد من الدين العام. كما يمكن أن تقلل الخوصصة من عبء الدعم المالي المباشر الذي تقدمه الحكومات للشركات الخاسرة أو غير الكفؤة.

قامت الجزائر منذ بداية الثمانينات بجهود مكثفة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال تطبيق برامج متفاوتة الشمولية من أجل إزالة التشوهات الهيكلية التي لازمتها جل دورات حياتها، غير أن النتائج التي حققتها هذه المؤسسات الاقتصادية العمومية لم تجسد تطلعات الاقتصاد

الجزائري، وبذلك ظهرت البوادر الأولى لتحول الجزائر نحو الاقتصاد الحر القائم على ثلاث محاور أساسية :

1 – إجراءات و سياسات التحرير الإقتصادي، من خلال تحرير التجارة الخارجية، إلغاء القيود و تشجيع ممارسة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي.

2 – الإجراءات الهادفة إلى تشجيع الإستثمارات الخاصة، من خلال التشريعات المنظمة للإستثمار.

3 – الإنتقال إلى إقتصاد السوق بدءا بمشاركة القطاع الخاص في ملكية المؤسسات الإقتصادية العمومية.

و بذلك أصبحت مشاركة القطاع الخاص، من خلال الخوصصة، من أهم مسارات الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر لما لهذا القطاع من دور في تحقيق النمو الإقتصادي، والقدرة على المخاطرة و الرشاد في اتخاذ القرارات الإقتصادية وتخصيص الموارد و هو ما تحتاجه فعلا المؤسسة الإقتصادية العمومية لتحقيق القدرة التنافسية التي تضمن لها الإستمرار.

و لتجسيد هذا المسار شرع في تحضير الأرضية، بإعداد وتوفير الوسائل و الأدوات التي تسمح بالتحكم و بضمان نجاح سياسة الخوصصة، فظهرت القوانين والتشريعات التي تنظم و تراقب إجراءات الخوصصة بدءا بقانون عام 1995، وبالموازاة مع ذلك تم الشروع في تهيئة المناخ الإقتصادي المرتبط بهذه الإجراءات كالتدابير الجمركية ، التشريعات الجبائية، الممارسات البنكية.

و تعتبر الخزينة العمومية الخلية الأساسية في القطاع المالي للدولة ، فإذا كان المال عصب الحياة فإن الخزينة العمومية هي العمود الفقري في هيكل الدولة، فهي مكلفة بالتسيير المالي و الحركة المالية للدولة وذلك عن طريق تحصيل الإيرادات ودفع النفقات.

كما أن الخزينة العمومية تعتبر من أهم المنشآت المالية المكلفة بتسيير مالية الدولة فعلى عاتقها يقع عبء تسجيل العمليات المالية، وذلك عن طريق تحصيل الموارد المالية لإنفاقها في مختلف الميادين الإقتصادية والإجتماعية فمن المداخيل التي تدعم الخزينة العمومية "الجبابة" وهي على أنواع منها الضرائب المباشرة و غير المباشرة ، و الجباية البترولية .

في الجزائر، جاءت الخوصصة كجزء من الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة منذ التسعينيات، بعد فترة طويلة من السيطرة الكاملة للدولة على الاقتصاد. هذه التحولات كانت مدفوعة بتراجع أسعار النفط وزيادة العجز المالي، مما دفع الجزائر، مثل العديد من الدول، إلى اللجوء إلى برامج الخوصصة كوسيلة لتحسين الكفاءة الاقتصادية وجذب الاستثمارات.

إلا أن توجه الجزائر نحو الخوصصة أثار تساؤلات عديدة حول مدى قدرته على تخفيف العبء المالي على الخزينة العمومية. في ظل هذه التحديات الاقتصادية المتصاعدة، تطرح الدراسة الإشكالية التالية :

الإشكالية :

مع التطورات الاقتصادية السريعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، أصبحت سياسة الخوصصة واقعاً لا مفر منه في العديد من دول العالم. التجارب المتتالية لتطبيق هذه السياسة عالمياً جعلتها تمثل اتجاهاً قوياً لا يمكن تجاوزه. البلدان العربية، بما فيها الجزائر، لم تكن استثناءً من هذا الاتجاه؛ فقد بدأت بعض الدول العربية بتطبيق برامج الخوصصة منذ عام 1985، فيما شرعت الجزائر في اعتمادها منذ عام 1995. وبعد هذه الفترة الطويلة من تطبيق الخوصصة في الدول العربية بشكل عام، وفي الجزائر بشكل خاص، بات من الضروري إجراء تقييم شامل للتجربة الجزائرية في هذا المجال، خصوصاً على المستوى العربي.

و بناء على ما سبق ذكره، ينبغي إيجاد إجابة واضحة للسؤال الأتي الذي يبلور إشكالية بحثنا

هل توجه الجزائر نحو الخوصصة يخفف العبء عن الخزينة العمومية ؟

- **الأسئلة الفرعية:**

- ما هو مفهوم الخوصصة وأنواعها؟ .
- ما هي الآثار الاجتماعية والسياسية المحتملة لعملية الخوصصة؟

كيف يؤثر تحويل ملكية الشركات من القطاع العام إلى القطاع الخاص على الإيرادات الضريبية والرسوم المستحقة للحكومة؟

ما هو تأثير الخوصصة على تكاليف الدعم الحكومي للشركات غير الربحية أو غير الكفؤة؟

هل تؤدي سياسات الخوصصة إلى تحسين كفاءة الإدارة والتكاليف الإدارية للشركات المخوصصة؟

كيف يمكن للحكومات توجيه موارد الخوصصة لتعزيز الاستثمارات العامة أو تحسين الخدمات العامة بدلاً من خفض الدين العام؟

الفرضيات:

لمعالجة هذا الموضوع نضع الفرضيات التالية :

- لا يمكن اعتبار التجربة الجزائرية نموذج للخوصصة للبلاد العربية نظرا للعديد من الجوانب السلبية المحيطة بعملية الخوصصة في الجزائر.
- إذا تم تنفيذ الخوصصة بشكل فعال مع وجود آليات تنظيمية و رقابية صارمة فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيف العبأ عن الخزينة العمومية من خلال تحسين كفاءة المؤسسات و تقليل النفقات .
- العوائد من عمليات الخوصصة مثل بيع أصول الدولة ، قد تستخدم لتخفيف الأعباء المالية على الخزينة العمومية ، و لكن قد تكون مؤقتة و غير مستدامة على المدى البعيد .

- إذا ساهمت الخوصصة في زيادة استثمارات القطاع الخاص في المؤسسات التي تم خوصصتها ، فإن ذلك سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على التمويل الحكومي و يخفف العبء على الخزينة العمومية .
- إذا تم توجيه عوائد الخوصصة نحو تسديد جزء من الديون العمومية أو تمويل مشاريع تنموية، فإن ذلك سيؤدي إلى تقليل الضغوط المالية على الخزينة العمومية .

أسباب أختيار الموضوع:

- ❖ الرغبة في تكوين رصيد معرفي في مجال الخوصصة .
- ❖ مساهمة الدراسة مساهمة متواضعة في إثراء المكتبات الجامعية بالمراجع المكتوبة باللغة العربية
- ❖ اختيار هذا الموضوع يساعد في تقديم تحليل شامل و دقيق حول فعالية الخوصصة كوسيلة لتخفيف العبء عن الخزينة العمومية في سياقات إقتصادية متعددة .
- ❖ الرغبة في التعمق في دراسة تأثيرات السياسات الحكومية على المالية العامة وكيفية تحسينها.
- ❖ الخوصصة تعتبر أداة اقتصادية فعالة اعتمدتها العديد من الدول لتقليص نفقات القطاع العام وتحسين كفاءة المؤسسات الاقتصادية. دراسة تأثيرها على الخزينة العمومية يساعد في فهم مدى نجاح هذه السياسة ومدى قابليتها للتطبيق في دول أخرى .

أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية الخوصصة مما تشكله من أثر على أي مجتمع من مجتمعات العالم الذي يتم تطبيقها فيه، فقد رافق الخوصصة إهتمام عالمي فاق التصور ليس بما قد تحققه هذه السياسة من إيجابيات فقط ، بل بما قد ينجم عنها من السلبيات في تنفيذها بطرق غير علمية. ويرى ستيف هانكي أستاذ الإقتصاديات التطبيقية بجامعة جونز هوبكنز بالولايات المتحدة الأمريكية أن أكثر

ما يثير الإهتمام بشأن تحويل الملكيات العامة إلى الخاصة هو الشعبية التي حققها ذلك التحويل في كل مكان في العالم. كذلك تتضح أهمية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص .

- كما تتضح أهمية هذه الدراسة في التعرف على اتجاهات الخوصصة في البلاد العربية خاصة وأن الخوصصة كما هو متعارف عليه تترك آثارا على الإقتصاد، ومنه يتم إلقاء الضوء على جوانب القوة والضعف فيها، مما يمكن القائمين على أمر الخوصصة من إدخال الإصلاحات المطلوبة على السياسات المتبعة في هذا المجال وذلك بغرض إعطاء دفع جديد للخوصصة
- توفير فهم عميق لكيفية تأثير سياسات الخوصصة على الإقتصادات الوطنية ومدى تأثيرها على الخزينة العمومية.
- تحديد التحديات والفرص التي تترتب على عمليات الخوصصة، مما يساعد في تحديد سياسات فعالة للحكومات
- كما تنبع أهمية هذه الدراسة على المستوى المحلي من توجه الجزائر إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في مجال التنمية وتملك وإدارة المؤسسات العامة، وعزم الدولة على تشجيع وتسريع عملية الخوصصة .

أهداف الدراسة:

- سرد التجربة العربية في مجال الخوصصة والنظر في أسباب عدم النجاح و اقتراح سبل التفعيل من خلال التركيز على حالة الجزائر .
- إبراز موقع التجربة الجزائرية للخوصصة ضمن التجربة العربية في هذا المجال لتحليل مواطن القوة و الضعف فيها.
- هدف الدراسة هو إجراء تحليل شامل لتأثيرات الخوصصة على الخزينة العمومية، بما في ذلك:

تقييم التأثيرات المالية والإقتصادية للخوصصة على الإيرادات والنفقات الحكومية.

فهم كيفية تأثير الخوصصة على كفاءة الإدارة وتكاليف الدعم الحكومي للشركات.

تحليل التحديات الإجتماعية والإقتصادية المحتملة للخوصصة وكيفية التعامل معها بشكل فعال.

الدراسات السابقة:

1 – دراسة صافي عبد القادر بعنوان: **سياسات الخوصصة في ظل الإصلاحات الإقتصادية . حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 – 2007 ، وفي هذه الدراسة تصدى الباحث في الفصل الأول إلى دراسة ماهية الخوصصة : مفهومها ، أبعادها الإقتصادية ومختلف أشكالها وأهدافها وفي الفصل الثاني تطرق إلى تجارب بعض عمليات الخوصصة في عدة بلدان مختلفة منها دول متقدمة ودول نامية، وفي الفصل الثالث تناول فيه سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، خاصة تجربة سياسة الخوصصة في الجزائر والنتائج المحققة من ذلك ، أما الفصل الرابع فاستعرض فيه دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص ودورهما في عملية التنمية الإقتصادية ، خاصة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ودورهما في إنجاح عملية الخوصصة والنتائج التي يمكن تحقيقها من خلال ذلك .

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن حجم القطاع العام في البلدان النامية خاصة منها مصر وتركيا والجزائر، وغيرها من البلدان النامية ، هو أساس الإقتصاد ويشكل في الوقت نفسه المحرك الأساسي للتنمية ، كذلك فبرامج الخوصصة في الدول النامية متفاوتة ، أما في الجزائر الخوصصة بالمعنى الصحيح لم تبدأ بعد ، رغم العروض الكبيرة المقدمة والتحفيزات التي تنص عليها القوانين ، و الصعوبات التي واجهتها هذه العملية تعود إلى تعقيد العملية وتشابكها ، وتعدد الهيئات المشرفة عليها و المعنية بعملية الخوصصة . أما أهم التوصيات المقترحة فتمثلت في ضرورة تهيئة وترتيب المناخ العام

السياسات التحول و إعادة النظر في التشريعات والقوانين الموجودة حاليا وخاصة التخفيض من سلطة الأجهزة الإدارية ، كذلك يجب العمل و بكل جدية على تكامل سياسة التحول إلى القطاع الخاص ، مع سياسات الإصلاح الاقتصادي خاصة تلك المتعلقة بالخوصصة وغيرها .

2 – دراسة موسى سعداوي بعنوان: **دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية . حالة الجزائر** ، دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 2006 2007 ، حيث تناولت ماهية القطاع العام و القطاع الخاص ، والدور الذي يلعبه كل واحد منهما في التنمية الإقتصادية ، حيث تطرق للتنمية بجميع مفاهيمها و أبعادها الإقتصادية ، كما عرض عدة تجارب للخوصصة منها تجربة الجزائر و مختلف المراحل التي عرفها اقتصادها ، والدور الذي يلعبه القطاع العام والخاص في التنمية الإقتصادية . و من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة تتمثل في أن لجوء الدول النامية ، خاصة الجزائر . تعود إلى أسباب عديدة : منها إهتمام الدول النامية، خاصة الجزائر، واعتمادها على الموارد البترولية كمصدر أساسي للتصدير و الإقتصاد ككل و التخلي عن مجالات التنمية الاقتصادية الأخرى (كالقطاعات الصناعية ، الزراعية ، الخدمية ... إلخ) و إخفاق القطاع العام في تحقيق الأهداف المرجوة منه و هي التنمية الشاملة والمتواصلة للإقتصاد ، كذلك أصبحت الخوصصة أحد الشعارات التي تنادي بها الدول النامية من أجل النهوض بالنمو والتنمية الإقتصادية لها ، و الجزائر من بينها إلا أنها عرفت تأخرا في وتيرة تطبيقها ، وذلك يسبب التأخر في إصدار المراسيم والتشريعات القانونية ، الخوف من هذه السياسة ، خاصة الطبقة العاملة، نقص الدراسة الميدانية للقطاعات التي تريد الدولة خوصصتها ، عدم تحديد بوضوح أهداف سياسة الخوصصة ، عدم تهيئة الأرضية أو البيئة التي تريد تطبيق عليها سياسة الخوصصة ، مشكلة تسريح العمال أو عدم كيفية معالجة هذه المعضلة بالنسبة للمؤسسة و الدولة ،

الخوف من الإحتكار و السيطرة ، سواءا لجهات نافذة في الدولة ، أو أخرى خارجية ، ضغط الهيئات المالية الخارجية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي) في تطبيق هذه السياسات التصحيحية وغيرها أما أهم التوصيات المقترحة فتمثلت في : قبل البدء في تنفيذ برامج أي سياسة يجب تحديد أسباب وعوامل اللجوء إلى انتهاج سياسة إصلاح جديدة، وسياسة الخوصصة تعتمد على مدى تنفيذ سياسة الإصلاح الإقتصادي والمالي والإداري، تهيئة المناخ اللازم سواء من الناحية الإقتصادية أو القانونية ، يجب معرفة أسباب فشل السياسة السابقة قبل الإصلاح، ودراستها، وعدم الوقوع فيها ، عملية تطبيق سياسة الخوصصة تعتبر المرحلة الأخيرة في عملية الإصلاحات .

3 – دراسة عبده محمد فاضل الربيعي بعنوان: **الخصخصة و أثرها على التنمية بالدول النامية،** أطروحة دكتوراه منشورة ، سنة 2004 ، تناول الباحث دور القطاعين العام والخاص في التنمية بالدول النامية، وكذلك الخوصصة وأساسها الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة بعض التجارب الدولية في الخوصصة كتجربة الشيلي و ماليزيا وتركيا ومصر واليمن، وقد خلصت هذه الدراسة إلى إمكانية وضرورة تطبيق سياسة الخوصصة في البلاد النامية و ذلك لعدة أسباب منها التوجه الدولي الجديد نحو اقتصاد السوق وتعثر القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية و انتشار ظاهرة الفساد والرشوة في القطاع العام وانعدام كفاءة وارتفاع خسائر هذا الأخير أما أهم التوصيات المقترحة فهي على البلدان العربية عدم الأخذ كلية بوصفة صندوق النقد و البنك الدوليين ، و أن تكون الحكومات في الدول النامية قوية وقادرة على وضع السياسات العامة الملائمة للتوجهات الجديدة ، و أن تعمل الدول النامية على تحديد نسبة مساهمة الإستثمارات الأجنبية وغيرها من التوصيات .

4 – دراسة محمد ساحل بعنوان : **اتجاهات الخوصصة في البلاد العربية حالة الجزائر** ، دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 2014/2013 ، حيث تناولت ماهية الخوصصة في البلاد العربية

معالمها ،خلفياتها، أهدافها و مبرراتها و آثارها ، معوقاتها و اتجاهاتها المختلفة ، كما عرض عدة تجارب للخوصصة في البلاد العربية مصر ، المغرب و تونس و منها التجربة الجزائرية و تطورات مؤسساتها العمومية الإقتصادية و مختلف المراحل التي مرت بها .

إن برنامج الخوصصة بما يكتنف من صعوبات ومشاكل يكاد يكون عبارة عن الضريبة التي يجب أن تدفعها الحكومات في سبيل دفع الإقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية وبرنامج الخوصصة يجب أن تسبقه العديد من السياسات المالية والنقدية التي تعمل على التمهيد لتنفيذه فضلا عن إعادة سن القوانين و تعديل التشريعات الحالية .

كما خلصت الدراسة إلى وجود عوامل دفعت بالبلاد العربية إلى تطبيق برامج الخوصصة كضعف أداء القطاع العام و تأثر البلاد العربية بسياسات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، و رغم الجهود التي بذلت لم تتوصل البلاد العربية لكسب حصيلة معتبرة من إيرادات الخوصصة بالمقارنة بمناطق أخرى في الدول النامية ، غير أن الملفت لإنتباه في حصلمة الخوصصة الواردة للبلاد العربية تمركزها في دول معينة دون دول أخرى .

أما أهم التوصيات المقترحة فتمثلت في : وضع القوانين و اللوائح و التشريعات لتنظيم الخوصصة ،و إخضاع عملية الخوصصة في البلاد العربية لشروط واضحة و محددة في إطار الشفافية حتى لا تتحول إلى عمليات اغتصاب و نهب لموارد الدولة و المال العام و كذا الاستفادة من تقييم نماذج الخوصصة في مختلف دول العالم مع الأخذ في الإعتبار اختلاف أوضاع البلاد العربية عن غيرها من الدول.

حدود الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الموضوع، فإن هذه الدراسة تخص تجربة الخوصصة في البلاد العربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة .

صعوبات الدراسة:

- ❖ شساعة الموضوع و تشعبه مما صعب الإحاطة بكل جوانبه في وقت قصير.
- ❖ ندرة الدراسات المتعلقة بالخوصصة في البلدان العربية واحدة من أسباب حماسنا لتناولها كموضوع بحثنا، إلا أنها من جانب آخر كانت من أبرز الصعوبات التي واجهتنا في محاولتنا البحثية.
- ❖ الحصول على بعض الإحصائيات المتعلقة بالخوصصة سواء في البلدان العربية أو في الجزائر.
- ❖ صعوبة كبيرة في الحصول على المعلومات والإحصائيات الدقيقة التي تثبت وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين، إضافة إلى قلة المراجع فيما يخص الربط بينهما .
- ❖ قلة الإحصاءات الدقيقة والوافية عن حالة القطاع الخاص أو المؤسسات التي تم خوصصتها و صعوبة معرفة أثرها على الخزينة العمومية ، بالإضافة إلى أن جل المراجع المتوفرة تركز على الجانب الإقتصادي و التنمية الإقتصادية فقط .

المنهج و أدوات الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل البحث، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ، وإثبات الفرضيات المتبناة، استخدمت الدراسة أكثر من منهج يتناسب وطبيعة الموضوع محل البحث ومنها :

المنهج الوصفي : يعود إلى كيفية دراسة وتشريح موضوع البحث من خلال عرض مختلف المصطلحات والتعاريف المرتبطة به ، مع تحديد الأسس النظرية التي جاء بها البحث

المنهج التحليلي : تم اكتسابه من خلال وصف عملية الخوصصة (الموضوع المدروس) من أجل الوصول إلى تحديد و تقييم التجربة العربية وكذا التجربة الجزائرية في مجال الخوصصة وكيفية الحكم عليها وتقييمها .

المنهج المقارن : تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال تقييم التجربة الجزائرية للخوصصة على المستوى العربي.

منهج دراسة الحالة : تم الاستعانة به لفهم العوامل السياقية المحددة التي تؤثر على مسار الخوصصة في كل من مصر ، الأردن و الجزائر كونها لها سياقات سياسية و إجتماعية و إقتصادية و بُنًا تحتية ، و توجهات حكومية و مؤسسات اقتصادية و عوامل محلية مختلفة.

المنهج الإحصائي : من خلال الإحصائيات الكمية المتعلقة بالأثر المالي للخوصصة على الخزينة العمومية ، هذه البيانات مهمة لتقييم مدى فعالية الخوصصة في تحقيق الهدف الأساسي للدراسة ، و هو تخفيف العبء على الخزينة العمومية .

أدوات البحث :

- ❖ المسح المكتبي لمختلف المراجع باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية التي تم الإستعانة بها عند إعداد الدراسة .
- ❖ الإستعانة بمختلف المجلات والدوريات المتخصصة إضافة إلى التقارير التي تصدرها منظمات وهيئات عالمية والتي لها صلة بالموضوع .
- ❖ الإستعانة بالجداول الإحصائية والأشكال البيانية .
- ❖ المسح المعلوماتي عن طريق شبكة الانترنت.

هيكل الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة ، قسمت هذه الدراسة بعد المقدمة إلى فصلين وخاتمة .

الفصل الأول : جاء تحت عنوان: الإطار المفاهيمي للخوصصة و الخزينة العمومية (المضمون والمرتكزات) ، الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا من خلال المبحث الأول الإطار النظري للخوصصة، قد تم تقسيم هذا المبحث الى ستة مطالب حيث تم تطرق في المطلب الأول إلى تعريف الخوصصة و تطرقنا في المطلب الثاني إلى أنواع خوصصة المؤسسات الإقتصادية العمومية كما ذكرنا في المطلب الثالث أهداف الخوصصة و في المطلب الرابع تطرقنا إلى مراحل الخوصصة، و في المطلب الخامس ذكرنا أثار الخوصصة، أما المطلب السادس تطرقنا فيه إلى نماذج عالمية للخوصصة، و تناولنا في المبحث الثاني الاطار النظري للخزينة العمومية، حيث تم تقسيمه إلى خمسة مطالب و هي كالآتي المطلب الأول تعريف الخزينة العمومية و تطرقنا في المطلب الثاني إلى أهمية الخزينة العمومية كما ذكرنا في المطلب الثالث خصائص الخزينة العمومية و في المطلب الرابع تطرقنا إلى مصادر تمويل الخزينة العمومية، اما المطلب الخامس فذكرنا فيه معالجة حالات الفائض و العجز في الخزينة العمومية، و تكملة لذلك تناولنا في المبحث الثالث دور الخوصصة في تخفيف العبء على الخزينة العمومية، و تم تقسيمه إلى مطلبين حيث تم ذكر في المطلب الأول أسباب العبء في الخزينة العمومية و في المطلب الثاني دور الخوصصة في تخفيف العبء على الخزينة العمومية.

أما الفصل الثاني : فكان دراسة حول أثر برامج الخوصصة في تحسين موارد الخزينة العمومية في الدول العربية، و تمت معالجته من خلال مبحثين حيث خصص المبحث الأول لبعض التجارب العربية في مجال السياسات العامة و الخوصصة، و قسم هذا المبحث إلى مطلبين حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى الخوصصة في النموذج المصري ، و في المطلب الثاني الخوصصة في النموذج الأردني، و تطرقنا في المبحث الثاني إلى التجربة الجزائرية للإصلاح الإقتصادي عن طريق الخوصصة، و قسم هذا

المبحث إلى أربع مطالب ، حيث تناولنا في المطلب الاول التوجه إلى خيار الخوصصة بعد سنة 1989 و تطرقنا في المطلب الثاني إلى برامج الإصلاحات الإقتصادية ، و مشروطية صندوق النقد الدولي (1989- 1991) ، أما في المطلب الثالث تناولنا تقييم التجربة الجزائرية في خوصصة القطاع العام، وفي ختام هذا الفصل تناولنا في المطلب الرابع أوجه التشابه و الإختلاف بين تجارب الدول العربية للخوصصة .

و أخيرا، انتهى البحث طبقا لمتطلبات المنهج العلمي إلى جملة من الإستنتاجات و التوصيات و أيضا صياغة أفاقه حتى تكون خطوة نحو تناول أبواب و إشكاليات جديدة تتصل به

الفصل الأول

المبحث الأول: ماهية الخوصصة

بما أن المؤسسات العامة تشكل العمود الفقري لمعظم اقتصاديات الدول النامية ، فمن المنطقي أن تتجه الأنظار لإصلاح المؤسسات العامة كجزء من برنامج إصلاح اقتصادي شامل، وقد استخدمت الدول النامية أساليب مختلفة لإصلاح القطاع العام، ومن أهم تلك الأساليب و أكثرها استخداما هو أسلوب الخوصصة .

المطلب الأول: تعريف الخوصصة

الفرع الأول : التعريف اللغوي للخوصصة :

خَوْصَصَة :اسم و خَوْصَصَة :مصدر خَوصَصَ و خَوصَصة أسم مصدر خَوْصَصَ خَوْصَصَةُ مُؤَسَّسَةٍ عُمومِيَّةٍ : نَقْلُ تَسْيِيرِ إدارَتِها وَشُؤونِها الْماليّةِ مِنْ مِلْكِيَّةِ الدَّوْلَةِ إلى فطاعٍ خاصٍّ مصلح شائع بِبُلدانِ المغرب العربي[1]

تشتق كلمة الخوصصة من الفعل الثلاثي "خصص" ومعناه خصه بالشيء وجعله خصوصيا واختصه بالشيء أي جعله خاصا به, والخاصة ضد العامة.

والكلمة "خص" تعني الإنفرد بالشيء، وخاص تعني فردي أو ذو ملكية فردية, ولتأكيد معنى الفعل الثلاثي "خصص" يكرر الحرفين الأولين "خ,ص" من المصدر الثلاثي للفعل و تصبح الكلمة "خصخص", وتعني تعظيما وتأكيدا لكلمة "خصص" [2] .

الفرع الثاني : التعريف الإصطلاحي و الفقهي للخوصصة :

" تعددت المفردات المستعملة في اللغة العربية للدلالة على هذه العملية من أهمها " الخصخصة " كما هو

[1] – معجم عربي عربي تعريف و معنى خوصصة في معجم المعاني الجامع https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar / 2024/05/20 ، على الساعة : 30:15.

[2] شعبان عبد العاطي عطية وآخرون، **المعجم الوسيط**، مصر، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة ، 118 ، ص.07.

شائع في التجربة المصرية ، أو"التخصيصة" كما درج لدى المؤسسات الإقتصادية العربية ، أو" الخوصصة " و "الأهلنة" كما هو متداول في التجربة السورية ، أو "إعادة الهيكلة" كما هو مألوف في التجربة التونسية "[1]،و تعني الإستقلالية في الجزائر، والتحويل في المغرب، وإزالة التنظيم في البرازيل، ورد فعل مضاد للبيروقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتغيير في البنيات التنظيمية في هولندا أو بلجيكا... إلى الكلمة الأكثر شيوعا في الإستخدام "الخصخصة" ، رغم عدم دقتها اللغوية واعتراضات بعض اللغويين عليها ، بحيث يعبر عن هذه الأخيرة في اللغة الإنجليزية بكلمة " privatization" . أما في اللغة الفرنسية فيعبر عنها بكلمة " privatisation" [2] وتعني "هذه الكلمة تحويل ملكية القطاع العام كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص" [3] .

وقد حاول بعض الكتاب تعريف الخوصصة من منطلق سلبي على أنها عملية معاكسة للتأميم، كما أنها تندرج في إطار سياسة إزالة التأميم، وبهذا المفهوم تصبح الخوصصة بمثابة عملية إسترداد يسترجع من خلالها الخواص نشاطهم المؤمم[4] . وبالمقابل حاول كتاب آخرون تعريف الخوصصة من منطلق إيجابي على أنها ليست مجرد بيع القطاع العام إلى القطاع الخاص، ولكنها إحلال القطاع الخاص محل الدولة في مباشرة أو إدارة النشاط الإقتصادي وتهدف الخوصصة إلى نقل وتحويل وظائف جزئية أو كاملة أو مسؤوليات تتولاها الحكومة إلى القطاع الخاص الذي يحركه دافع تحقيق الربح.[5]

---

[1] أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة** ، مصر،الدار الجامعية، 2003، ص 17 .

[2] حاكم محمد ، النظام القانوني الخوصصة المؤسسة العمومية الجزائرية ، **مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون اقتصادي**، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2014 / 2015، ص30 .

[3] سليماني مولاي علي ، خوصصة المؤسسة العمومية الإقتصادية في القانون الجزائري ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون إقتصادي**، جامعة د.الطاهر مولاي –سعيدة ، 2016/1015 ، ص 11 .

[4] أحمد ماهر، **الدليل في الخوصصة** ،الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 1997، ص 120.

[5] نوار جليل هاشم، "خصخصة المياه في الدول العربية الواقع والأفاق"، **المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية**، العدد 01، 2008، ص18.

كما تعني بشكل عام زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية و تشغيل و إدارة الوحدات الإنتاجية في المجتمع بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية بما يخدم أهداف التنمية الإقتصادية و الإجتماعية " [1].

و تجدر الإشارة إلى اعتماد الدراسة على مصطلح "الخوصصة" في معالجة الموضوع نظرا لشيوع هذا المصطلح و كثرة استعماله في مختلف المقالات و الكتب المتخصصة. إضافة إلى أنه المصطلح الذي اعتمده المشرع الجزائري في النصوص التشريعية والتطبيقية المتعلقة بهذا الموضوع .

يعود تاريخ الخوصصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية عندما قامت بتصفية جميع الصناعات التي يملكها القطاع العام عقب الحرب العالمية الثانية ، إلا أنه بدأ يأخذ شكل ظاهرة منتشرة عالميا منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين، حيث أصبح مصطلح"الخوصصة" من أهم المصطلحات على الساحة الإقتصادية العالمية بعد تصاعد الدعوة في مختلف أنحاء العالم لنقل ملكية المشروعات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، نتيجة حالة الركود الإقتصادي الشديد المصحوب بنسب تضخم مرتفعة، و هي الحالة التي عانت منها الدول الصناعية معاناة شديدة، و كانت بريطانيا من أوائل الدول التي طبقت هذا المبدأ[2]

فمنذ بداية الثمانينات بدأت عمليات الخوصصة تشق طريقها في بعض الدول الصناعية المتقدمة، قبل أن تنتقل إلى الدول النامية عبر وصفات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي،و قد طبقت الخوصصة بأشكال مختلفة دول كثيرة على اختلاف مستوياتها التنموية و مذاهبها السياسية [3] ، من بينها الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، كندا، اليابان الصين، دول الكتلة الاشتراكية سابقا (بولندا، تشيكوسلوفاكيا ، المجر ،

[1] علي خالفي ، "إضاءات عن الخوصصة في الجزائر" ، **مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة** ، ص83 .

[2] D. SOUZA, J., Déterminants of Performance Improvements in Privatized Firms, The roles of Restructuring and corporate Governance, The University of Oklahoma, 2001

[3] A. GALAL, , Welfare consequences of selling Public Entreprises Published for the world Bank, Oxford University Press,1994.

روسيا...) ، (الدول النامية) الأرجنتين، المكسيك، البرازيل...(وصولا إلى بعض الدول الإفريقية و بعض الدول العربية) مصر، تونس، المغرب، الجزائر، الأردن، اليمن. [1]

"لقد ظهرت كلمة الخوصصة (**Privatization**) في المعاجم الغربية لأول مرة في عام 1983,أي خلال الحقبة التاتشرية في بريطانيا ,في الطبعة التاسعة لـ **Webster's New Collegiate Dictionnary** وهي كلمة جديدة آخذة بالإنشار وتم تعريفها على أساس أنها تحويل الأعمال و المشاريع الحكومية إلى الملكية الخاصة "[2] .

وعلى الرغم من أن مصطلح الخوصصة ظهر لأول مرة في قواميس اللغة في أوائل الثمانينات وبالتحديد في عام 1983م، لكن كتب التاريخ تبين أن " الخوصصة " قد وجدت منذ أواخر القرن السادس عشر، أثناء تطور الصراع بين المملكة المتحدة وإسبانيا، حيث اعتمدت الملكة إليزابيث الأولى على القطاع الخاص لتمويل البحرية والمستعمرات، مقابل إعطائهم الغنائم من الحرب [3] .

يعتبر الباحث الإقتصادي "دوناهيو" من أكثر الباحثين المهتمين بموضوع الخوصصة حيث توصل في إحدى دراساته إلى نتيجة ذات أهمية كبيرة مفادها:"...وباختصار كانت أغلب الأنشطة التي تعمل بطرق سيئة موجودة في القطاع العام الأمر الذي أثار الذعر في العالم المعاصر، فما العمل سوى الاتجاه نحو وضع القطاع الخاص في الدرجة الأولى، وهذا يحمل لنا الأخبار الطيبة حيث أن تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة هو بالقطع أداة التصحيح العالمية" [4]

وقد ظهرت تعاريف كثيرة للخوصصة، والتي تتجاوز حدود مفهوم سياسة الخوصصة بذاتها، وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن سبب اختلافها يعود إلى الجدال الذي دار حول مفهوم الخوصصة:

---

[1] A. KAPUR, Airport Infrastructure, the Emerging Role of the private sector, World Bank Technical Paper,1995,N° 313.

[2] Savas E.S, La Privatisation pour une société performante, Copyright, Paris, 1988, P. 01

[3] أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة** ، مرجع سابق ، ص 17.

[4] Macmilan and others : Macmilan and others : Stratgia management, Oxford, university press US. PP 22-24

بالنسبة لأصحاب الاتجاه الاشتراكي يرون في مفهومها " تحديد الدولة واستغلال العمال، خاصة موظفي القطاع العمومي الذين يتمتعون بالخدمات الحكومية، كما تدل بعض المصطلحات مثل كلمة (عامة) على الأخوة والمشاركة التي قد تنهار بوجود الخوصصة ". أما بالنسبة لأصحاب الاتجاه الليبرالي فعلى عكس ذلك : " فهم يعتبرونها تكريسا لسيادة نظام السوق المتميز بالمنافسة الحرة، وحرية حركة رؤوس الأموال"[1].

ونستخلص من هذا أن الجدل القائم حول مفهوم الخوصصة يرتكز على نظريات ومبادئ إيديولوجية .

وعليه فالخوصصة تعد أسلوبا لإعادة هيكلة الإقتصاد الوطني تقوم على إحداث توازن بين القطاع العام والقطاع الخاص مع إحداث توزيع جديد للأدوار بين القطاعين، ولا يهدف هذا التوزيع الجديد للأدوار إلى منح دور سلبي للدولة ولكن إلى جعله أكثر إيجابية من حيث تكريس الشفافية على علاقة الدولة بالسوق. أما من حيث المفهوم الضيق للخوصصة فتعني تحويل ملكية المؤسسة العمومية إلى القطاع الخاص، وهذا المفهوم يجعل من حق الملكية عنصر أساسي لتعريف الخوصصة، وللخوصصة معنيان ضيق وواسع، فالمعنى الواسع يشير إلى نقل الملكية أو إدارة المشروعات العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أما المعنى الواسع فيشير إلى الخوصصة الجزئية وتعني مشاركة القطاع الخاص بالعديد من الطرق والأساليب ولا يقتصر على نقل الملكية فقط، أما المفهوم الضيق للخوصصة فيشير إلى الخوصصة الكلية[2] .

أما التعاريف التي حاولنا من خلالها تحديد مفهوم دقيق لهذه السياسة، فتراوحت بين تعريفات لبعض الهيئات الدولية و أخرى لبعض المفكرين كما يلي :

---

[1] موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، **أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر، 2007، ص 64 .

[2] محمد المتولي، **الإتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 2004، ص32 .

أولا : تعريف الهيئات الدولية للخوصصة

1- عرفها البنك الدولي بأنها : عملية تقوم بها الحكومات من أجل تقليص دورها في تملك أو إدارة المؤسسات العامة إلى الملكية الخاصة، بهدف إشراك أو إيجاد دور أكبر للأفراد والمشروعات الخاصة في تنمية الاقتصاد القومي[1] .

2- وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) عام 1983 بأنها: "كل تحويل لملكية المؤسسات العمومية لملاك جدد، بحيث تؤدي إلى مراقبة فعلية للنشاط، بعد ذلك الجدد يمكن أن يكونوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين محليين أو أجنبيين" [2].

3- كما عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد " الخوصصة بأنها جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الإقتصادي، ويتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها مستهدفة بوجه عام رفع الكفاءة الاقتصادية [3] .

4- وقد عرفت المنظمة الأوروبية للإنماء الإقتصادي الخوصصة على أنها تنازل عن الأصول العمومية لأشخاص أو كائنات من القطاع الخاص بغرض تحسين فعالية تخصيص مخزونات رأس المال الموجود متى كانت الضمانات الدستورية والقانونية متوفرة وغير غامضة، وفي هذه الظروف يجب فحص عدة مسائل تتعلق بالتنازل عن الأصول واستعمال حق الانتفاع من الرأسمال المجند وتحسين سير الأصول الخاضعة للخوصصة.

ثانيا : تعريفات لبعض المفكرين

عرفها كوين كاي عام 1996 بأنها: أداة تستطيع بواسطتها الحكومة توفير المال، وتقديم خدمات افضل[4].

---

[1] فايز عبد الهادي أحمد ،**الخصخصة دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011، ص 6.

[2] **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[3] حميد نايف عبود الرحيمي، "خصخصة المرافق العامة الاقتصادية"، **مجلة الكوفة**، جامعة الكوفة، العدد 44، 2019,ص 331 .

كما عرفها روبنس روكبيرو عام 1997 بأنها: الانتقال بالنشاط الإقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، مع التشغيل في أشكال الملكية لهذا النشاط» [1]

عرّف "ستيف هانكي" الخصوصية على أنها : " نقل الأصول وأعمال الخدمة العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص ومن ثم فهي تشمل أنشطة تتراوح بين بيع مشروعات مملوكة للدولة إلى التحلل من تقديم بعض الخدمات العامة ليقوم بها متعاقدون من القطاع الخاص" .[2]

بحسب "**هانـــك**"، الخوصصة تتعلق بوسائل التعاقد أو البيع للقطاع الخاص للعمليات والمؤسسات التي تخضع للوصاية الحكومية والتي تملكها الحكومة[3].

من خلال هذه التعاريف المتعددة، نستنتج أن الخوصصة ليست هدفًا في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتعزيز الكفاءة والربحية والإنتاجية للمؤسسات التي تعاني من نقص في هذه الجوانب، وتعزيز قدرتها على المنافسة في السوق[4].

على ضوء ما تقدم من تعاريف اصطلاحية للخوصصة، وتعدد المفاهيم والمعاني العلمية التي ذهب إليها المتخصصون، يمكن القول بأنها تدور جميعا حول أربعة اتجاهات هي:

أولا – الخوصصة تعني توسيع الملكية الخاصة

ثانيا – الخوصصة وسيلة لتخلص من الوحدات الخاسرة في قطاع العام.

---

[4] فايز عبد الهادي **مرجع سابق** ، ص 6.

[1] أنطوان الناشف ،**الخصخصة التخصيصية، مفهوم جديد لفكر الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2000، ص74 .

[2] بن علية أنور ، طرق خصخصة المرفق العام ، **مذكرة ماستر** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، تخصص قانون إداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2020/2019 ، ص 12 .

[3] صديقي مليكة، برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية، حالة الجزائر،**أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر،2007، ص 99 .

[4] محسن أحمد الخضري،**الخصخصة منهج اقتصادي متكامل لإدارة عمليات التحول إلى القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية**،القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993، ص.68 .

ثالثا – الخوصصة تعني الرغبة في التخلص من الإقتصاد الإشتراكي.

رابعا– الخوصصة هي عكس التأميم .

التعريف الإجرائي للخوصصة : تعني نقل ملكية وإدارة الشركات والمؤسسات التي كانت تديرها الحكومة إلى القطاع الخاص. هذا التحول يتضمن عادةً بيع أو تحويل حصص الحكومة في هذه الشركات والمؤسسات إلى مستثمرين خاصين أو إلى جهات أخرى في القطاع الخاص.

و تهدف عادةً إلى تحسين كفاءة وفعالية الشركات والمؤسسات، وتحفيز الإستثمار والإبتكار في القطاع الإقتصادي. كما أنها تهدف إلى تحسين إدارة الموارد وتقديم خدمات أفضل للمواطنين. ومع ذلك، قد تواجه عمليات الخصوصصة أحيانًا إنتقادات بسبب تأثيرها على القضايا الإجتماعية مثل فقدان الوظائف أو تدهور الخدمات في بعض الحالات.

يتضمن عملية خوصصة القطاع العام مجموعة من الخطوات، بما في ذلك تقييم الشركات والمؤسسات المستهدفة، وتطوير خطط لعمليات الخوصصة، وتنفيذ الخطط المحددة، وضمان أن تتم العملية بشكل قانوني وعادل، مع مراعاة المصلحة العامة وحقوق الموظفين والمجتمع المحلي.

الفرع الخامس: مفهوم الخوصصة

تعد الخصخصة أو التخصيص أو الخوصصة مصطلحات اقتصادية تعبر عن نفس المفهوم، المعروف باللغة الإنجليزية بكلمة (Privatisation). وقد أصبحت الخوصصة موضوعًا مركزيًا في السياسات الإقتصادية لمعظم دول العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية. ويُعرَّف جوهر عملية الخوصصة على أنها مجموعة من السياسات المتكاملة التي تهدف إلى الإعتماد الأكبر على آليات السوق، ومبادرات القطاع الخاص، والمنافسة، بهدف تحقيق التنمية والعدالة الإجتماعية.

" تعتبر الخوصصة أسلوبا جديدا بالنظر إلى متطلبات حاجيات المجتمع و إعادة النظر في دور الحكومة في تلبية هذه الحاجيات ، و هذا يعني الإعتماد بشكل أكبر على مؤسسات المجتمع الخاصة بدلا من المؤسسات

الحكومية، الخوصصة هي العملية التي يتم من خلالها تقليل دور الحكومة و زيادة دور القطاع الخاص في إدارة و إمتلاك الممتلكات ".[1]

"الخوصصة تعني الوسيلة التي تتبعها الدولة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام بتحويل هذه الوحدات إلي القطاع الخاص وهذا ما يؤدي إلي زيادة وتحسين الإنتاجية وزيادة الأرباح "[2]

لا تقتصر الخوصصة على فكرة بيع الوحدات الحكومية للقطاع الخاص، بل تشمل أيضًا جوانب أوسع وأعمق. فهي عملية تحويل للملكية والإدارة لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية، ضمن إطار من القوانين والأنظمة التي تنظم عمل القطاع الخاص وتضمن تحقيق المنافع العامة.

" الخوصصة هي أي تحويل لإنتاج السلع من القطاع العام إلي القطاع الخاص؛ زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة والإعتماد على آليات السوق والتخلص من البيروقراطية .

أهم عنصر في عملية الخوصصة هو أن يتغير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة ليتفق مع مبادئ القطاع الخاص المتمثلة في اتخاذ الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء والاعتماد على الأسعار الإقتصادية في حساب المنافع والتكاليف وتبني نظام للحوافز في تشغيل وإدارة الموارد وغيرها "[3] .

لا يوجد تعريف دولي موحد لمفهوم الخوصصة، إذ يختلف فهمها وتطبيقها من دولة لأخرى بناءً على السياقات الإقتصادية والسياسية المحلية. ولكن بشكل عام، تُعد الخوصصة فلسفة إقتصادية حديثة تهدف إلى تحويل العديد من القطاعات الإقتصادية والخدمات الإجتماعية من الإدارة الحكومية إلى القطاع الخاص، مع استمرار الدولة في الإشراف على الأمور الكبرى والسياسات العليا.

أما (Jiyad) فيشير إلى أن هناك مفاهيم كثيرة قد ظهرت حول الخوصصة مثل:

---

[1] مكي دراجي ، عبير شابي ، "الخوصصة القاعدة الأهم لاقتصاد السوق –دراسة حالة الجزائر" –**مجلة البحوث و الدراسات** ، العدد الثالث ، جوان 2006 ، ص 277 .

[2] الفاعوري رفعت عبد الحليم .**تجارب عربية في الخصخصة** ، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004م ، ص .06 .

[3] بن عامر ماسينيسا ، ذويب عمارة ، "الخوصصة كمدخل لاصلاح النظام المصرفي الجزائري "، **مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي –ل م د–** جامعة العربي التبسي ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية و نقود ، 2017/2016 ، **ص15**.

أ. " نقل الملكية والتحكم من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ما يعني بيع الأصول.

ب. نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ج. نقل أنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص .

د. بيع الأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص .

و. سياسة جديدة تعمل على إعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص .

هـ. تقسيم جديد للعمل بين القطاعين العام والخاص"[1].

يمكن أن تتخذ الخوصصة صورا متعددة نذكر منها:

- " العهد للقطاع الخاص بإدارة منشأة عامة . مع بقاء الملكية كاملة بأيدي الدولة أو المؤسسات العمومية.
- التفويت للقطاع الخاص في بعض موجودات منشأة عامة.
- تحويل ملكية جزء مشاع من موجودات منشأة عامة للخواص وذلك توزيع بعض أسهمها.
- نقل ملكية المنشأة العامة بالكامل للقطاع الخاص."[2]

في الختام، يمكن القول أن الخوصصة تعكس توجهاً استراتيجياً لتحسين الكفاءة الإقتصادية وتخفيف العبء عن الحكومة، مع تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الثاني: أنواع خوصصة المؤسسات الإقتصادية العمومية

إن للخوصصة أشكال مختلفة توجد خوصصة ضمنية وتعني إدارة المشروعات العامة وفق الأسس التي يعمل بها القطاع الخاص ووفقا لقوى السوق وآلياته، إذ تبقى الدولة محتفظة بملكية وإدارة المشروعات

[1] Arab Countries, the Third Nordic Conference on Middle Eastern studies eghnic encounter and culture change, joeusu, Finland, 19-22, June 1995.

[2] رضا محمد سعد الله ، " أساليب الخوصصة و تقنياتها مع إشارة خاصة إلى التجربة التونسية "، **مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير** ، العدد 4 ، 2005 ، ص 11 .

العامة وتعمل على إزالة وتبسيط القوانين التي تنظم إدارة هذه المشروعات..[1]. كما أن من هذه الأشكال خوصصة جزئية وخوصصة كاملة.

1 – الخوصصة الجزئية :

هي التنازل عن جزء فقط من رأسمال المؤسسة، وقد اختلف الفقهاء بشأنها حيث لم يعترف بها الكاتب (مونجير J.Monger)[2] الذي عرفها بانها تحويل جزء من ملكية أو ادارة شركة مملوكة للدولة إلى القطاع الخاص ، بدلا من بيعها بالكامل ، وباستثناء هذا الكاتب أدمجها أغلب الكتاب ضمن نطاق الخوصصة واعتبرها البعض أنها خوصصة من النوع الهادئ المعتدل ، و هو ما يسميه (ريفيرو) J.Rivero بالخوصصة الناعمة حيث عرفها كالتالي : " لا تكون الخوصصة إذا بإخراج مؤسسة من القطاع العام لإدخالها في القطاع الخاص ، بل بجلب عدد ما من عناصر القطاع الخاص و إدخالها داخل المؤسسة العمومية "[3] غير أن المشكل الذي قد يطرح بالنسبة للخوصصة الجزئية يتمثل في معرفة مدى احتفاظ الدولة بسلطة الرقابة على المؤسسة وهل تؤثر هذه السلطة بمساهمات الخواص صعودا أو نزولا ذلك أن وجود هذه السلطة يفرغ الخوصصة من مبررات وجودها، وتماشيا مع هذا المنطق لا تكون أمام خوصصة بالمعنى الحقيقي لها، إلا إذا تمت تسوية مشكلة الرقابة عن طريق تحويلها للمشترين الجدد، وغالبا ما يتم الحسم في هذا المشكل على أساس مقدار مساهمة كل طرف حيث تكون أمام مؤسسة عمومية كما درج عليه مجلس الدولة الفرنسي إذا ما امتلكت الدولة نسبة 51% من رأسمال الشركة على الأقل، ومعنى ذلك لا تكون أمام خوصصة إذا احتفظت الدولة بمثل هذه النسبة، كذلك الحال إذا تخلت الدولة عن حصتها في مؤسسة

---

[1] يعيش تمام شوقي مناصرية حنان ،خوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية في النظام القانوني الجزائري :نحو مقاربة التوفيق بين الوسائل و الأهداف ، **مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية** ، المجلد 4 ،العدد 1 ،أفريل 2021 .ص 87 .

[2] J .Monger ,Rapport de sunthése de la commission sur les techniques de privatisation R.I.D.E,n3,1992 ;P 2-375-382,P.376.

[3] J.Rivero ,Rapport de synthése de la commission sur les techniques de privatisation , R.I.D.E, n 3 1992 ,P 375-382 ,P.376 .

إقتصادية لا تمتلك فيها رأس المال . غير أن الأمر يتعقد أكثر في بعض الحالات، كحالة كون رأس المال التابع للخواص مجزأ ما بين مساهمين صغار إذ تحتفظ الدولة بسلطة الرقابة، وبالتالي بالطابع العمومي للمؤسسة حتى ولو كانت مساهمتها أقل من مساهمات الخواص مجتمعة[1]

فالخوصصة الجزئية هي نقل جزء من حقوق الملكية أو الإدارة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دون نقل كامل للملكية أو الإدارة [2] .

هذا النوع من الخوصصة يعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص، حيث يتمكن القطاع الخاص من تحسين إدارة المؤسسة وتحقيق كفاءة أعلى، بينما تحتفظ الحكومة بدورها في تحديد السياسات العامة وضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية[3].

2 – الخوصصة الكلية

عرفها **O. Bouin et C.A. Michalet** [4]بأنها تحويل ملكية وإدارة الشركات أو المؤسسات العامة بشكل كامل إلى القطاع الخاص. هذا يعني أن الحكومة تبيع جميع حصصها في الشركة أو المؤسسة، وتنتقل السيطرة والإدارة بالكامل إلى الجهات الخاصة

و تختلف الخوصصة الكلية عن الخوصصة الجزئية، حيث تحتفظ الحكومة ببعض السيطرة أو الأسهم في الشركة في هذه الاخيرة .أما الخوصصة الكلية تعني انسحاب الدولة تمامًا من ملكية وإدارة المؤسسة، وهو ما يعكس توجهًا لتحرير الاقتصاد بشكل أكبر من سيطرة الدولة وتحفيز القطاع الخاص على إدارة هذه

[1] يعيش تمام شوقي، مناصرية حنان ،**مرجع سابق** ، ص 88 .

[2] أمال السنوسي ، **الخصخصة و أثارها الاقتصادية** ، عمان : دار البداية ، ط1 ، 2015 ، ص ص 35.34

[3] :محمد فتحي شاكر، "الأثار الإقتصادية لخصخصة المنشآت على البيئة" ، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد98، مجلد، 32 2010ص150.

[4] O.Bouin et C.A , Michalet , Lre rééquilibrage entre secteurs public et priveé: Lexperience des pays en développent ,OCDE?1991.277.p122.

الشركات بفاعلية أكبر، وعادة ما يتم استخدام هذا النموذج من الخوصصة في حالات سعي الدول إلى تقليص دورها الإقتصادي وتقليل التكاليف المترتبة على إدارة القطاعات غير الربحية أو غير الكفؤة .

تكون هذه الخوصصة عند التحويل الكلي للمؤسسة العمومية إلى القطاع الخاص، ويكون أكثر تطبيق في البلدان المتقدمة كبريطانيا وفرنسا، ويتم هذا التحويل عبر التنازل عن الأسهم أو الأصول، وتقترب الخوصصة الكلية من إجراء إزالة التأميم ولو أنها لا تشمل فقط المؤسسات المؤممة من قبل، ولكن أيضا المؤسسات الجديدة التي أنشأتها الدولة بنفسها . [1]

3 : الخوصصة التدريجية

الخوصصة التدريجية هي عملية نقل ملكية وإدارة المؤسسات أو الخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص عبر عدة مراحل أو مراحل زمنية متتالية. يتم في هذه العملية تنفيذ خطة طويلة الأمد تحدد التدرج في التحول من الإدارة الحكومية إلى الإدارة الخاصة[2].

عادةً ما تتضمن الخوصصة التدريجية بيع جزء من أسهم المؤسسة أو تحويل إدارتها للقطاع الخاص في مرحلة معينة، ثم تتبعها مراحل أخرى من الخوصصة حتى يتم التخلي تمامًا عن الملكية الحكومية والسيطرة الحكومية على المؤسسة.

4: الخوصصة الإختيارية :

الخوصصة الإختيارية تشير إلى عملية نقل ملكية وإدارة المؤسسة من القطاع العام إلى القطاع الخاص بناءً على اختيار الإدارة الحالية أو الحكومة، دون وجود ضغوط خارجية ملزمة. يتم في هذا النوع من الخوصصة تمكين الإدارة الحالية أو الجهة الحكومية من اتخاذ القرار بالتخلي عن الملكية وإعطاء الأولوية للتحول إلى القطاع الخاص.

[1] يعيش تمام شوقي ، مناصرية حنان ،**مرجع سابق** ، ص 88

[2] هيثم عبد القادر الجنابي، "اتجاهات وطرق تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة"، **الة العراقية الإقتصادية**، العدد ،19، 2009 ، ص02.

تتميز الخوصصة الإختيارية بأنها تسمح للحكومة أو المؤسسة بأن تحدد الوقت والطريقة التي تراها مناسبة لتنفيذ الخوصصة، وذلك استنادًا إلى التحليل الإقتصادي والإجتماعي للمزايا والتحديات المحتملة. يمكن أن تكون هذه العملية جزئية أو كلية، وتعتمد على استراتيجيات الحكومة ورؤيتها للتحول الإقتصادي وتعزيز القطاع الخاص.

من ايجابيات هذا النوع أنه يعزز كفاءة الإدارة وتحسين الأداء المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى جذب الإستثمارات الخاصة وتعزيز الإبتكار في السوق. ومع ذلك، يجب على الحكومة أن تضمن أن عملية الخوصصة تتم بطريقة شفافة وعادلة، وتحقق الأهداف العامة لخدمة المواطنين والحفاظ على مصالح الدولة في المجالات الحيوية[1].

5: الخوصصة المستقلة .

الخوصصة المستقلة تشير إلى عملية نقل ملكية وإدارة المؤسسة بشكل كامل إلى القطاع الخاص دون تدخل أو تنظيم من الحكومة أو الجهات الحكومية الأخرى. في هذا السياق، يتم بيع المؤسسة بشكل كامل للمستثمرين الخاصين الذين يتولون المسؤولية الكاملة عن إدارتها وتشغيلها[2].

الخوصصة المستقلة تهدف إلى تحقيق عدة فوائد منها زيادة الكفاءة في إدارة المؤسسات، وتحسين الأداء المالي عبر تطبيق ممارسات القطاع الخاص، وزيادة التنافسية في السوق. كما تعزز هذه العملية من القدرة على جذب الاستثمارات الخاصة وتعزيز التكنولوجيا والابتكار في الإدارة والعمليات[3].

---

[1] عقيل مجيد كاظم عبد السعدي ، "الأساس القانوني للخصخصة في ضوء التشريع العراقي (دراسة مقارنة)"، **مجلة جامعة كرباء العلمية** ، العدد الرابع، مجلد 05، 2007، ص66 .

[2] هيثم عبد القادر الجنابي، **مرجع سابق**، ص، 04 .

[3] صلاح عباس، **الخصخصة**، مؤسسة شاب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص، 88 .

من الناحية الأخرى، تتطلب الخوصصة المستقلة ضمانات متينة لحماية المصالح العامة وضمان تقديم الخدمات الأساسية بجودة عالية وبأسعار معقولة. يجب على الحكومة أن تضمن أن الخوصصة تتم بشكل شفاف وبالطرق القانونية المناسبة لتحقيق الفوائد المتوقعة للمجتمع والاقتصاد بشكل عام[1].

و هناك أيضا خوصصة تلقائية وتعني إتاحة الفرص للقطاع الخاص عبر المبادرات الفردية والتشجيعية والتحفيز للمساهمة في الأنشطة والفعاليات الاقتصادية الوطنية من دون أن يتحقق ذلك في نشاطات القطاع العام، وهناك خوصصة واقعية حيث يلجأ إلى هذا النوع من أجل إيجاد حلول مؤقتة لبعض المشكلات كمشكلة نقص السيولة النقدية، وبالتالي فهي ليست عملية نقل الملكية أو الإدارة فحسب، بل هي عملية إعادة هيكلية الاقتصاد [2] .

المطلب الثالث: أهداف الخوصصة

لكل سلوك هدف، ولكل تصرف غاية؛ ومن ثم فإن الهدف الذي ينشده برنامج الخوصصة يمثل حجر الأساس لنجاح البرنامج نفسه[3] ، فكل برنامج خوصصة يتطلب من أجل نجاحه تحديد استراتيجية مسبقة تركز على أهداف واضحة غير متناقضة متناسقة ، و هو ما أشار إليه (ب. كيسلان ، P.Guislain) في قوله : "كثير من البرامج خسفت بسبب غياب أهداف واضحة أو بسبب مواصلة أهداف متنافرة في آن معا [4]"

[1] خالد حمدي حمدون المشهداني، **الخصخصة وآثرها في معدلات التضخم وانعكاساها على معدل النمو الاقتصادي**، عمان ،دار وائل للنشر والتوزيع،2013ص45 .

[2] هيثم عبد القادر الجنابي، **مرجع سابق** ، ص 02 .

[3] علي طهراوي دومة، تقييم مسار خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة دالي براهيم**، الجزائر، 2009-2010.

[4] P.Guislain,les privatisation : un défis stratigique,juridique ,et instutitional , droit/économie,Bruxelles, DeBoeck Wesmael ,1995,p240.

وتكشف تجارب العديد من الدول، عن وجود أربع مجموعات أساسية من الأهداف هي: أهداف الكفاءة والتنمية، أهداف فنية، وأهداف اقتصادية، أهداف مالية، وأخرى سياسية.

1 – الأهداف الفنية

تهدف الخوصصة إلى إعادة هيكلة شركات القطاع العام من الناحية الفنية، وذلك بتوفير المعدات الإنتاجية والخبرات الفنية والمهارات الإدارية، والقوى البشرية المدربة للإنتاج، وتسويق السلع والخدمات التي تنتجها الشركة بكفاءة، وذلك في ظل سيادة حقيقية محليا ودوليا.

وهذا ما يسمى بتحسين الأداء لرفع الكفاءة الإنتاجية، أي كفاءة المنشأة، وذلك عن طريق الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج، ويشير هذا الأخير إلى ذلك الحجم من الإنتاج الذي تصل إليه المنشأة ويحقق لها في الوقت نفسه أقصى ربحية ممكنة، الأمر الذي يميزه عن فكرة أقصى إنتاج ممكن. فهذه الحالة الأخيرة لا تعني بالضرورة تحقيق المنشأة لأقصى ربح ممكن، اذ يشترط لتحقيق أقصى ربح ممكن أن تستخدم المنشأة مواردها الإقتصادية أفضل استخدام ممكن. غير أنه من الملاحظ أن التحديد السابق لمفهوم الكفاءة الإقتصادية يرتبط بإطار التحليل الإقتصادي الجزئي ؛ نتيجة لإقتصار التعريف على دراسة السلوك الإقتصادي للوحدات الإنتاجية في المجتمع.

2– الأهداف الإقتصادية

تتحدد الأهداف الإقتصادية للخوصصة فيما يلي [1]

2 – 1 – زيادة وتشجيع المنافسة :

[1] قروي سميرة، خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة 8ماي 1945**، 2010 / 2011، ص 34.

إن أهم أهداف الخوصصة ومبررات اللجوء إليها، زيادة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة التي يراد تخصيصها، وبالتالي تحسين كفاءة الأداء الإقتصادي للإقتصاد ككل. ويتحقق ذلك بتحسين استخدام الموارد وكفاءة تخصيصها.

وتستند عملية زيادة الكفاءة إلى نتيجتين متلازمتين للخوصصة وهما : زيادة المنافسة التي تعمل على حرية الدخول والخروج للمؤسسة الخاصة من السوق، والإنتقال من نشاط لآخر سعيا وراء تعظيم الربح الأمر الذي يؤكد على ضرورة تخفيض التكاليف، وزيادة جودة السلع، بسبب وجود منافسين، وهذا ينعكس بدوره على تحسين الكفاءة الإقتصادية، وبالتالي انخفاض الأسعار التي يباع بها المنتج النهائي للمستهلك.

2 – 2 – نمط تغيير الملكية :

من الناحية الاقتصادية نرى أن عملية تغيير الملكية هذه عاملاً محفزاً لعمليات الاستثمار وزيادتها، وتكوين للثروة وتنميتها؛ حيث أفرزت فئة مالكة شديدة الحرص على نجاح المؤسسات؛ نتيجة تحقيق مصالحهم الفردية في زيادة الأرباح؛ وهذا للرقابة الصارمة منهم على المؤسسة .

"وإن إعلان أي دولة عن هذا الهدف، سوف يكسبها تأييد الأفراد ويشجع صغار المستثمرين على شراء الأسهم التي تطرح للبيع وإعادة الحق في استرجاع الأملاك التي صودرت سابقا من طرف الأنظمة السابقة"[1]

إذن، نمط تغيير الملكية الهدف من ورائه التشجيع والرقابة على نشاط المؤسسة، فيما يخص الطبقة العاملة، وتعظيم الأرباح، وتوسيع الاستثمارات، وتشجيع المنافسة، والقضاء على الإحتكار فيما يخص أصحاب رؤوس الأموال [2].

[1] شيماء مبارك ، استراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية ، **مجلة العلوم الانسانية و الإجتماعية** ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، 2016 ، العدد 26، ص439 .

[2] عبده محمد فاضل الربيعي ، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية** ، مصر، مكتبة مدبولي، 2004، ص 131.

3 – الأهداف المالية

يعتبر تقليص عجز الموازنة من أهم أهداف سياسة الخوصصة لأنه بتقليص عجز الموازنة سيسمح هذا في الأجل القصير معالجة عدة مشاكل تعاني منها الدولة كالتضخم وعجز ميزان المدفوعات وتخفيض عبء المديونية فقيام الدولة بعمليات الخوصصة يؤثر إيجابا على ماليتها العامة وذلك بتقليص النفقات التي كانت توجه لدعم القطاع العام وبالتالي تخفيض العجز، بالإضافة إلى زيادة الإيرادات المترتبة عن بيع المؤسسات والضرائب التي تفرض عليها بعد تحويلها للقطاع الخاص[1]. كما تتمثل الأهداف المالية في:

- ❖ خفض العجز المالي للحكومة
- ❖ التخفيف من الضغوط المالية القائمة
- ❖ تنشيط و تطوير أسواق رأس المال

ومن خلال كل هذا يجدر بنا الإشارة إلى أن عملية تطوير وتنشيط الأسواق المالية باعتماد سياسة الخوصصة الهدف منها إذن:

- ❖ مساعدة الدول النامية في تنشيط اقتصاداتها.
- ❖ خلق نوع من التوازن الاقتصادي.
- ❖ زيادة المدخرات الوطنية والدفع بها نحو الاستثمار في الحصول على أسهم وسندات.
- ❖ جذب المدخرات والاستثمارات الأجنبية، من أجل الدفع نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية.
- ❖ اكتساب أسواق الدول النامية المالية المزيد من المرونة والخبرة، وتكون ذات كفاءة، والقدرة على المنافسة[2].

[1] علي طهراوي دومة، **مرجع سابق**، من 43 .

[2] قروي سميرة، **مرجع سابق**، ص 36.

❖ " تطوير المنتج بما يناسب المنافسة التي تخوضها المؤسسة.و تحسين الإنتاج كما و نوعا و كذا الاستخدام الأفضل والأمثل للموارد، والنظم الرقابية تحقق الأداء الأفضل كما أن استخدام معايير الأداء في اختبار الأفراد هو المورد الامثل" [1]

4 – الأهداف السياسية

أخذت هذه الأهداف أبعاداً وصوراً وأشكالاً مختلفة، ونذكر منها ما يلي:

❖ التقليل من القطاع العام في مجالات الأنشطة الاقتصادية، وذلك عن طريق نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص.

❖ الحد من ممارسة فرص الفساد المالي والاقتصادي، واستغلال المال العام في الدول النامية من قبل المسؤولين الحكوميين والسياسيين وإدارة المؤسسات.

❖ الحد من الضغوط السياسية والنقابية للعمال، كقضية التملك بالنسبة لفئة من العمال الأصول في المؤسسة القابلة للتحويل.

❖ الحد من إمكانية تدخل الدول في الأنشطة الاقتصادية.

وخلاصة القول في تحليل الأهداف أن الاعتراض الجزئي بين الأهداف هو أمر محتمل، غير أنه يمكن التغلب عليه من خلال وضع سلم أولويات لتلك الأهداف، على أن تكون الكفاءة الإقتصادية، وبالتالي الإنتاجية، هي معيار ترتيب تلك الأهداف على ذلك السلم. والخوصصة من المنظور السياسي تدعو اختزال دور الدولة ليقتصر على مجالات أساسية مثل الدفاع والقضاء والأمن الداخلي والخدمات الإجتماعية[2]

زيادة على ذلك لها اهداف اخرى :

---

[1] رياض دهال ، حسن الحاج: حول طرق الخصخة، اصدارات المعهد العربي للتخطيط، ص 1.ص 7، في موقع الانترنت: ص www.arab-api.org اطلع عليه يوم : 2024/07/05 .

[2] حليمي يونس، أثر التحولات الاقتصادية في الجزائر على النظام القانوني للمؤسسة العمومية، **مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون اقتصادي**، جامعة الدكتور الظاهر مولاي، سعيدة، الجزائر 2014-2015 .

- ❖ القضاء على الديون الخارجية من خلال مبادلتها بحصص وأسهم في المشروعات العامة المراد خوصصتها و توسيع دائرة الملكية .
- ❖ خلق تكامل و تبادل للأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص بانسحاب الحكومة من النشاطات الإقتصادية العامة لصالح القطاع الخاص، وتفرغها لتسيير القطاعات الإستراتيجية مثل التعليم والصحة .
- ❖ توفير رؤوس الأموال من خلال جلب الإستثمارات الأجنبية وتشجيع الإستثمار الوطني بفتح بيع أسهم الشركات والمؤسسات العمومية أمام الجمهور .
- ❖ تحسين نوعية الإنتاج والخدمات و خلق روح المنافسة وتحرير السوق والقضاء على الإحتكار في النشاط الإقتصادي .
- ❖ ضبط رأس المال الخارج عن سيطرة الدولة الموجود في السوق الموازي واستغلاله في المشاريع المستحدثة
- ❖ توسيع الشراكة لاستغلال التكنولوجيا الحديثة والخبرة العالية للشريك الأجنبي وفي تقرير للبنك الدولي عن التنمية لعام 1997 ذكر مجموعة من الأهداف المرجوة من سياسة الخوصصة حسب متطلبات واحتياجات الدول و هي [1]:

- تشجيع وتعزيز الكفاءة الإقتصادية عن طريق تعزيز الأسواق والمنافسة .
- إعادة تحديد دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على التحكم والإنضباط و الإدارة .
- تخفيف الأعباء المالية المخصصة للمشروعات العامة في محاولة للوصول إلى الموارد المالية المحدودة في الدولة لتمويل قطاعات أخرى إستراتيجية .
- تعبئة الموارد المحلية للتنمية وتوسيع قاعدة الملكية .

[1] فالح أبو عامرية، **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**، عمان الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2008 ص 18 .

المطلب الرابع: مراحل الخوصصة

تتم عملية الخوصصة وفق أربع مراحل هي:

المرحلة الأولى: الدراسة والتخطيط للمؤسسة المراد خوصصتها

تحتوي هذه المرحلة تحديد الاستراتيجية المناسبة والواضحة المعالم للبرنامج المراد تطبيقه، وهي تتطلب [1]:

- ❖ دعاية إعلامية كبيرة، وشرحاً أكبر لمعالم هذا البرنامج بقدرة وثقة، وإمكانية القطاع الخاص في تحمل المسؤوليات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، حتى تعم الثقة في المجتمع.
- ❖ توضيح وتحديد تخلي الدولة عن هذه المؤسسات، من حيث القدرة والكفاءة في المجالات الخدمية والإنتاجية، وكذا الأسباب كذلك.
- ❖ تحديد دور الدولة في المراحل المقبلة، ومستقبل المؤسسات التابعة لها، مع شرح الآثار الإيجابية والسلبية للخوصصة.
- ❖ تحديد البرنامج العام والخاص فيما يخص البطالة والتضخم، أي دراسة مشكلة العمالة، وكيفية تحسين الوضعية لها، في ظل التحول هذا، وكذا التضخم.
- ❖ تحديد دور الدولة وأجهزتها التي يكون اتخاذ القرار بيدها وحدها فيما يخص عملية التحول.

المرحلة الثانية : دراسة المؤسسة من قبل هيئات استشارية

تبدأ هذه العملية باختيار المؤسسات الإنتاجية والخدمية، والتي تقرر تحويلها إلى القطاع الخاص لخوصصتها أيا كانت الأساليب المتبعة. وهي مرحلة تتطلب إيجاد فريق فني استشاري له قدرات ومستويات عالية في الاقتصاد، والمحاسبة والقانون، والإعلام، والاجتماع، والسياسة، ويضع كل القواعد والقوانين التي

[1] موسى سعداوي، **مرجع سابق** ، ص 122 .

تنظم وتضبط المراجعة للأساليب الخاصة بعملية التقييم. وكذلك يجب وضع إطار عام للتفاوض عن البيع أو التأجير، أو أية طريقة يتم الإنفاق عليها [1]

المرحلة الثالثة : تنفيذ إجراءات الخوصصة

يتم في هذه المرحلة بيع الحكومة لجزء أو كل ملكيتها في المؤسسات عن ريق عرض عام أو خاص للأسهم، و يعتمد ذلك على مدى وضوح الاستراتيجية و التجهيز الدقيق لها .

إن الفائدة الحقيقية من عملية تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص لا تأتي من بيع الشركات أو المؤسسات، و لكن نقل عملياتها إلى الوضع التجاري ، و يشمل ذك ما يلي :

-تطوير خطة استراتيجية

- إعادة تدريب الإدارة و الموظفين

-إعادة بناء الهيكل التنظيمي

-تطوير أنظمة معلوماتية و رقابية جديدة

إذخال عنصر حافز الربح على جميع المستويات للإدارة .[2]

المرحلة الرابعة: المتابعة والمراقبة لهذه البرامج

تُعد هذه المرحلة واحدة من أهم المراحل، حيث يتم فيها دراسة تأثيرات الخوصصة من جميع جوانبها، وبالأخص تلك المتعلقة بالتوظيف. إذ تمثل المبادئ الأساسية التي تحكم عملية الخوصصة أهمية خاصة نظرًا لأثر هذا التحول الكبير وما يترتب عليه من تأثيرات سلبية على العمال، بما في ذلك الحاجة إلى تقليص عدد العمال لتخفيض التكاليف المالية. لتحقيق هذا الهدف، يجب التركيز على تحسين الكفاءة

[1] موسى سعداوي، **مرجع سابق** ، ص 122

[2] قرميط أمينة ، عمران يمينة ، الخصخصة في الجزائر ، الدوافع ،الآثار و الآفاق المستقبلية ، **مذكرة تخرج تذخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر** ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، 2018/2017 ، ص 24 .

والاستفادة المثلى من اليد العاملة، مع زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الجودة. هذا هو الهدف الأساسي من عمليات التوسع والتحول. [1]

كما يرى أحد الباحثين أن الخوصصة لكي تكون فعالة ومنتجة، يجب أن تكون مسبوقة بعملية دراسة، ومستندة إلى مجموعة من المبادئ هي:

- ❖ إعداد المناخ السياسي التي ستطبق فيه الخوصصة.
- ❖ تصنيف المؤسسات من حيث عدم قابليتها للخوصصة نهائياً، وتلك التي يمكن خوصصتها على المدى الطويل، وأخيراً تلك التي ينبغي خوصصتها مباشرة.
- ❖ إعداد خطة واضحة، وإعداد فريق متخصص
- ❖ التقييم الصحيح لأصول المؤسسات المراد خوصصتها.
- ❖ الآثار الناجمة عن الخوصصة

تُعد هذه الجوانب ضرورية لأي دولة تسعى إلى تبني سياسة خصخصة ناجحة تضمن من خلالها:

– الحفاظ على قطاعها الاقتصادي.

– الاستفادة المثلى من اليد العاملة.

– إنشاء صناديق اجتماعية تسهم في تقديم الدعم للعاملين عند مواجهة الآثار السلبية المحتملة.

– مساعدة الطبقة العاملة في إنشاء مشروعات صغيرة خاصة تساهم في العملية الإنتاجية والتنموية، وتوفر لهم مصادر دخل بديلة ومستقلة.

جميع هذه الأهداف تهدف إلى تحقيق استراتيجية خصخصة فعّالة وناجحة، بعيدًا عن الاحتكار لصالح أي جهة معينة.[2]

---

[1] **نفس المرجع** ، ص 123

[2] **نفس المرجع** ، ص 124

المطلب الخامس: آثار الخوصصة

كل أسلوب أو نهج أو فكرة جديدة تظهر إلى حيّز التطبيق الفعلي في الاقتصاد لابد لها أن تحدث آثارا وهي ذات أبعاد متعددة، سنعرضها في ما يلي:

أولا : آثار الخوصصة على المستوى الكلي

خوصصة المؤسسات تترك آثاراً كبيرة على المستوى الكلي للإقتصاد والمجتمع، حيث تشمل هذه الآثار عدة جوانب رئيسية. [1]

1- تساهم الخوصصة في تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال تمكين القطاع الخاص من تحسين إدارة الموارد وتنفيذ استراتيجيات أكثر فعالية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي.

2- تعزز عمليات الخوصصة من جذب الاستثمارات وزيادة التنافسية، حيث تفتح المجال للاستثمارات الخاصة وتعزز من قدرة الشركات على المنافسة في السوق العالمية.

5- تسهم الخوصصة في تحسين جودة الخدمات والبنية التحتية المقدمة للمواطنين، مما يساهم في رفع مستوى المعيشة وتلبية احتياجات المجتمع بشكل أكثر فعالية.

وأخيراً، قد تواجه عمليات الخوصصة تحديات إجتماعية مثل فقدان الوظائف وتأثيرات إقتصادية، مما يتطلب من الحكومات والمؤسسات المخصصة اتخاذ سياسات واضحة للتعامل مع هذه التحديات وتخفيف آثارها على المجتمع ككل [2].

ثانيا : آثار الخوصصة على الإستثمار والإدخار

خوصصة المؤسسات تؤثر بشكل كبير على الإستثمار والإدخار في الإقتصاد. [3]

---

[1] صلاح عباس، **مرجع سابق** ، ص25 .

[2] علي هويدي، " التخصصية والدور الاجتماعي للمراجعة"، **مجلة البحوث التجارية**، دورية علمية تصدر عن كلية التجارة ، جامعة الزقزيق ، مصر، 2001 ص:51 .

[3] صلاح عباس، **مرجع سابق** ، ص 25 .

1- تساهم الخوصصة في تهيئة بيئة مواتية لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي من خلال تحرير الأسواق، تعزيز المنافسة، وإزالة العوائق والقيود التي تعيق استثمارات القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي.

2- تزيد الخوصصة من جاذبية السوق للمستثمرين الخاصين عبر إتاحة فرص جديدة للاستثمار في القطاعات التي كانت تحت إدارة الدولة. ويترتب على ذلك زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والصناعات الحيوية، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

3- تساعد الخوصصة في تحسين كفاءة الإدارة وزيادة الأرباح، مما يعزز من العوائد المتوقعة للمستثمرين. كما أن تحسين إدارة المخاطر والتكاليف ورفع مستوى الإنتاجية يوفر فرصًا لتعظيم العوائد على رأس المال المستثمر.

4-تعزز عمليات الخوصصة الثقة بين المستثمرين والأسواق المالية، حيث تعتبر تلك العمليات إشارة إيجابية عن القدرة على إدارة الشركات وتحقيق الأرباح، مما يؤدي إلى زيادة الثقة وتحفيز المزيد من الاستثمارات.

بشكل عام، تعتبر الخوصصة محفزاً قوياً للاستثمار والادخار من خلال تحسين بيئة الأعمال وتعزيز فرص النمو الاقتصادي، مما يسهم في دفع عجلة التنمية وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام في الأطر الزمنية الطويلة[1] .

ثالثا: أثر الخوصصة على صافي قيمة الأصول الحكومية

خوصصة المؤسسات تؤثر بشكل كبير على صافي قيمة الأصول الحكومية، حيث تؤدي إلى نقل ملكية الموارد والأصول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. عند خوصصة المؤسسة، يتم بيع أو تحويل

[1] علي هويدي، **مرجع سابق** ، ص 51 .

الأصول والممتلكات العامة إلى الشركات الخاصة، مما يحول هذه الأصول إلى رأس مال خاص يتم إدارته من قبل القطاع الخاص بدلاً من الحكومة.[1].

هذا التحول قد يؤدي إلى زيادة مؤقتة في صافي قيمة الأصول الحكومية على المدى القصير، حيث يمكن للحكومة استخدام العائدات المالية من عمليات الخوصصة لتحسين السيولة أو تقليل الديون. ومع ذلك، على المدى الطويل، قد تؤثر الخوصصة على قدرة الحكومة على توليد إيرادات مستقبلية من الأصول التي تم بيعها، مما قد يؤثر على استراتيجيات التمويل والاستثمار العام.[2].

من جانب آخر، يمكن أن تسهم عمليات الخوصصة في تعزيز كفاءة إدارة الأصول المخصصة وتحسين استغلالها الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى زيادة قيمتها بشكل مستدام على المدى الطويل. ومع ذلك، يتطلب نجاح هذه العمليات تحقيق توازن جيد بين الاستفادة من العوائد المالية قصيرة الأجل والحفاظ على قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد.[3].

رابعا : أثر الخوصصة على الكفاءة الاقتصادية

خوصصة المؤسسات تؤثر بشكل كبير على الكفاءة الاقتصادية عبر عدة آليات. [4]

1- تشجع الخوصصة على تحسين إدارة الموارد والتكاليف بشكل أكثر كفاءة، حيث يسعى القطاع الخاص لتحقيق أهداف محددة للربحية والكفاءة. ويتجسد ذلك في تنظيم العمليات بطريقة تتيح الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة مع تقليل الهدر والتكاليف الزائدة.

[1] السيد أحمد عبد الجليل، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع**، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1993 ، ص25 .

[2] صلاح عباس، **مرجع سابق** ، ص 35.

[3] السيد أحمد عبد الجليل، **مرجع سابق** ، ص25 .

[4] صلاح عباس، **مرجع سابق** ، ص 35 .

2- تعزز الخوصصة من الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا والابتكارات، حيث يتمكن القطاع الخاص من استثمار رأس المال في التحديث التكنولوجي وتطوير العمليات الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة.

3- تسهم الخوصصة في تحفيز المنافسة في السوق، إذ تضطر المؤسسات المخوصصة إلى التنافس بفاعلية للحفاظ على حصتها السوقية. هذا التنافس يدفع نحو التحسين المستمر والابتكار، مما يعزز الكفاءة الاقتصادية للقطاع ككل..

بالمجمل، يمكن أن تعزز عمليات الخوصصة الكفاءة الاقتصادية من خلال تحسين إدارة الموارد، واستخدام التكنولوجيا بشكل أفضل، وتعزيز المنافسة في السوق. هذه العمليات تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى الخدمات والمنتجات المقدمة للمستهلكين والمجتمع بشكل عام.

خامسا: أثر الخوصصة على المالية العامة

الخوصصة تؤثر بشكل كبير على المالية العامة للدولة من خلال عدة مؤثرات رئيسية.[1]

1- يمكن أن تسهم عمليات الخوصصة في تحسين الأداء المالي للحكومة من خلال جني الإيرادات من بيع الممتلكات العامة أو تحسين عائدات الضرائب من القطاع الخاص المخصص. هذا التحسين في العائدات يمكن أن يستخدم لتمويل برامج حكومية مختلفة أو لتقليل الديون العامة[2].

2- يمكن أن تقلل الخوصصة من الضغط على الميزانية العامة، حيث تنتقل تكاليف إدارة المؤسسات من الحكومة إلى القطاع الخاص. هذا يعني أن الحكومة لن تكون مطالبة بتوفير التمويل اللازم لتشغيل وصيانة تلك المؤسسات، مما يخفف من الإنفاق العام ويسمح بتوجيه الموارد المالية إلى المجالات الأخرى ذات الأولوية.

[1] السيد أحمد عبد الجليل، **مرجع سابق** ، ص25 .

[2] صلاح عباس، **مرجع سابق** ، ص 35 .

3- يؤدي تطبيق سياسة الخوصصة إلى خفض العجز المالي ومن ثم دعم الموازنة العامة للدولة، وذلك نتيجة لتخلص الدولة من الالتزامات والأعباء الواقعة عليها بسبب ملكيتها للشركات الاقتصادية، وقيامها بوظائف إنتاجية هي في الأصل من اختصاص القطاع الخاص .[1]

4- قد تعزز الخوصصة من فعالية إدارة الموارد والإنفاق الحكومي، حيث يمكن للقطاع الخاص تقديم الخدمات بشكل أكثر كفاءة وبتكاليف أقل، مما يساهم في تحسين التوازنات المالية والإستدامة المالية للحكومة.

بشكل عام، يعتبر تأثير الخوصصة على المالية العامة إيجابياً بشكل عام إذا تم تنفيذها بشكل صحيح وفعال، مما يعزز من قدرة الحكومة على تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للبلد. ومع ذلك، يجب أن تُدرس وتُخطط الخوصصة بعناية لتقديم أقصى فائدة ممكنة للمجتمع بشكل عام[2].

ثانيا – الآثار السلبية للخوصصة

- ❖ تخلي الدولة عن دعم أسعار المنتجات، لأن إستيراد هذه الأخيرة يصبح من مهام الخواص، حيث أن الخوصصة تؤدي إلى رفع الأسعار والخدمات.
- ❖ إضعاف القوة الإقتصادية للدولة بعد تصفية القطاع العام وتطبيق سياسة الخوصصة ومن ثم الحد من دور الدولة في تنشيط المجال الإقتصادي في الأسواق المحلية الخارجية، وإضعاف السيطرة الحكومية على الأفراد إذا لم تعد الحكومة تمثل سلطة عليا على العمال والموظفين الذين كانوا يعملون لديها.

[1] حميدوش علي ، صغيري سيد علي ، محددات الخوصصة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2010 ، ص45 .

[2] صلاح عباس، **مرجع سابق** ، ص 34 .

- ❖ غياب سوق مالية حيث أن مستوى نمو السوق المالية في أي دولة هو الذي يحدد نجاح أو فشل برنامج الخوصصة. تدهور الوضع المالي لأغلب المؤسسات العمومية ذلك أن أكثرها يعاني من عجز وإختلال مالي ولها ديون كبيرة، تستوجب التطهير المسبق لها قبل عرضها للخوصصة.
- ❖ إن تخلف السوق المالية وضعف الميل للإدخار وتكنز الثروة في أيدي قلة من المواطنين، إضافة إلى دواعي الكفاية من جهة والأهداف الإجتماعية التي يسعى إليها القطاع العام من جهة ثانية تجعل الخوصصة تعمل على زيادة الإستقطاب الإجتماعي وتعميق التفاوت الموجود على صعيد توزيع الثروة والدخل[1] .

المطلب السادس: نماذج عالمية للخوصصة

1 – الخوصصة في أمريكا

بدأت الخوصصة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1969 عندما اتجهت إلى بيع عدد من المؤسسات العامة مثل النقل والطاقة والاتصالات والفولاذ وبناء السفن ويرجع تاريخ أول عملية للخوصصة بمعنى قيام مؤسسة خاصة بخدمة عامة كانت تضطلع بها مؤسسة حكومية إلى سماح بلدية نيويورك لمؤسسة خاصة بأن تقوم بأعمال نظافة شوارع المدينة عام 1976م .[2].

و في عام 1986 خطت حكومة ريجان برنامجاً للخوصصة وصلت مبيعات الأصول بموجبه إلى 20 مليار دولار سنة 1987.[3]

[1] حمادة طارق، **إندماج وخصخصة البنوك**، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2003، ، ص110 .

[2] خالد حمادي حمدون المشهداني، **مرجع سابق** ، ص 13 .

[3] انطوان الناشف، **مرجع سابق** ، ص 246 .

2 - الخوصصة في بريطانيا (المملكة المتحدة)

في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وبعد تسلم حزب المحافظين الحكم عام 1979 تبنت حكومة مارغريت تاتشر برنامج خوصصة المشروعات والمرافق العامة بتحويل المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، وذلك بهدف تحسين الأداء الاقتصادي للصناعات التي كانت قد أممت في الستينيات من القرن الماضي، والتي كانت في حالة تدهور اقتصادي ومالي بسبب رداءة الظروف المحلية من جهة والكساد العالمي في بعض القطاعات من جهة أخرى[1].

وبدأت التجربة البريطانية للخوصصة بطرح الأسهم في السوق المحلية بعد تحديد الحد الأقصى لتملكها منعا للاحتكار، الأمر الذي وجد قبولا لدى فئات كبيرة من المواطنين، و إقبالا شديدا على شرائها. وقد مست الخوصصة في بدايتها قطاع الغاز، والطيران والاتصالات، وبعض المؤسسات الحكومية منها شركة "رولزرويس" وشركة "جاغوار". وعند مجيء جون ما يجور واصل عملية الخوصصة التي باشرتها تاتشر وحاول إدخال أساليب القطاع الخاص إلى المرافق العامة في خطوة جديدة لمعالجة الروتين الإداري و تردي الخدمات الحياتية التي تؤديها الدولة للمواطنين و قد أعد شرعة في بريطانيا تعطى بموجبها حقوق للمواطن على الإدارة والمرافق العامة غايتها تأمين نوعية الخدمات و استمرارها.

3 - الخوصصة في فرنسا

لم يضع المشرع الفرنسي تنظيما للخوصصة إلا في عام 1986، غير أن ضرورات حياة الأعمال، وما فرضته طبيعة النشاط الاقتصادي أفرزت عديداً من حالات مشاركة القطاع الخاص في مشروعات القطاع العام، وتنازل هذه الأخيرة عن جانب من أصولها إلى القطاع الخاص وأنشأت فروعاً لها ونشرتها بين ربوع البلاد، و حرصت الحكومة على وضع آليات لها لم تخرج عن كونها قرارات إدارية لا تسد الفراغ

[1] **نفس المرجع**، ص 15.

التشريعي لموضوع تحول المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص[1]. هذه الوضعية التي سادت قبل سنة 1986 دفعت بالمنظمات النقابية للجوء إلى القضاء للمطالبة بعدم دستورية عمليات الخوصصة التي تمت بالمخالفة للدستور.

فقد نصت المادة 24 من الدستور الفرنسي لعام 1958 على أن تحويل المشروعات العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص هو من اختصاص القانون أي أن القانون هو الذي يحدد القواعد المنظمة لعمليات الخوصصة.[2]

وقد اهتم المجلس الدستوري بحماية الاختصاص التشريعي، وإضفاء الشرعية على تصرفات الحكومة في مشروعاتها العامة، فقام تارة بتفسير واسع لفكرة تحويل مشروع القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتارة أخرى بحظر التفويض في الاختصاصات مستخدما امتيازاته الدستورية [3].

أما القضاء فقد تصدى لسد الثغرة التشريعية القائمة أنداك، حيث قام مجلس الدولة الفرنسي بإصدار أحكام غنية بمبادئها في موضوع نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، إذ ألقت الضوء على التفرقة بين القطاعين وأوضحت فكرة التحول وعالجت مشكلة الخوصصة المستترة التي ظهرت في عالم الأعمال.[4]

و بتاريخ 02 جوان من عام 1986 حدد المشرع الفرنسي الإطار القانوني للخوصصة لا سيما ما تعلق بعمليات تحويل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص حيث نص في مذكرته الإيضاحية على أن يكون نقل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص للمشروعات العامة التي تم إنشاؤها أو تأميمها وتلك المشروعات التي تملك الدولة حق الرقابة المباشرة عليها بموجب القانون [5]

---

[1] أحمد محمد محرز، **"النظام القانوني للخصخصة تحول شركات القطاع العام إلى شركات القطاع الخاص** ، الاسكندرية، مصر، منشأة المعارف، 2003، ص 22 .

[2] مروان محي الدين القطب، **طرق خصخصة المرافق العامة دراسة مقارنة** ، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 26

[3] احمد محمد محرز، **مرجع سابق** ، ص 25 .

[4] **نفس المرجع** ، ص 31 .

[5] **نفس المرجع** ، ص 47 .

وقد تضمن الملحق المصاحب لهذا القانون أسماء 65 شركة ومجموعة بنكية تقرر خوصصتها وطريقة الخوصصة، وكان على البرنامج ان ينفذ خلال فترة خمس سنوات ليحقق 50 مليار دولار، وحددت الملكية الأجنبية بحصة 20% من الأسهم الأسباب أيديولوجية ، وتم تقييم كثير من الأسهم بأقل من قيمتها عمداً لتوسيع دائرة ملكيتها.

ويلاحظ (ل. كارتوليي L.Cartelier) بالفعل أن البرنامج الفرنسي للخوصصة وما بين 1986و1988" قد جلب 17مليون مكتتبا تقريبا مضاعفا عدد المساهمين 4مرات في أقل من سنتين[1]" .

4 – الخوصصة في المكسيك

مر الاقتصاد المكسيكي بأكبر كارثة عام 1982م، وذلك بعد الكارثة الاقتصادية العالمية في أواخر العشرينات من القرن الماضي، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5% عن مستواه في عام 1981م، وبلغت نسبة التضخم 98.8%، وارتفعت نسبة البطالة وانخفض الاحتياطي العام، ولم تستطع الدولة السيطرة على المصروفات المتزايدة أو سداد التزاماتها الدولية، وفي نفس العام انهار سعر صرف العملة البيسوز أو(البيزة) المكسيكية بمعدل 4 سنتات يوميا، وفقدت 57% من قوتها الشرائية خلال شهر واحد

وخلال الفترة الممتدة من عام 1971 الى عام 1982، ازدادت ديون الدولة بمعدل 26% سنويا، وسجلت الديون الخارجية زيادة بنسبة 57% في عام واحد فقط عام (1981)، واضطرت الدولة في هذا العام للتدخل لانقاذ القطاع المصرفية وتحملت خسائر فادحة، مما زاد الوضع الاقتصادي سوءا، واستمر الوضع

[1] **L. Cartelier**, « L'expérience française de privatisation : Bilan et enseignements », Revue internationale de droit économique, *n°3, p. 375 à 407, p. 389*

الاقتصادي المتردي الى النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي حتى بلغت نسبة التضخم .السنوي 159.2% في عام 1987م [1]

وقررت الحكومة في عام 1988 إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية لإنقاذ الاقتصاد المكسيكي، ربما كان من ابرز خطواتها ضم أطرافا سياسية واقتصادية وعمالية متعددة على مستوى البلاد كله، وتم الحوار بشان البدائل المتاحة لإصلاح الاقتصاد والاتفاق على الأسس والقواعد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل سيما الحد من نسبة التضخم، واتخذت العديد من القرارات الهامة بشان الضرائب ورواتب العاملين، وغيرها تم تنفيذها لاحقا.

أ – دوافع وأهداف الخوصصة المكسيكية:

اتجهت المكسيك أثر تدهور الوضع الاقتصادي نحو سياسات التخصيص كجزء من استراتيجية للإصلاحات الاقتصادية الجذرية، وعلى الرغم من بطء برنامج التخصيص في النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي إلا ان العملية تسارعت في النصف الثاني منه وأوائل العقد التالي لتشمل قطاعات كبيرة وهامة في الاقتصاد المكسيكي.

ولقد حددت المكسيك الأهداف الرئيسية التالية لعملية التخصيص [2]

أ – ترشيد وتخفيض الانفاق الحكومي.

ب – توفير السيولة اللازمة لسداد الديون الحكومية (الداخلية والخارجية).

ج – جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المكسيك والاستفادة منها في توسعة البنية التحتية و تمويل المشاريع الجديدة في البلاد

د – زيادة الكفاءة الاقتصادية للقطاعات الانتاجية والخدمية

[1] أمال السنوسي، **مرجع سابق** ، ص 90.

[2] **المرجع السابق** ، ص 91.

ب – الإجراءات التشريعية

يعتبر التحويل من نظام الاقتصاد الموجه المعتمد على هيمنة القطاع العام على كافة القطاعات الاقتصادية الى النظام الرأسمالي الحر تغييرا جذريا في فلسفة دور الدولة في تقديم الخدمات وتوفير الوظائف.... الخ، ولما كان الاقتصاد المكسيكي في أوائل الثمانينات من القرن الماضي موجها، اصبح من الضروري إجراء مسح لكافة القوانين والتشريعات وتعديلها لتناسب الاستراتيجية الجديدة للإصلاح الاقتصادي الجديد، ولقد انتهجت المكسيك أسلوباً تدريجياً لتعديل البيئة القانونية واستصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتنفيذ عملية التخصيص وضبطها، فبدأت بمراجعة وتعديل القوانين القائمة واصدار قوانين جديدة أهمها :

1 – قانون لتنظيم الاستثمار الأجنبي.

2 – قانون المنافسة الاقتصادية.

.3 – قانون لضبط عقود الامتياز (المزايدة وخلافه).

.4 – قانون الشركات التجارية.

5 – قوانين لتعديل هيكل القطاع المصرفية.

6 – قانون سوق الأوراق المالية.

7 – قانون إصلاح الأراضي.

8 – قانون موحد للعمل في القطاع الأهلي والعام.

9 – قانون حماية المستهلك.

10 – قانون بشأن تأسيس المجلس الفيدرالي للمنافسة الاقتصادية.

11 – قانون لإضفاء صيغة قانونية لعمليات الدمج والتصفية وبيع الأصول.

12 – قانون لنقل التكنولوجيا.

إضافة الى تعديل وإصدار مجموعة من القوانين المتخصصة التي تنظم العمل في قطاعات اقتصادية محددة، مثل قانون النفط والمياه والموانئ والنقل الجوي والجمارك والسياحة والطرق والجسور والصيد البحري وغيرها، كما صدرت العديد من القرارات والقواعد الهامة بشان تنظيم العمل في القطاعات الهامة مثل الاتصالات، إدارة الموانئ والمناولة ونقل الغاز السائل والصناعات الاستراتيجية.... وغيرها

وتعتبر المكسيك كغيرها من دول أمريكا اللاتينية التي عانت من هيمنة القطاع الخاص لا سيما الاجنبي في مجال استثمار الثروات الطبيعية، فخلال الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية، كانت الشركات الاجنبية تهيمن على مصالح تلك الدول وتستثمرها لحسابها و مصلحة الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بالذات، وبعد صراع طويل ومطالبات شعبية متكررة استطاعت المكسيك وهي أول دولة في العالم ان تأمم ثروتها الطبيعية المتمثلة بالنفط وكان ذلك في 18 مارس 1938 ، وجاء في قانون التأميم المكسيكي الصادر في 8 مايو 1937 ، يقصر استغلال بعض القطاعات النفطية ومنها النفط والهيدروكربونات على دولة المكسيك دون غيرها .

كما قد منع الدستور المكسيكي القطاع الخاص من تملك الثروات الطبيعية والسكك الحديدية والمرافق العامة الضرورية كالكهرباء والماء والطرق والموانئ... وغيرها .

لذلك فإن الدولة قد واجهت صعوبات جمة للدخول في برنامج التخصيص، اذ كان لزاما عليها ان تتدخل لتعديل الدستور، بما يسمح للقطاع الخاص من التدخل لتحقيق التطور الاقتصادي المنشود.

وبالفعل فقد عدل الدستور أكثر من مرة لتخفيف / تقليل تلك العوائق كإجازة دخول القطاع الخاص في إدارة الطرق العامة واستغلالها لحساب الدولة ومنح امتيازات إدارة الموانئ والسكك الحديدية والكهرباء ومحطات الطاقة غير النووية .... وغيرها من القطاعات الإستراتيجية.[1]

[1] **المرجع السابق** ، ص 192.

وتمت مراجعة كافة القوانين ذات العلاقة بتوفير إطار قانوني مناسب للرقابة التجارية / الاقتصادية والفنية، وتم استصدار ما يقارب من 17 قانونا جديدا لتنظيم القطاع الخاص وممارساته، إضافة إلى ما يقارب 40 قراراً، ومن المهم أن الإطار الرقابي تم تفصيله ليناسب البيئة أو الوضع المكسيكي، وإن عملية الرقابة عملية متواصلة، ولا تقتصر على إصدار تشريعات وتنفيذها فحسب، بل يتطلب الأمر مراجعتها باستمرار وتحديثها لتجنب سلبيات الماضي، والمواكبة تغيرات السوق والقوى المؤثرة فيه، ومواكبة الابتكارات التكنولوجية (خاصة في قطاعي الاتصالات والكهرباء).

ولعل من ابرز القوانين المتعلقة بالرقابة هو قانون المنافسة التجارية والقانون الخاص بإنشاء المجلس الاقتصادي للمنافسة، وتتمثل الأهداف الرئيسية للمجلس الاقتصادي للمنافسة في الآتي:

أ – حماية مصالح المستهلك وفق فلسفة عامة داعية الى توعية المستهلك وتزويده بالمعلومات ذات العلاقة.

ب – وضع وتنفيذ سياسات للحد من السلوكيات السلبية للشركات مثل تثبيت الاسعار وتشكيل تجمعات الشركات ذات المصالح المشتركة ورفض إجبار المستهلك على شراء السلع اللازمة .... وغيرها .

ج – تهيئة بيئة تنافسية عادلة لكافة المستثمرين، بما في ذلك المستثمر الاجنبي.

د. رقابة الشركات الاحتكارية ومخالفتها ومعاقبتها بشدة في حالة استغلال وضعها الاحتكاري لتحقيق مصالح غير مشروعة.

ويتمتع المجلس باستقلالية إدارية تامة وصلاحيات واسعة، ويدار من قبل خمسة اعضاء من ذوي القدرة والخبرة والكفاءة العالية، يتم تعيينهم من قبل رئيس الدولة لمدة عشرة أعوام، ويتم تقييم أدائهم كل سنتين، وكذلك يتم اخطار المجلس بكافة عمليات الدمج التجاري والاحتواء وكل تجمع المجموعة من الشركات تتجاوز مبيعاتها أو اصولها عن 75 مليون دولار أمريكي، وينظر المجلس في القضايا المرفوعة

إليه، ويحق له ان يبادر للنظر في كافة السلوكيات التنافسية في السوق، بما في ذلك السياسات والقوانين أو القرارات المقترحة من قبل الجهاز التنفيذي [1] .

تحدد الاسعار في بعض القطاعات الهامة وفق تراخيص تمنح للشركات من قبل الجهات الحكومية (الوزارات) ذات العلاقة، وتقوم هذه الجهات بالرقابة الفنية بالتنسيق مع مكتب للتخصيص في وزارة التجارة، فمثلا تقوم وزارة المواصلات بمنح تراخيص للشركات العاملة في مجال الاتصالات، وتعتمد على مبدأ السقف الأعلى للاسعار.

أما فيما يخص معالجة العمالة الفائضة فإن المكسيك ونظرا لمرورها بالكارثة الاقتصادية أوائل الثمانينات من القرن الماضي لم تستطع الحكومة محاربة التضخم في زيادة الرواتب أو توفير فرص عمل للعمالة الوطنية الناشئة، واصرت الدولة في تنفيذ سياستها الاقتصادية الجديدة على عدم تحميل القطاع الخاص اعباء العمالة الفائضة، وذلك على الرغم من تمثيل العمال في المجلس المختص برسم السياسة الاقتصادية الجديدة، وبذلك تجنيت الدولة إدخال اعتبارات اجتماعية معقدة في عمليات البيع للقطاع الخاص، ووظفت الشركات فقط حاجتها من العمالة وفق عقود عمل واضحة، مراعية في ذلك قانون العمل الجديد واضطرت الدولة إلى انهاء خدمات العمالة الفائضة وتحملت الآثار المالية المترتبة وفقا للقانون.

كما أنشئ مكتب التخصيص في وزارة المالية لإدارة كافة عمليات التخصيص في البلاد، ويتبع هذا المكتب وزير المالية مباشرة، ويجري المكتب الدراسات الأولية للجدوى الاقتصادية لتخصيص الأنشطة والشركات الحكومية، ويقدمها الوزير المالية الذي يقدمه بدوره المجلس الوزراء، وفي حالة اعتماده من قبل مجلس الوزراء والبرلمان تتم الدراسة التفصيلية، وتبدأ الخطوات التنفيذية للتخصيص ونظرا لحساسية العملية تبقي المعلومات في حوزة مكتب التخصيص فقط، ويستعين هذا المكتب بمجموعة كبيرة من بيوت الاستشارات المالية والمتخصصة في عملية التخصيص لإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم الأصول

[1] تيسير الرداوي، "الدولة و اقتصاد السوق" ، **مجلة عمران** ، العدد 21، المجلد 6 ، بيروت ، 2016 ، ص 216 .

وغيرها، وبعد الانتهاء من إجراء الدراسة يكلف بنك استثماري بتنفيذ اجراءات البيع تحت اشراف وتوجيه مكتب التخصيص، وبالنسبة للقطاعات الكبيرة (مثل الاتصالات) فتتم الاستعانة بالوزارات المعنية ويتم استشارتها في الامور الفنية تحت اشراف مكتب التخصيص التابع لوزارة المالية [1]

[1] **نفس المرجع** ، ص 118 .

المبحث الثاني: ماهية الخزينة العمومية

تعتبر الخزينة العمومية الخلية الأساسية في تسيير مالية الدولة ولهذا فهي تعمل دوما على تسجيل عملياتها المالية باعتبارها وحدة من الوحدات الهامة في الدولة فهي تقوم بالتشخيص المالي في تحصيل مواردها المالية وإنفاقها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

وتقوم بعدة نشاطات سواء كانت بصفتها الخزينة المركزية أو الخزينة للدولة والخزائن الولائية وتقوم بدورها بتنفيذ ميزانية الدولة من حيث الإيرادات والنفقات.

المطلب الأول: تعريف الخزينة العمومية

أولا: التعريف القانوني

هي هيئة مالية وطنية لا تتمتع بالشخصية المعنوية، وهي مكلفة بالتسيير المالي والحركة المالية للدولة، والهيئات العمومية الأخرى ، و ذلك عن طريق تحصيل الإيرادات ودفع النفقات بالإضافة إلى عمليات الخزينة [1]،" كما أنها العون الذي يقوم بتنفيذ الميزانية العامة للدولة و ميزانية الهيئات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري" . [2]

ثانيا : التعاريف الفقهية

لقد حاول بعض فقهاء القانون والمالية والاقتصاد إعطاء تعريف للخزينة العمومية ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

[1] رانيا وفاء قادري، فاطمة جلولي، أثر التدقيق في إنتعاش الخزينة العمومية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي**، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2021/ 2022، ص 50 .

[2] قاشي يوسف ، بن سنة ناصر ، دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي –دراسة حالة خزينة البويرة – ، **مجلة أوراق إقتصادية** ، ديسمبر 2019، الجلد 03، العدد 02 ، ص 26 .

هي مؤسسة مالية تضمن الحفاظ على التوازن النقدي و المالي بموجب عمليات الصندوق و البنك ،كما تقوم بممارسة النشاط الوصائي و تمويل الإقتصاد . [1]

عرفها الأستاذ شاكر القزويني أن الخزينة هي اصطلاح يقصد به حسابات الدولة التي تسجل إيراداتها ويطلق عليها أيضا اسم الجهة المكلفة بمسك تلك الحسابات.

تعريف بول ماري(Paul Marie) : الخزينة هي مصلحة من مصالح الدولة تقوم لحسابها الخاص و لحساب جماعات إدارية أخرى بعمليات الصندوق ، البنك ، و المحاسبة اللازمة لتسيير المالية العامة ، كما تقوم بمهام إدارية و الوصاية ، التمويل و الدفع الإقتصادي و المالي ، إضافة إلى ضمان التوازن النقدي و المالي . [2]

تعريف جون مارشال (Jean Marshal): تعطي التصريحات الضرورة التي تبين مذاخيل الدولة و التزامات الإنفاق العام بالإضافة إلى تحصيلها للموارد الضريبية ، كما تعمل على تأمين دفع النفقات المحددة في قوانين المالية . [3]

ويضاف أيضا بأن الخزينة هي الهوية المالية لدولة، ومن الطبيعي أن يكون تطورها مرتبط بتطور الدولة، وهي لا تتعامل بالنقد وإنما بالكتابة بصفة أساسية (نقود الكتابة) أي دورها الأساسي هو محاسب [4]

أما الفقيه (Baniel Lebegue) فقد عرف الخزينة أنها مصلحة الدولة:

أ – "التي تنفذ لحسابها ولحساب غيرها (الجمعيات الإدارية) عمليات الصندوق (إيرادات النفقات) البنوك، حركة الاعتماد والديون أو المحاسبة المهمة على تسير المالية العامة.

---

[1] Gaudement (p.m), Finances publiques, Éditions Montchrestien, 1993 (tome - 1-budget et trésor), page1

[2] Paul marie gaudemet - trésor, 1997, Page ،finances publiques ،politique ،financier ، budget et 412

[3] Jean Marchal, avec la - contribution de Maquette Durand ,3éme édition, Monnaie et crédit CUAS, 1967, Paris, P 201

[4] سيلية معمش، دور الخزينة العمومية في تنفيذ النفقات العامة، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق**، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2020 / 2021، ص 7.

ب – التي تنفذ النشاطات الإدارية بالحماية بالتمويل و بالدفع فيما يتعلق إما بالمجال الاقتصادي وبالمجال المالي.

ج – التي تؤكد المحافظة على توازن النقد المالي.

كما تعرف أيضا هي الوحدة المالية نجد وظيفتها في ميزانية العمليات المالية للخزينة العامة وهذه الأخيرة هي التشخيص المالي للدولة ، تحصل على مواردها وتدفع مستحقاتها وتقترض ، والمهم هو أن الخزينة لا تتعامل بالنقد بصفة أساسية وإنما بالكتابة (نقود كتابية أي أن دورها بالأساس محاسبي) "[1]

وكما يقترح الأستاذ دنيدني يحي التعريف التالي: تعتبر الخزينة العمومية كيانا إداريا تابعا لوزارة المالية يقوم بإجراءات ضرورية بتسيير مالية الدولة والوقوف على إراداتها ونفقاتها.....[2]

عرفها Gilber Devaux :

بأنها مجموعة من الخدمات المالية المتضامنة للدولة بالربط من طرف وحدة الخزينة [3] .

" عرفها لوفن بارقر Lofont berger بأنها صراف وممول للدولة وبأنها تضمن حفظ اكبر التوازنات المالية والنقدية من خلال القيام بمختلف العمليات التي يسمح لها القانون[4]"

" تعتبر الخزينة العمومية صراف وممول للدولة والتي بفضلها يمكن أن نتمكن من حفظ اكبر التوازنات المالية والنقدية وذلك بإجراء عملية الصندوق (الخزينة) ، البنك ، والمحاسبة اللازمة لتسيير المالية العامة بممارسة نشاطات الرقابة على تمويل وتحيك الاقتصاد المالية[5].

---

[1] عائشة بلاف، ياقوت محبوس، دور الخزينة العمومية في تنفيذ النفقات العمومية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق قسم الحقوق**، تخصص الإدارة عامة ، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2011/2012، ص ص 38. 39.

[2] دنيدني يحي، **المالية العمومية**، الطبعة الثانية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ،2014، ص 164.

[3] كميلية بركان، نورية شعيني، المركز القانوني للخزينة العامة في الجزائر، **مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق فرع القانون العام**، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016، ص 12.

[4] عبد الوهاب الكتاني، **إدارة المالية العامة والخزينة العمومية في الدول العربية** ،الدار العربية للعلوم ، 2005،ص 15

ومن خلال ما سبق نقول أن الخزينة العمومية صراف وممول للدولة، فهي عبارة عن هيئة مالية تابعة لوزارة المالية ، وهي إدارة لتطبيق الميزانية التي تعطي مجمل التصريحات التي تبين المداخل العامة للدولة وتبين التزامات الإنفاق العام وقيامها بتحصيل الموارد العامة وليس لها شخصية معنوية.

ترمي الخزينة العمومية من" الناحية المالية إلى هدف لا يتغير يتمثل في ضمان القدرة على مواجهة احتياجات الصرف ، أي البحث الدائم عن التوازن بين الإيرادات و النفقات ، أما من الناحية الاقتصادية فإن الخزينة العامة أداة هامة للسياسة الاقتصادية ، حيث بإمكانها النظر لقدرتها المالية الضخمة و لتأثيرها الكبير على الدورة المالية ، و في التوازن الاقتصادية العام تتذخل لدعم سياسة نقدية تقشفية (امتصاص المذخرات بدلا من الإسراف في الإصدار النقدي، امتصاص السيولة لدى البنوك أو العكس بمعنى سياسة نقدية توسعية) " [1]

المطلب الثاني: أهمية الخزينة العمومية

تعرف الخزينة العمومية بأهميتها البالغة من مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية كما أن لها صلاحيات تندرج في نصوص وتشريعات قانونية و للخزينة العمومية أهمية كبيرة تتمثل فيمايلي: [2]

أهمية مالية :تهدف الخزينة العمومية إلى ضمان القدرة على مواجهة احتياجات الصرف و تحقيق الأهداف الاقتصادية و تسعى إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية و تسعى دائما الى البحث عن التوازن بين الايرادات و المصروفات .

---

[5] د. إبراهيم الخضراوي ،**إدارة الخزينة العامة: النظريات والتطبيقات** ،مكتبة العبيكان ، 2009 ، ص23

[1] B-isaad Mohamed -cours de comptabilité –faxiemle -école supérieure de banque ALger annèè2000/2001- P12.

[2] صفاء عازب الشيخ، دور الخزينة العمومية في تنفيذ ميزانية الدولة – دراسة حالة خزينة ولاية ورقلة، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017 / 2018، ص 4.

أهمية إقتصادية : تعتبر الخزينة العمومية أداة هامة في السياسة الإقتصادية وهذا بالنظر لقدرتها المالية و دورها في التوازن الإقتصادي العام و الدورة المالية ، و امتصاص المدخرات (السياسة التقشفية) أو بالعكس دعم السياسة النقدية التوسعية أي امتصاص السيولة من البنوك

أهمية إجتماعية : تقدم الخزينة العمومية مبالغ مالية موجهة للمصلحة الاجتماعية من أجل تمويل مشاريع تزيد في العمالة و بالتالي الزيادة في القدرة الشرائية أي الزيادة في الدخل .

أهمية سياسية : تظهر في الإستقلال الاقتصادي الذي يتحقق بتشجيع وتنشيط المشروعات و تدعيمها مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج فهي بذلك تحقق الإستقلال الذاتي للإقتصاد الوطني .

المطلب الثالث: خصائص الخزينة العمومية

تتميز الخزينة بعدة خصائص منها [1] :

- ❖ إن الخزينة العمومية تعتبر منشأة عامة مكلفة بتسيير ميزانية الدولة
- ❖ هي عبارة عن مصلحة تابعة للدولة أي ليس لها شخصية معنوية
- ❖ الخزينة العمومية تقوم بتنفيذ قانون المالية المصادق عليه من طرف البرلمان
- ❖ الخزينة العمومية بمثابة بنك صغير من حيث احتفاظها بأموال سائلة

المطلب الرابع : مصادر تمويل الخزينة العمومية

نظرا لاختلاف نفقات الدولة وتعددها، تعمل هذه الأخيرة على البحث عن مختلف المصادر لتمويل هذه النفقات، ويمكن التمييز بين نوعين من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة، حيث نجد الإيردات العادية والتي تشمل إيرادات الدومين الضرائب والرسوم، وهناك إيرادات غير عادية تتمثل في الفروض العامة و الإصدار النقدي.

[1] نصيرة مخدمي، دور رقابة الخزينة العمومية في ترشيد نفقات المؤسسات العمومية – دراسة حالة خزينة ولاية أدرار، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي**، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021 / 2022، ص 4.

الإيرادات العادية : "تتجلى الايرادات العامة في المبالغ النقدية التي تحصل عليها الهيئات العامة للدولة من مصادر مالية مختلفة و تخصص بتغطية النفقات العامة .

وهي أداة مالية في يد الدولة لتوجيه الاقتصاد الاجتماعي ، (....) فالدولة تستخدم الايرادات العامة لتشجيع الاستثمار في مجالات معينة و تثبيتها في مجالات أخرى ، كما تستخدمها كأداة لمحاربة بعض الأزمات الاقتصادية ، كالتضخم و الانكماش .....فلم يعد دور الايرادات العامة قاصرا على تغطية النفقات بل امتد لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية معينة ."[1]

وتتمثل هذه الإيرادات في العناصر التالية [2]:

الدومين العمومي : مع توسع القطاع الخاص وتوجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، تقلصت أملاك الدولة الخاصة بعد أن كان دخل ممتلكات الدولة في عصر الإقطاع يمثل القدر الأكبر ضمن مصادر إيرادات الدولة ، فالدومين ينقسم إلى قسمين وهذا من الناحية القانونية:

الدومين العام : والمقصود به كل ما تملكه الدولة والأشخاص المعنوية الأخرى، والذي يخضع لأحكام القانون العام، ويخصص لتلبية الحاجات العامة، ومثال ذلك الطرق المتاحف الموانئ والحدائق العامة وعادة لا تقبض الدولة ثمنا من الأفراد مقابل استعمالهم لهذه المرافق.

الدومين الخاص : "و هي عبارة عن مجموع الأموال المنقولة و العقارية التي تملكها الدولة ملكية عامة "[3]

---

[1] نايب نعيمة ، دور الخزينة العمومية في الرفع من التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الخزينة الولائية مستغانم – ، **مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير** ،تخصص إدارة و اقتصاد الموسسة ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2016/2015 ، ص 16 .

[2] دليلة مسعودي، فاطمة أجراد، آليات تمويل الخزينة العمومية – درلسة حالة خزينة البويرة –، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس**، جامعة آكلي محند //أولحاج، البويرة، 2012 / 2013، ص 48 .

[3] يحياوي نصيرة ، **دور الجباية في تنويل الخزينة العمومية و أثرها على الميزانية العامة و الإقتصاد الوطني** ، جامعة بومرداس ، ص 222 .

وذلك بصفتها شخص اعتباري محض ولا يخضع للقانون العام ولا يخصص للنفع العام، وبالتالي الدولة لها حرية التصرف فيه سواء بالرهن أو بالبيع، ونظرا لأهميته أصبح محل اهتمام الدولة، لأنه يدر أرباحا معتبرة للخزينة العامة.

غير أن الدومين العام وإن كان لا يقصد به أصلا الحصول على إيارادات للخزينة إلا أنه قد يتيح دخل في حالة حصول الحكومة على أتاوى في حالة فرض رسم على زيارة الحدائق العامة ودور الآثار والمتاحف كما في حالة حصول الحكومة على أتاوى نظير استقلال مرافق عامة.

أما الدومين الخاص الذي يرمي إلى جلب إيراد للخزينة العامة فينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام: دومين عقاري ودومين تجاري وصناعي ودومين مالي [1] .

الدومين المالي: يتكون هذا الدومين مما تملكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات ونفقات القروض وغيرها من الفوائد المستحقة للحكومة . وسمى البعض هذا الدومين محفظة الدولة أي ما تملكه من أوراق مالية ونقدية وما تحققه من أرباح وفوائد وتتمثل في كل البنوك والمؤسسات المصرفية المملوكة للدولة

الدومين العقاري : يتضمن الدومين العقاري ما تمتلكه الدولة من عقارات متعددة تتمثل في الأراضي الفلاحية والغابات ويطلق عليها الدومين الفلاحي ويطلق عليها الدومين الإستخراجي وتساهم هذه الممتلكات في تحقيق الموارد المالية حيث يوفر لها مصدرا إراديا ضخما للدولة والهدف منها توفير الخدمة الأساسية للمواطنين

الدومين الصناعي و التجاري : يتمثل في كل ما تمتلكه الدولة من منشات تجارية وصناعية قصد تحقيق أغراض اقتصادية مثل قيام الدولة بالمشاريع الصناعية الثقيلة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لا يقوى عليها الأفراد أو بغرض تحقيق أهداف سياسية واجتماعية تتمثل في المشاريع العسكرية والمشاريع المتعلقة

[1] رانيا وفاء قادري، فاطمة جلولي، أثر التدقيق في إنتعاش الخزينة العمومية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي**، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2021/ 2022، ص 59 .

بتوفير السلع ذات الإستهلاك الواسع وخاصة الغذائية منها للأفراد بأسعار زهيدة وقيام الدولة بهذه المشاريع أي كان الغرض منها يعني تحقيق إيرادات على جانب كبير من الأهمية [1]

الرسم : يعتبر الرسم مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة ذات الأهمية الخاصة ويأتي في المرتبة الثانية بعد أملاك الدولة من حيث درجة الأهمية وتتميز بأنها الإي ارادات التي تدخل خزانة الدولة بصفة دورية منتظمة ومن ثم تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة ويمكن تعريف الرسم بأنه فريضة مالية يؤديها الفرد للدولة مقابل انتفاعه بخدمة معينة يترتب عليها نفع خاص له إلى جانب النفع العام الناشئ عن أداء هذه الخدمة منها : الرسم المقرر لإستخراج رخصة قيادة السيارات وجواز السفر

الضرائب: تمثل النسبة الكبرى من موارد الدولة لم نتطرق إليها بصورة معمقة فيم ولكن يكفي أن تعطي رقما حقيقيا بمثل نسبة موارد الخزينة سنة 1990 والتي قدرت ب : 88000 مليون دينار من بينها 78000 مليون دينار على شكل إيرادات ضريبية [2].

الجباية البترولية: وهي المفروضة على ما يصدر من البترول من سونطراك نحو الخارج

الإيرادات الغير العادية:

للإيرادات غير العادية تقسيمين الفروض العمومية وقروض اخرى [3] :

القروض العمومية: وهي عبارة عن ذلك المال الذي تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الخزينة العمومية أو المؤسسات المصرفية مقابل تعهدات بدفع فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة.

وترد قيمة هذه المبالغ دفعة واحدة أو على أقساط حسبما هو منصوص عليه في العقد (أي عقد القرض)

---

[1] دليلة مسعودي، فاطمة آجراو، **المرجع السابق**، ص 50 .

[2] رانيا وفاء قادري، فاطمة جلولي، **مرجع سابق**، ص 61 .

[3] بوبكر ساسي، محمد دريفي، دور الخزينة في تنفيذ و مراقبة النفقة العمومية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية و الادارية**، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021/ 2022، ص 32 .

أما فيما يخص أهميته فنوجزها فيما يأتي:

قد يكون السبيل الوحيد لإقرار التوازن في الميزانية بمعنى أنه يصلح لتغطية العجز في الميزانية العامة يصلح لتزويد الدولة بالعملة الصعبة لإقرار التوازن في ميزان مدفوعاتها أو تغطية برامج التنمية الوطنية يمتص من القدرة الشرائية للأفراد لمعالجة التضخم النقدي ،ينقص من الاكتناز، ويدعم الإستثمار الصغير.

أنواع القروض:

تتمثل فيما يلي [1]:

القروض الخارجية : هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومة الأجنبية أو الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المقيمين في الخارج إضافة إلى الفروض التي تحصل عليها المؤسسات الدولية كالبنك أو صندوق النقد الدولي.

القروض الداخلية : ويكون مصدرها الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين داخل إقليم الدولة دون النظر إلى جنسياتهم سواء كانوا أجانب أو مواطنين، وهناك أيضا أنواع أخرى من القروض كالفروض الدائمة و القابلة للاستهلاك.

الاعانات : وهي مساعدات تقدمها الدولة الغنية الدول الفقيرة نتيجة تعرضها لكوارث طبيعية.

الغرامات الجزافية : تفرضيا السلطة العامة على الجنات و اصحاب المخالفات و تحصل نقدا.

الاصدار النقدي : التمويل بالتضخم وتلجأ اليه في حالة استثنائية عندما تصبح الكتلة النقدية اقل من من السلع و الخدمات .

[1] عبد الحليم بختي، رضا شريفي، مساهمة نظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترالأكاديمي**، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2020 / 2021، ص47 .

المطلب الخامس : معالجة حالات الفائض و العجز في الخزينة العمومية

أولا – حالة الفائض في الميزانية العمومية

إن التطور المالي الحديث سمح للمؤسسة بتوسيع مجال الإمكانيات في اختيار التوظيفات التي تناسبها، والتي تمكنها من تحقيق أكبر عائد مالي بأقل تكلفة ممكنة، فمن أجل التوظيف الأمثل للفوائض النقدية يجب الاخذ بعين الاعتبار المعايير التالية: المردودية المتوقعة المخاطر المحتملة ودرجة السيولة إن توظيف الفوائض المالية يمكنها أن تأخذ أشكالا متعددة منها ما يلي:

- **التسديد المسبق للديون المالية** : يمثل طريقة جيدة لامتصاص فوائض الخزينة، حيث يسمح بالاقتصاد في التكاليف المالية، كما يسمح بالتسوية المسبقة للموردين، وكذا تشكيل (شراء) مخزونات إذا كانت السوق مناسبة، وهذا يمكن أن يشكل توظيفا جيدا لفائض الخزينة.
- **شراء المواد الأولية:** يعتبر توظيفا جيدا لفائض الخزينة، لكن هذه الطريقة يمكن أن تحمل المؤسسة تكاليف إضافية، مثل تكاليف التخزين ضياع المواد، انخفاض الأسعار.
- **الودائع لأجل** : هي مجموعة الأموال المجمدة في حساب بنكي تدر فوائدا مبينة في وثيقة مصادق عليها من طرف صاحب الحساب، هذا الأخير الذي لا يمكن له سحبها قبل انقضاء المدة المتفق عليها إلا بشروط كالإخطار المسبق واحتمال تحمل فائدة سلبية على المبلغ المسحوب، فخاصية التوظيف تعطي لصاحبها الحق في الحصول على عائد في شكل فائدة، بينما خاصية السيولة تعني أن مدة بقاء الوديعة في البنك ليست طويلة بالإضافة إلى إمكانية سحبها في أي وقت [1]

[1] باديس بوخلوة، **الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة**، الأردن ، دار حامد للنشر و توزيع ، ص 35 .

ثانيا – حالة العجز في ميزانية الخزينة العمومية :

1 – استخدام النفقات العامة في علاج عجز الموازنة

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و ذلك بواسطة العديد من الطرق والوسائل من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي، حيث أنه عندما يقع خلل في الهيكل الاقتصادي و تنشأ أزمة ومشكلة في اقتصاد الدولة، ومن أبرز هذه المشاكل التي تعاني منها الدول و التي نحن بصدد دراستها هي عجز الموازنة العامة للدولة، حيث تقوم الدولة بمواجهة هذا العجز ومحاولتها على الأقل للتخفيض منه هو التأثير في نفقاتها العامة، وذلك سواء بتخفيضها والقيام بعملية ترشيدها من أجل إنقاص العجز في موازنتها العامة.

1 – 1 – تخفيض النفقات العامة :

إن من بين الأسباب الرئيسية والأساسية التي أدت إلى اختلال التوازن الداخلي، أي الوقوع في عجز الموازنة العامة للدولة هو وجود فائض في الطلب الاقتصاد الوطني يفوق كثيرا المقدرة الحقيقية للعرض الكلي و هذا السبب في ارتفاع الطلب الكلي ناجم عن وجود طموحات ائتمانية واستهلاكية تفوق موارد البلد و أيضا ناجم عن عدم حسن استخدام الموارد الاقتصادية و لذلك من أجل التحكم في الطلب الكلي و يكون ذلك بواسطة التحكم في المتغيرات المالية والنقدية كما جاء في برنامج صندوق النقد الدولي، وبما أن الإنفاق العام يمثل الجزء الكبير من الطلب الكلي، فإنه للتخفيض من عجز الموازنة العامة للدولة لا بد من تخفيض في الإنفاق العام بجانبيه الجاري والاستثماري

أ – السياسات التي تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام :

يمكن إبراز أهم السياسات التي تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام فيما يلي [1] :

– **إجراء تخفيض في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي :** ويتمثل ذلك في كل ما له علاقة بدعم أسعار السلع التموينية الهامة، حيث أنه وضع صندوق النقد الدولي عدة أساليب أهمها الإلغاء

[1] محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي و المصرفي**، قسنطينة، بهاء الدين للنشر، ص 18 .

التام لهذا الدعم كليا و مرة واحدة و يكون ذلك من خلال رفع أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها على الأقل، أما إذا تعسر على الدولة اتخاذ هذا الإجراء فيمكن لها تطبيقه عبر المرور بعدة مراحل، حيث تقوم برفع الأسعار تدريجيا شريطة أن تنتج عن تلك السياسة تحقيق خفض ملموس و مستمر لنسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الإتفاق العام الإجمالي في كل سنة من سنوات البرنامج.

- **تخفيض الأجور** : ويكون ذلك عن طريق وضع حد أقصى للأجور، وتجميد العلاوات الاجتماعية، وأيضا لا بد من إلغاء الوظائف الشاغرة والوظائف المؤقتة و توقيف تعيين وظائف جديدة، و لا بد من فصل الموظفين الزائدين عن الخدمة، ومن جهة أخرى لا بد من إعادة للنظر في التأمينات الاجتماعية وشروط الحصول على أجور التقاعد.
- **التخلص من الدعم الاقتصادي** : و يكون ذلك من خلال التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة نتيجة لوجود مؤسسات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة حيث أنه لا بد من التخلص من هذه الوحدات وتصفيتها أو بيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها، وإدارتها على أساس اقتصادي و تجاري سليم [1]
- **الضغط على النفقات الموجهة للتعليم والصحة** : لأنها تحتل مكانة كبيرة بالنسبة للإنفاق العام و ذلك بجانبيه الجاري والاستثماري، حيث أنه لا بد من التخفيض من الإنفاق الاستثماري مثل التوسع في أي بناء المرافق التعليمية والمرافق الصحية و يكون البديل لذلك خصخصة النشاط في هذه المجالات بمعنى إفساح الطريق أمام القطاع الخاص بالاستثمار فيها.
- **تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف** : بمعنى أنه لا بد من أن ترفع الدولة يدها تدريجيا عن الالتزام بتوظيف الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد، و ذلك من أجل تخفيض بند الأجور و المرتبات

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 20 .

في الموازنة العامة من جانب، و حتى يتسنى إعادة النشاط العلاقات العرض والطلب في سوق العمل من جهة أخرى و لو أنجر عن ذلك زيادة في معدلات البطالة.

- **امتناع الدولة في الخوض في المجالات الاستثمارية** : خصوصا تلك المجالات التي تنافس القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي و أن تركز الدولة على المجالات التي تتعلق بتشييد شبكة البنية الأساسية و تلك المشروعات التي تكمل القطاع الخاص [1]

2 – استخدام الإيرادات في علاج عجز الموازنة العامة:

تعتبر الإيرادات العامة للدولة أهم مصدر تقوم به الدولة لتمويل نفقاتها العامة و لكن عندما تقع الدولة في عجز و ذلك جراء الزيادة في نفقاتها العامة، تضطر إلى الزيادة في إيراداتها من أجل تغطية وتمويل هذه الزيادة في النفقات العامة وذلك بتنويع مصادر إيراداتها، حيث تلجأ إلى كل مورد على حسب الحاجة إليه و حسب درجة العجز الذي تعاني منه و من أبرز هذه الإيرادات القروض العامة، الضرائب والإصدار النقدي الجديد.

من بين الوسائل والطرق الهامة التي تلجأ إليها الدولة من أجل تمويل عجز الموازنة و التخفيض منه هو الاقتراض بجميع أنواعه، سواء كان داخليا أو خارجيا، حيث يتنوع أيضا الاقتراض الداخلي إلى العديد من الأنواع، نفس الشيء ينطبق على الاقتراض الخارجي حيث يختلف نوع القرض نوع الجهة المانحة للقرض، حيث تعتبر هذه القروض بالنسبة للدولة مصدر مهم للتخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة.

1 – تمويل عجز الموازنة بواسطة الإقتراض :

أ – **الاقتراض الداخلي (المحلي)** : هناك العديد من أشكال الاقتراض الداخلي أي المحلي حيث تلجأ إليها الدولة عندما تكون هناك قدرة تمويل محلية، وذلك من أجل تغطية عجز موازنتها العامة، و من أهم المصادر : البنك المركزي والبنوك التجارية أو الاقتراض من الجمهور [2]

[1] المرجع السابق ، ص 19

- **الاقتراض من البنك المركزي:**

يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة، ومصدرا هاما من مصادر الائتمان، حيث تلجأ إليه الدولة عندما تكون بحاجة لدعم مالي تغطي به عجز ميزانيتها و تدعم به نفقاتها

حيث يقوم البنك المركزي بتقديم قروض كي تواجه هذا العجز و يكون ذلك عن طريق الإصدار النقدي الجديد، و يقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية شريطة أن لا يتعدى هذا الإصدار الحدود المسموح بها، وذلك تفاديا للآثار التي تنجم و تنجز عن هذه العملية [1]

يعتبر اللجوء إلى البنك المركزي خطوة توسيعية لأن ازدياد الائتمان المسموح للحكومة، لا يتطلب إجراء تخفيض مقابل في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، حيث يؤدي زيادة القروض الممنوحة للحكومة توسع في القاعدة النقدية، إضافة إلى ذلك تزيد بواسطة المضاعف النقدي

2 – 2 – تمويل عجز الموازنة بواسطة الضرائب :

إضافة إلى قيام الدولة بتمويل عجز موازنتها العامة بالقروض العامة فهي أيضا تستخدم وسيلة أخرى تعتبر من ابزر الوسائل في تمويل عجز موازنتها وهي الضريبة حيث تلجأ الدولة إلى هذه السيلة بسبب الزيادة في الإنفاق العام وبالتالي تضطر إلى الزيادة في معدلات الضرائب حيث سنتناول في هذا المطلب جميع الجوانب المتعلقة بالتمويل الضريبي العجز الموازنة العامة للدولة.

- **الضريبة على الدخل :** لابد أن تكون تصاعدية بمعنى أن تطبق بمعدلات على ذوي الدخول الضعيفة، وتنتقل تدريجيا إلى الارتفاع مع ذوي الدخول المرتفعة، نعني أنه أصحاب الدخول المنخفضة لا توجد لديهم فوائض اقتصادية يمكن للضريبة أن تمتصها وفي المقابل بالنسبة للأصحاب الدخول العالية و المرتفعة حيث تكون مساهمتهم في أداء الضرائب معدومة ومحتشمة

---

[2] اسماعيل محمد هاشم، **مذكرات في النقود و البنوك**، بيروت، دار النهضة العربية، 1996، ص 92 .

[1] محمود سحنون، **مرجع سابق**، ص 90 .

مرنة مع دخولهم لذلك ففرض الضرائب على دخول هذه الفئات يكون وسيلة لدعم الطاقة الضريبية و من جهة أخرى تكون بمثابة حماية للقدرة الشرائية للفئات المحرومة.

- **الرسوم على الصادرات** : من أجل تدعيم الصادرات وترقيتها لا بد من عدم تطبيق ضرائب مرتفعة على السلع المصدرة و ذلك من أجل تشجيع المؤسسات و الأشخاص المنتجين و المصدرين وحثهم على التصدير وبالتالي تزيد حصيلة الإيرادات من الصادرات و بالتالي تزيد الإيرادات [1]
- **الضرائب على الأرباح** : حيث يمكن الزيادة في معدلات الضرائب أن يكون وعائها الأرباح الصافية للمؤسسات حيث أنه إذا كان تمويل هذا العجز من خلال زيادة الضرائب على أرباح المؤسسات، حيث أنه لا بد أن تكون الزيادة في معدلات هذه الضرائب على أرباح المؤسسات أن تكون مدروسة و ذو نسب معقولة من أجل عدم ظهور نتائج عكسية و ذلك بسبب الضرائب
- **الضرائب العقارية** : تتسم الضرائب العقارية في الدول النامية بقلة حصيلتها رغم أنه بإمكان زيادة نسبها مع إهتمام هذه الدول بالقطاع الزراعي، حيث أن أسس فرض هذه الضرائب يختلف من دولة إلى أخرى فهناك من يفرض الضريبة على أساس حجم الناتج السنوي للأرض و منه من يفرضها أساس القيمة الرأسمالية للأرض و منه من يمزج بين المعيارين على الأراضي الزراعية بصورة تتناسب مع مقدرة القطاع الزراعي على هذه الزيادة، كما يمكنها التوسع في معدلات الضرائب المفروضة على العقارات المبنية، وما تجدر الإشارة إليه أنه في حالة التضخم ترتفع أسعار العقارات وبالتالي ترتفع أرباح المستثمرين في هذا المجال فرفع معدلات الضرائب على العقارات يزيد من الإيرادات التي تكون الدولة بحاجتها خصوصا لتغطية و لو جزء صغير من عجز ميزانيتها خصوصا في مثل هذه الحالات [2]

---

[1] عبد الحليم بختي، رضا شريفي ، **مرجع سابق** ، ص 45 .

[2] حميدة بوزيدة، **جباية المؤسسات** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005، ص 56 .

- **الرسم على القيمة المضافة** : هي عبارة عن ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك يتحملها المستهلك النهائي حيث تتميز بأنها واسعة التطبيق حيث تفضلها الدولة وتعتبرها أداة هامة للحصول على كم هائل من الإيرادات، لأنها تتميز بارتفاع نصيبها النسبي من مجموع الموارد الحكومية، حيث أنه يمكن زيادة هذه الضرائب بدرجة أكبر مما هي عليه في الوقت الراهن في الدول النامية، لأنها تعتبر في نظر العديد أداة تمويلية بسيطة التشكيل وذلك وفقا لاحتياجات التنمية وظروفها.

3 – 2 – تمويل عجز الموازنة بواسطة الإصدار النقدي الجديد ;

تلجأ الكثير من الدول إلى عملية الإصدار النقدي الجديد و ذلك من أجل تمويل التنمية أو من أجل تحريك الأنشطة الإنتاجية، وذلك من أجل زيادة الإنتاج وكذا فرص العمل، ومن بين الأسباب الهامة التي تؤدي بالدولة للجوء إلى الإصدار النقدي الجديد هو تغطية عجز الموازنة العامة للدولة، حيث يعتبر الإصدار النقدي الجديد الملجأ الأخير و المصدر الأخير للإيرادات العامة، حيث لا يمكن وصفه بالمورد المستقر للإيرادات، و ذلك لما ينجر عنه من نتائج سلبية، حيث لا بد أن يكون في الحدود المعقولة.

المبحث الثالث: دور الخوصصة في تخفيف العبء عن الخزينة العمومية

تلعب الخوصصة دورا هاما في عدة مجالات للقطاع العام و من بينها تخفيف العبء عن الخزينة العمومية

المطلب الأول : دور الخزينة في رفع التنمية الإقتصادية [1]

تلعب الخزينة العمومية دورًا محوريًا في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تنظيم مختلف الأنشطة الاقتصادية. يتجلى هذا الدور في النقاط التالية:

– تعتبر الخزينة العمومية الجهة المسؤولة عن تنفيذ ميزانية الدولة، وتمثل السلطة التنفيذية في الرقابة المباشرة على حركة تداول النقد الدولي.

– تضمن استمرارية النفقات النقدية ضمن نظام التمويل، حيث يكون تدخلها في تخصيص الموارد المالية للدولة أمرًا ضروريًا لضمان استمرار دورة التمويل.

– يؤثر الاقتطاع الضريبي على تخصيص الموارد المالية التي تقوم بها الخزينة العمومية في عمليات التحصيل الجبائي.

– تتحكم الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد وتعمل كوسيط مالي رئيسي يساهم في تعزيز حركة القروض.

– تسهم الوساطة المالية للخزينة العمومية بشكل فعال في تخصيص الموارد للنشاطات الإنتاجية المحددة من قبل السلطات العمومية.

– تلعب الخزينة دورًا مهمًا في تحقيق التوازن المالي بين الإيرادات والنفقات، كما تستفيد من الكتلة النقدية التي تحتفظ بها في حساباتها لدى البنك المركزي (بنك الجزائر) من خلال الاستثمار، ما يتيح لها تحقيق أرباح تُضاف إلى الرصيد المالي للدولة وبالتالي زيادة مواردها.

المطلب الثاني: أسباب العبء في الخزينة العمومية

[1] نايب نعيمة ، **مرجع سابق** ، ص ص 53.54 .

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الوقوع في عجز الخزينة العام و لعل أبرزها سببين رئيسين، يظهر لنا من خلال التباين الحادث بين زيادة ونمو النفقات العامة للدولة من جهة وتراجع الإيرادات العامة من جهة أخرى، بمعنى آخر أن السبب الأول للوقوع في العجز راجع إلى النمو المتزايد للنفقات العامة، أما السبب الثاني فيعود إلى تباطؤ نمو وزيادة الإيرادات العامة وذلك مقارنة بالنفقات العامة.

أولا – زيادة النفقات العامة :

هناك العديد من العوامل الأساسية التي لها تأثير في زيادة و نمو النفقات العامة للدولة نبرزها فيما يلي :1

1 – توسع مساحة مشاط القطاع العام، وبالتالي زيادة الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي الرأسمال الثابت، و يتعلق التزايد بمتطلبات التنمية خاصة في المراحل الأولى لها والتي تتطلب توجيه كم كبير من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية و أيضا تدعيم الهيكل الصناعي

2 – زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان التعليم الصحة و الضمان الاجتماعي، وهذا راجع إلى التزايد الكبير في نمو معدلات السكان و بالتالي زيادة الطلب المحلي .

3 – زيادة الدعم السلعي و الإنتاجي و زيادة الإنفاق العام على الاستهلاك .

4 – اتساع و تزايد نمو العمالة الحكومية حيث زاد عدد الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي، و لقد ترتب عن تزايد العمال والموظفين زيادة في الأجور و المرتبات و هذا ما أدى إلى النمو المتزايد في الأنفاق العام جراء نمو العمالة الحكومية.

[1] سميرة ابراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي و قضية الاصلاح الاقتصادي المالي، دراسة تحليلية تقيمية** ، مصر، مركز الاسكندرية للكتاب، 2000، ص 41.

5 – رجوع الدولة إلى انتهاج سياسة التمويل بالعجز و ذلك كأداة من أدوات تمويل التنمية بمعنى أنه تلجأ الدول إلى الإصدار النقدي الجديد، حيث ينجر عن هذه السياسة زيادة الأسعار و ارتفاع معدلات التضخم و بالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة.

6 – تزايد النفقات العامة جراء زيادة الإنفاق العسكري، خصوصا تلك النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة، حيث تتجلى لنا الزيادة في النفقات العامة جراء الإنفاق العسكري لأن استيراد الأسلحة يكون غالبا بالعملة الأجنبية [1]

7 – نمو النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام سواء كان محلي أو خارجي ، فدفع الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية يؤدي إلى زيادة ونمو النفقات العامة

و بالتالي زيادة تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة

ثانيا – تراجع الإيرادات العامة للدولة : من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى تراجع و تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة ما يلي [2]

- ❖ زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، و الضعف كفاءة الإدارة الضريبية.
- ❖ انخفاض حصيلة الضرائب المباشرة وذلك لكثرة الإعفاءات و المزايا الضريبية .
- ❖ ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة إلى أجمالي الموارد الحكومية حيث يعود السبب إلى ضالة حجم النشاط الاقتصادي و الدخل القومي، وبالتالي ضالة الفرص المتاحة لزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة، حيث أن الضرائب غير المباشرة ذات أثر تضخمي، و ذلك جراء ارتفاع الأسعار

[1] محمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي و الاسلامي بين النظرية و التطبيق**، مؤسسة الشهاب الجامعية، 1999، ص 339.

[2] رمزي زاكي، **انفجاز العجز، علاج عجز الموازنة العامة لدولة في ضوء المنهج الانكماشي و المنهج التنموي**، سوريا، دار الهدى للثقافة و النشر، 2000، ص 95.

بسببها من جهة و افتراض توجيه حصيلتها للنفاق العام الاستهلاكي حيث أن التضخم له أثر كبير في زيادة معدلات عجز الميزانية العامة

- ❖ عدم تطور النظام الضريبي وجموده يساهم في إضعاف موارد الدولة السيادية، فبقاء النظام الضريبي متخلفا يؤدي إلى عدم استجابتها (النظم الضريبية) إلى زيادة ونمو الإيرادات مع الدخل القومي، إضافة إلى ذلك فإن الأنظمة الضريبية مليئة بالاستثناءات و التعقيدات التي تضعف حصيلتها وبالتالي تراجع الإيرادات العامة .
- ❖ زيادة أهمية الضرائب على قطاع التجار والخارجية و ذلك لما للضرائب من مكانة هامة بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، حيث أن لها وزنا نسبيا متزايد بالنسبة للإيرادات العامة ولكن مع عدم استقرار الأسعار و ذلك ما يؤدي إلى نتيجة سلبية على جانب الإيرادات و بالتالي التأثير على الميزانية العامة للدولة [1]

و هناك أيضا عامل من العوامل التي تؤدي إلى تباطؤ في معدلات نمو الإيرادات و هو الضعف الكبير الذي تتسم به الطاقة الضريبية و التي يعبر عنها بحصيلة الضرائب بجميع أنواعها وذلك مقارنة بالناتج المحلي و يعود السبب في ذلك إلى تدني متوسط دخل الفرد، و عدم العدالة الضريبية حيث أن أصحاب الدخول الكبيرة و أصحاب الأملاك الكبيرة لا يخضعون للضرائب لما لهم من نفوذ، و ذلك ما ينقص من حصيلة الضرائب وبالتالي التباطؤ في زيادة إيرادات الدولة العامة.

المطلب الثالث : الخوصصة و دورها في تخفيف العبء على الخزينة

[1] دردوري لحسن، "عجز الموازنة العامة للدولة و علاجه في الاقتصاد الوضعي"، **مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية**، العدد الرابع عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص ص 107 – 108.

- ❖ تؤدي الخوصصة إلى تحسين الكفاءة وزيادة الفعالية الاقتصادية والحد من الفساد المالي والإداري. وقد أظهرت نجاحاً ملحوظاً في عدد من الدول خلال السنوات الماضية، بينما لا تزال دول أخرى في مرحلة الإصلاح، ومن المبكر تقييم نتائج تجاربها في الوقت الحالي.
- ❖ القطاع الخاص يتمتع بقدرة أكبر من الدولة على إدارة هذه المؤسسات بكفاءة، مما يسهم في تحسين الأداء وتوفير الموارد، وبالتالي يعزز معدلات النمو الاقتصادي.
- ❖ القطاع الخاص، بفضل الحوافز التي يوفرها، أقدر على تعبئة الموارد وتوجيه المدخرات نحو المشاريع المربحة، مما يخلق نظاماً مالياً نشطاً يشجع على الادخار.
- ❖ تحويل المؤسسات من القطاع العام إلى الخاص يخفف عن الدولة عبء خسائر هذه المؤسسات، مما يسمح لها بتركيز جهودها ومواردها على أهداف اقتصادية أكثر أهمية.
- ❖ يمكن القول إن الدول، وخصوصاً النامية منها، قد تسعى من خلال عملية الخوصصة لتحقيق أهداف مالية أو التخلص من الأعباء والمشاكل المالية.[1] .
- ❖ الرغبة في تحقيق عائدات مالية للدولة من خلال الخوصصة، عبر بيع بعض المؤسسات العامة التي تملكها، قد تكون بهدف استخدام هذه العائدات لتمويل بعض جوانب الإنفاق العام، خاصة في ظل العجز المستمر في الخزينة العمومية أو صعوبة الاقتراض.
- ❖ كما أن الدولة قد تلجأ إلى الخوصصة لتجنب فرض ضرائب أو رسوم جديدة، أو رفع المعدلات الحالية، مراعاةً للاعتبارات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية.
- ❖ الخوصصة قد تساعد أيضاً في سداد جزء من المديونية الداخلية أو الخارجية.

[1] عبد العزيز صالح بن حبتور، **إدارة عمليات الخصخصة و أثرها في اقتصاديات الوطن العربي**، كلية الاقتصاد و الادراة، جامعة عمان، 1997، ص 15.

- ❖ وتساهم في إعفاء الدولة من العديد من الأعباء المالية التي تثقل كاهلها، خاصة وأن مؤسسات القطاع العام تعاني من مشاكل في السيولة واضطرابات في الهياكل المالية، مما يجعل تمويل هذه المؤسسات من الموازنة العامة أو عبر الاقتراض الخارجي هدراً للموارد الاقتصادية المحدودة في العديد من الدول.
- ❖ علاوة على ذلك، يؤدي التحول نحو الخوصصة إلى نقل المخاطر والمشاكل المتعلقة بالمؤسسات إلى السوق، بدلاً من تحميلها على الخزينة العمومية أو دافعي الضرائب. كما يقلل من احتكار الشركات العامة للسوق المحلية وما قد ينتج عن ذلك من سلبيات. [1]
- ❖ تخفيف العبء المالي على الخزينة العامة بوقف إلتزامها بتقديم المساعدات والقروض للمشاريع المتعثرة والخاسرة.
- ❖ التقليص من أعباء الجمركية مفروضة عليها في حالة التصدير والاستيراد وإنقاص من التضخم .
- ❖ وأخيراً، فإن الخوصصة تلغي مسؤولية الدولة عن قطاع مفلس، استنزف مليارات نتيجة لمسح الديون[2].

[1] احمد عبد الخالق، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**، مصر، دار النهضة العربية، 1993، ص 62.

[2] **نفسه**

خلاصة الفصل:

تعبر الخوصصة عن السياسة الإقتصادية التي تهدف لزيادة النمو الإقتصادي، وتتم بإنتقال الملكية العامة للمؤسسات إلى ملكية خاصة، إما كليا أو جزئيا، بحيث يصبح للقطاع الخاص دور متزايد داخل الإقتصاد الوطني والمتمثل في ملكية الوحدات الإنتاجية بهدف تحسين كفاءة أدائها، وهذا في إطار القوانين والتشريعات الخاصة بهابما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و بالتالي أصبح ينظر للقطاع الخاص كأمل أخير في إنقاذ الإقتصاد الجزائري من المشاكل والصعوبات التي تواجهه، وهذا بالنظر إلى إمكانيات هذا القطاع في إدارة المشاريع بفعالية وكفاءة أكبر. وبذلك أصبحت مشاركة القطاع الخاص من خلال الخوصصة من أهم مسارات الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر لما لهذا القطاع من دور في تحقيق النمو الإقتصادي.

الفصل الثاني

تمهيد :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة خلال الستينيات وبداية السبعينيات، شهدت العديد من البلدان، ولا سيما النامية منها، ازديادًا ملحوظًا في تدخل الدولة في الاقتصاد. اعتُبر حينها القطاع العام عنصرًا أساسيًا في دعم التنمية الاقتصادية. إلا أنه مع نهاية السبعينيات، بدأ القطاع العام يشكل عبئًا على الاقتصادات المختلفة، نتيجة انخفاض كفاءته، وتدهور جودة الخدمات المقدمة، وازدياد الخسائر المالية التي أرهقت الميزانيات العامة للعديد من الدول، مما أدى إلى تفاقم أزمة الديون.

تزامن هذا الوضع مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي العالمي، والذي انعكس في تباطؤ النمو الاقتصادي، وتراجع الطلب على المواد الأولية، وتدهور شروط التبادل التجاري للبلدان النامية. في الوقت ذاته، أدت السياسات المالية وارتفاع أسعار الفائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة إلى زيادة عبء الديون على تلك الدول النامية.

في ظل هذا الواقع، بدأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بفرض شروط جديدة لإقراض هذه الدول. تضمنت تلك الشروط برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التصحيح الهيكلي. استهدف برنامج التثبيت تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات والموازنات العامة، في حين ركز برنامج التصحيح الهيكلي على إعادة هيكلة الاقتصاد، من خلال تحرير التجارة الخارجية، تحرير سعر الصرف، وتبني برامج الخوصصة.

المبحث الأول: تجارب عربية في مجال السياسات العامة و الخوصصة

اعتبرت برامج الخوصصة جزءاً من عملية التصحيح الإقتصادي التي فرضتها المؤسسات التمويلية الدولية من جهة وأملتها الظروف الإقتصادية الصعبة في البلدان النامية من جهة اخرى.

المطلب الأول: الخوصصة في النموذج المصري

شهد الاقتصاد المصري تحولات كبيرة منذ الثمانينيات، مع انتقاله من نموذج الاقتصاد المركزي المخطط إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر. جاء هذا التحول في إطار استجابة مصر للأزمات الاقتصادية المتزايدة، ونتيجة الضغوط الدولية، خاصة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. دفعت تلك المؤسسات المالية الكبرى مصر إلى تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي، وكان برنامج الخوصصة في قلب هذه الإصلاحات.

واجهت الحكومة المصرية تحديات متعددة خلال هذه الفترة. من بين هذه التحديات كانت الضغوط المستمرة للإسراع في تنفيذ الخوصصة، إذ كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يريان أن سياسات التعويضات الاجتماعية ستكون كافية لامتصاص الآثار السلبية للتحول الاقتصادي. كما تضمنت هذه الضغوط الدعوة إلى تعويم الجنيه المصري بهدف زيادة تنافسية المنتجات المصرية في السوق العالمية، وتحفيز الصادرات كجزء من رؤية أوسع لتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية.

وقد تم النظر إلى الخوصصة ليس فقط كوسيلة لتحسين الكفاءة الاقتصادية، بل أيضًا كأداة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفق رأس المال الأجنبي إلى مصر. ارتبطت الخوصصة بتعظيم دور القطاع الخاص، حيث تم اعتبار أن تحفيز هذا القطاع سيساهم في تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة، وتعزيز الابتكار، ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

الخوصصة في مصر لم تكن مجرد بيع شركات القطاع العام، بل كانت جزءًا من مجموعة من السياسات الأوسع التي شملت "التكييف الهيكلي". تضمنت هذه السياسات تحرير الأسعار أو ما يعرف بـ "التسعير الاقتصادي"، إصلاح النظام المالي وتحديثه، وتحرير التجارة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، ركزت السياسات على تعزيز دور القطاع الخاص وتوفير بيئة اقتصادية مفتوحة له، وذلك من خلال تحرير الأسواق وإزالة القيود البيروقراطية التي كانت تعوق نشاطه.

ورغم النجاحات المحدودة التي حققتها هذه السياسات، مثل تقليص العجز المالي وزيادة الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات، إلا أن مصر واجهت أيضًا تحديات كبيرة. من أبرزها زيادة الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين شرائح المجتمع، وارتفاع معدلات البطالة في بعض القطاعات التي تأثرت بالخوصصة، بالإضافة إلى التضخم الناتج عن تحرير الأسعار.

هذا التحول نحو اقتصاد السوق الحر لا يزال مستمرًا، مع استمرار الحكومة المصرية في البحث عن التوازن بين النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الفرع الأول : الإطار القانوني للخوصصة في مصر

بدأت مصر في اتخاذ خطوات عملية للخوصصة بإصدار القانون رقم 203 لسنة 1991، الذي عُرف باسم "قانون قطاع الأعمال العام". أدى هذا القانون إلى إعادة هيكلة القطاع العام بشكل نوعي من خلال إنشاء 17 شركة قابضة تعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية. تحت كل شركة قابضة، توجد شركات تابعة تعمل في نفس مجال النشاط، ما يعني أن الشركات القابضة أصبحت بديلاً عن الهيئات العامة التي كانت تدير القطاعات الاقتصادية.

تعتبر الشركات القابضة إحدى الركائز الهامة في عملية الخوصصة، حيث تسهم في توسيع قاعدة الملكية. وقد حدد القانون 203 دور الشركات القابضة بوضوح، إذ أصبحت المسؤولة عن وضع الاستراتيجيات التي

تضمن تحقيق أعلى عائد على الاستثمارات، بوصفها مالكة لمحفظة الأوراق المالية المتمثلة في شركاتها التابعة.

من أبرز العناصر التي تضمنها القانون 203 لسنة 1991 ما يلي:

1. الفصل بين الملكية والإدارة: تم إنشاء الشركات القابضة لتولي إدارة الشركات التابعة، وفصلت موازنات هذه الشركات عن الموازنة العامة للدولة، مما يعني أن كل شركة مسؤولة عن نتائج أعمالها بشكل مستقل.

2. طرح نسب من رأس المال للبيع: أوكل القانون إلى الشركات القابضة مهمة طرح نسبة من رأس مال الشركات التابعة للبيع، بشرط ألا تتعدى 49% من أسهمها. كما أعطى للشركات القابضة الحق في تصفية الشركات التابعة التي تحقق خسائر مستمرة.

هذا الإطار التشريعي وضع الأسس لتسريع عملية الخوصصة في مصر، بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية وتعظيم العوائد الاستثمارية، إلى جانب تقليل العبء على الدولة وتحقيق مزيد من الاستقلالية للشركات.

أما المحاور الرئيسية التي كفلها القانون لتحرير القطاع العام فقد جاء أهمها كما يلي [1]:

- ❖ تطوير الإدارة في شركات قطاع الأعمال العام القابضة والتابعة.
- ❖ تحفيز الشركات لزيادة الإنتاج ورفع مستوى جودته وترشيد التكاليف.
- ❖ حصر الأصول غير المستغلة لتحميلها تحميلا إقتصاديا مناسبا أو لتأجيرها ، أو لتسييرها واستخدام حصيلتها ، تخفيض المديونية الخارجية والداخلية.
- ❖ التفاوض مع البنوك لإعادة جدولة الديون من أجل إصلاح الإختلالات الهيكلية التمويلية.

ولقد تم تمهيد المناخ التشريعي للخوصصة بإصدار القانون 95 لسنة 1992 وهو قانون سوق رأس المال" الذي فتح الباب أمام وجود سوق مالية قوية نشطة ، تتمّ من خلالها عمليات التداول، ولقد تمّ الإعلان عن

[1] ابراهيم شحاته، **تحديد متطلبات الاقتصاد المصري في عالم متغير، برنامج للغد**، القاهرة،دار الشرق، 1990، ص 36.

قواعد بيع قطاع الأعمال العام في 14/02/1993 ، والإعلان الجديد عن دفع برنامج الخوصصة والإسراع به بإعلان قواعد بيع الشركة ، منها 15 شركة تباع بالكامل في 15/02/1996 [1]

الفرع الثاني: أهداف برنامج الخوصصة في مصر

يحاول هذا البرنامج تحقيق الأهداف الاتية [2] :

- ❖ زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام.
- ❖ الحد من استنزاف الموارد المالية وتحقيق مستوى أفضل لاستخدامها.
- ❖ إتاحة الفرصة للإتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للإستثمار .
- ❖ توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل في الإستثمار الوطني.
- ❖ زيادة فرص العمل.
- ❖ تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك وتصحيح مسار الشركات التابعة التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة.
- ❖ تنشيط سوق المال.

الفرع الثالث : مكونات برنامج الخوصصة

إن مكونات البرنامج المصري هي أسهم شركات القطاع العام والتي يتم طرحها بالتدرّج سنويا وفقا للطاقة الإستيم للسوق ، ولهذا فإنّ البرنامج المصري يحتوي على مايلي :

[1] رمزي سلامة، "التجربة البريطانية في الخصخصة، الدروس"، **بحث مقدم إلى المؤتمر المشترك الأول لقطاع الأعمال**، الاسكندرية، 1992، ص 37

[2] عمر علي الدوري، احمد ضرار اسماعيل الشمري، "الخصخصة بدائل التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة"، **مجلة المنصور**، العدد 10، 2007، ص 40 .

أولا – الأسهم التي تمتلكها الشركات القابضة في رؤوس أموال الشركات المشتركة الخاضعة لقانون 203 والتي مازال القطاع الخاص يساهم فيها حتى الآن منذ إنشائها. وهو قانون مرحلي يمثل اللبنة الأولى في البناء الإقتصادي القائم على آليات السوق، وتضمن وضع برامج توسيع نطاق الملكية إما بالبيع المباشر أو عن طريق سوق الأوراق

ثانيا – الأسهم التي تملكها الشركات القابضة في رؤوس أموال الشركات التابعة والخاضعة للقانون 203 والتي تمتلكها الشركات القابضة بالكامل.

ثالثا – ما تحدّده الشركات التابعة من أصول يمكن أن تطرح للبيع (محلات ، خطوط إنتاج ، فنادق) [1]

ولقد حددت الشركات القابضة المؤسسات التي يتحتّم إعادة هيكلتها بحيث تعاد هيكلة 33 شركة خلال عام 1993 / 1994 و 35 شركة في كل من عامي 1995 / 1994 و 1996 / 1995

ولقد تم حتى منتصف 1994 خوصصة ما قيمته 11 مليار جنيه مصري من شركات قطاع الأعمال العام، وإعداد أصول الخوصصة تبلغ قيمتها 7 مليار جنيه، كما تم الإنتهاء حتى نهاية 1994 من خوصصة 30% من الشركات بمبلغ قدره 3 مليار جنيه، كما تم الإنتهاء من إعداد 50% من أصول الشركات للبيع بمبلغ 5 مليار جنيه [2].

الفرع الرابع : أساليب وطرق الخوصصة المصرية

إن الأساليب التي تم بها بيع وحدات القطاع العام هي بإيجاز مايلي:

البيع المباشر – البيع للعاملين – الإكتتاب العام – المزايدة التنافسية، ونذكر منها التجارب :

[1] منى قاسم، **الاصلاح الاقتصادي في مصر**، الدار المصرية اللبنانية،1998، ص .90.

[2] **المرجع السابق** ، ص 91.

1 - التجربة الأولى :

جاءت من خلال طرح أسهم شركة مصر لصناعة الكيمياويات والتي قام بها بنك مصر في بداية عام 1993، وقد لاقت نجاحا كبيرا حيث تم طرح 5,5 مليون سهم وجاءت الطلبات بـ 6,5 مليون سهم، وقد كان بنك مصر ذو السمعة التاريخية هو المروّج لهذه العملية، وجاءت بعد نجاح تلك العملية عمليات متتالية للخوصصة مثل البنك التجاري الدولي التي قام بها البنك الأهلي ونجحت بشكل واسع.

2 - التجربة الثانية :

وقد بدأت ببطء بعد الإعلان عن تطبيق برنامج الخوصصة ، وهذا بعد استقرار أوضاع الشركات القابضة بالقانون 202 لسنة 1991، وتمهيد أوضاع البورصة لاستقبال البضاعة الجديدة بالقانون 95 لسنة 1992.

وبالفعل بدأ طرح شركات القطاع العام بنسبة 10% من إجمالي أسهم الشركة المطروحة. ونظرا لقلة الكمية المطروحة وزيادة الطلب عليها، زادت أسعار الأسهم المطروحة في شكل قفزات، ومن بين العمليات الناجحة شركة البوبان والصناعات الكيمياوية وشركة العامرية للإسمنت [1].

3 - وقد جاءت هذه التجربة بعد مرحلة البيع عن طريق العطاءات والعروض عندما جاء قرار من رئيس الجمهورية ببيع جميع الأسهم المطروحة في برنامج الخوصصة عن طريق البورصة لضمان السعر العادل لأصول القطاع العام وضمان تكافؤ الفرص في تملك الشعب لأسهم شركات برنامج الخوصصة .

4 - أحد الأساليب التي تم اتباعها في عملية الخوصصة في مصر كان بيع الأسهم عن طريق المزاد. تم تطبيق هذا الأسلوب على شركة واحدة فقط، وهي **الشركة الشرقية للدخان**، التي طرحت أسهمها للاكتتاب في 21 يونيو 1995. في هذا الأسلوب، تم تحديد حد أدنى لسعر بيع الأسهم بمقدار 40 جنيهًا

[1] رمزي سلامة، **مرجع سابق** ، ص 39 .

مصريًا، بالإضافة إلى وضع حد أقصى لكمية الأسهم التي يمكن لكل مستثمر شراؤها. وتم تحديد الأسعار بناءً على عروض المستثمرين، حيث تم البيع لمن قدّم أعلى سعر ثم لمن يليه، وهكذا.

رغم أن هذا الأسلوب كان يهدف إلى تحقيق أقصى استفادة من بيع الأسهم عن طريق المنافسة، إلا أنه تم التراجع عنه لاحقًا. والسبب في ذلك هو عدم وجود تمييز بين المساهمين الذين قدموا عروض شراء بأسعار أعلى مقارنةً بغيرهم. في نهاية المطاف، حصل جميع المساهمين على كامل الأسهم التي طلبوها، بغض النظر عن السعر الذي قدموه، مما أظهر أن هذا الأسلوب لم يكن مجديًا بالشكل المطلوب لتحقيق العدالة أو زيادة العائدات بشكل فعال. [1]

5 – الأسلوب الأخير وهو أسلوب الأسعار المخفضة للأسهم، وهو محاولة لدفع برنامج الخوصصة خاصة مع أحجام المتعاملين وتراجع نشاط البورصة.

الفرع الخامس : حصيلة الخوصصة المصرية

أما حصيلة عملية الخوصصة المصرية منذ صدور القانون 203 لسنة 1991 فهي كما يلي [2]:

- تم بيع ما قيمته 4 مليار جنيه مصري للعاملين واتحادات العاملين بالشركات التابعة والمنشأة وفقا للقانون 95 لسنة 1992 ويتم تحصيل قيمتها من مستحقات العاملين على فترات.
- كما تم بيع ثلاث شركات بالكامل، بيعت حصص من أسهمها للجمهور أو لشخصيات معنوية ليست قطاعا عاما.
- تم أيضا طرح شرائح جديدة من الأسهم وفقا لقدرة السوق على الاستيعاب.

[1] عبد الدايم أحمد الصاوي، **تجربة الانفتاح الاقتصادي و التنمية الصناعية في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992، ص 65.

[2] حافظ سعد، "سياسات التكيف و آليات السوق، دراسة حالة الاقتصاد المصري"، **المجلة المصرية للتنمية و التخطيط**، معهد التخطيط اليومي، القاهرة، 1994، ص 45.

وقد تم بيع 1673 مشروعا صغيرا ومتوسطا كانت تملكها الحكومة إلى القطاعين الخاص والتعاوني ، كما تم بيع 3 شركات عامة بالكامل، وتم بيع عدة فنادق أهمها ميريديان القاهرة ، شيراتون الغردقة، كما تم طرح أسهم 16 شركة للجمهور وتم تمليك 11 شركة أشغال عامة واستصلاح أراضي جزئية للعاملين فيها وفضلا عما تم خوصصته فعليا، فإن الحكومة المصرية عمدت في منتصف فبراير 1996 إلى الإعلان عن خطة لبيع 72 شركة عامة، أي ما يمثل حوالي ربع شركات القطاع العام التي لم يتمّ خوصصتها حتى الآن [1].

الفرع السادس : الإنتقادات الموجهة لبرنامج الخوصصة في مصر

لقد وجه المختصون انتقادات مباشرة لبرنامج الخوصصة المصري هي كما يلي [2] :

- نسبة الأسهم التي تطرحها الحكومة المصرية للبيع في إطار الخوصصة غالباً لا تتجاوز 5% أو 10%. بدلاً من توجيه عائدات البيع نحو سداد مديونيات البنوك أو إصلاح مسار الشركات التابعة التي تحتاج إلى إعادة هيكلة، يتم تحويل العائدات مباشرة إلى الموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى ضياعها في النفقات العامة.
- كما أن المشاركة العربية والأجنبية في عملية التخصيص المصري تُعد ضعيفة. ويُلاحظ أن مصر تأخرت في بدء برنامج الخوصصة، فضلاً عن أن وتيرة الخوصصة فيها بطيئة جداً.
- فيما يتعلق بالخلاف بين مصر وصندوق النقد الدولي، يرى الصندوق أن الحكومة المصرية تتباطأ في عملية خوصصة القطاع العام، بينما ترى الحكومة المصرية أن العملية تسير بمعدلات جيدة.
- "نجاح برنامج الخوصصة المصري مرتبط بالأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و ما تفرضه من استراتيجيات و سياسات و ظواهر سلبية كالبطالة و ضعف القدرة الإنتاجية و ظاهرة العجز

[1] الدقوسي ايهاب، **التخصيصية و الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية**، مصر، دار النهضة العربية، 1995، ص 70.

[2] جيهان محمد الحقناوي، **تجربة مصر و الدول الرائدة في مجال الخصخصة** ، مصر ، دار النهضة العربية، 1998، ص 68.

التصديري ، و عليه وجب مراعاة النتائج المتوقعة لعمليات الخوصصة على أوضاع البطالة و النمو الإقتصادي و غيرها من الغايات الإقتصادية و الإجتماعية عند أخذ قرارات الموافقة على خوصصة المنشآت العامة" .[1]

❖ التحديات الأخرى تشمل:

- غياب رؤية شاملة لعملية الخوصصة.
- عدم تهيئة القوانين والتشريعات اللازمة لدعم الخوصصة.
- تذبذب السياسات العامة وترددها، مع غياب القدرة الشرائية الكافية.
- إهمال التخطيط لمستقبل المشروعات واستمرارية مستوى الخدمات والإنتاج بعد الخوصصة [2].

المطلب الثاني: الخوصصة في النموذج الأردني

لقد شهد الأردن عملية إصلاح إقتصادي واسعة، هدفت إلى تجاوز الاختلالات التي عان منها الإقتصاد الوطني، وإلى دمج هذا الإقتصاد بالإقتصاد العالمي وإحداث مزيد من الانفتاح الإقتصادي، وصولاً لإيجاد بيئة استثمارية ملائمة ومناخ استثمار ملائم، و وفق هذا التوجه فقد قامت الحكومة بخطوات هامة، كان من أهمها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتوقيع اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي .

الفرع الأول: الاطار القانوني للخوصصة في الأردن

أما فيما يتعلق بالخوصصة وهي إحدى الخطوات الهامة على صعيد الإصلاح والإنفتاح الإقتصادي، فقد بدأت الحكومة في العام 1997 بتنفيذ برنامج طموح للخوصصة يهدف بالدرجة الأولى لإعطاء دور أكبر للمشروعات الخاصة، وتحسين الإنتاجية، وجذب المزيد من الإستثمارات المحلية والأجنبية وتحفيزها وتنشيط

[1] أحمد جمال الدين موسى ، **الخصخصة** ، الموسوعة السياسية للشباب ، ط1 ، نهضة مصر ، يوليو 2007 ، ص 116 .
[2] **المرجع السابق** ، ص 70.

سوق رأس المال المحلي [1]. ولتنظيم عملية الخوصصة في الأردن قامت الحكومة بإنشاء وحدة خاصة في رئاسة الوزراء في شهر تموز من العام 1997 حيث سميت "بالوحدة التنفيذية للخصخصة" . وبهدف توفير الاطار التشريعي الملائم فقد تم خلال عام 2000 إصدار قانون التخاصية رقم (25) لسنة 2000، حيث وفر القواعد اللازمة لإضفاء الشفافية والوضوح على إجراءات تنفيذ عمليات الخوصصة ضمن آليات تخضع لرقابة حكومية [2].

الفرع الثاني: دوافع الخوصصة وأهدافها في الإقتصاد الأردني

تتلخص الدوافع التي دعت الحكومة الأردنية إلى تبني سياسة الخوصصة بالآتي [3] :

- ❖ تحقيق النمو الإقتصادي والحد من نسب الفقر.
- ❖ تزايد أزمة المديونية الخارجية الأردنية، مما نتج عنه زيادة العجز في الميزانية نظراً لمحدودية الموارد الأقتصادية للأردن، وحاجته إلى التمويل اللازم للمشروعات التنموية التي تبنتها .
- ❖ التدني المتواصل في أداء المشروعات العامة وتدهور أوضاعها ومستوى خدمتها.
- ❖ تفاقم التحديات أمام الإقتصاد الأردني ، وتتمثل في تحديدات تكنولوجية ومعلوماتية

وتضاؤل قدرة الحكومة على التوسع في الاستثمار، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة ومجاراة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في العملية الإنتاجية [4].

---

[1] مدحت محمد العقاد، "مشاكل التحويل إلى القطاع الخاص في الدول النامية دراسة للسياسات والتجارب "، **المجلة العلمية كلية الادارة والاقتصاد** ،العدد الثاني، 1991، ص 26.

[2] محمود علي الجبلي، "تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة – حالة مؤسسة سكة حديد الأردن"، **مجلة الباحث**، العدد 10، الاردن، 2012، ص256 .

[3] احمد عارف العساف، "سياسة الخصخصة و أثرها على البطالة و الأمن الوظيفي للعاملين شركة الاسمنت الاردنية"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد السابع، ص 28.

[4] أحمد حسين الرفاعي، "أزمة المديونية الأردنية وبرامج التصحيح"، **مجلة البحوث الاقتصادية العربية**، العدد السابع، 1997، ص 26 .

إن الأوضاع الإقتصادية السيئة التي يعيشها الأردن من كساد إقتصادي، وعجز في ميزان المدفوعات دفع صانعي القرار الإقتصادي إلى انتهاج برامج الخوصصة لتحقيق العديد من الأهداف أبرزها:

1-رفع كفاءة المشروعات وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال تفعيل قوى السوق، وإزالة الإختلالات والتشوهات الاقتصادية .

2 -العمل على تحسين الوضع المالي للحكومة يُعد من الأهداف الرئيسية، حيث يُعتبر عجز الموازنة العامة أحد أبرز الاختلالات الهيكلية التي تؤثر على الاقتصاد الأردني. تهدف الخوصصة إلى رفع كفاءة وفعالية المؤسسات العامة، سواء من خلال زيادة إيرادات هذه المؤسسات أو عبر خفض النفقات العامة[1] ..

3 - بالإضافة إلى ذلك، تسعى الخوصصة إلى تطوير أسواق المال المحلية وتوجيه الاستثمارات نحو مشاريع طويلة الأمد. يمكن للخوصصة أن تسهم في توسيع قاعدة الأسهم والملكية، وجذب المستثمرين الذين يرغبون في تنويع محافظهم المالية ويثقون في الإدارة غير الحكومية[2] ..

4 - كما تساعد الخوصصة في تحسين كفاءة الصناعات بشكل عام، إذ يُعتقد تقليدياً أن القطاع الخاص قادر على أداء بعض أدوار القطاع العام بكفاءة أكبر، نظرًا للمشاكل التي تواجه مؤسسات القطاع العام مثل التدخل الإداري من الحكومة [3] .

5 - أحد الأهداف الرئيسية لسياسة الخوصصة في الأردن هو تقليل المزاحمة بين القطاعين العام والخاص. ومن خلال تقليص دور القطاع العام، يُفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستفادة من فرص استثمارية جديدة، مما يعزز دوره في الاقتصاد[4] ..

---

[1] محمد هاشم جميل ، **خصخصة شركات الكهرباء الاردنية دراسة ميدانية لاتجاهات مدراء ادارتها** ، عمان،جامعة اليرموك، 2000، ص 33 .

[2] احمد عارف العساف، **مرجع سابق** ، ص 37 .

[3] كامل يوسف الحواجرة، التخاصية الأهداف والمعوقات دراسة تطبيقية في المؤسسات الأردنية، **رسالة ماجستير**، الجامعة الأردنية، عمان، 1998، ص 46.

الفرع الثالث: الإشكاليات التي تواجه تطبيق الخوصصة في الاقتصاد الاردني

واجه الإقتصاد الأردني العديد من الصعوبات بإنتهاجه سياسة الخوصصة ، ناتجة عن الدور الذي تقوم جماعات الضغط المستفيدة من الوضع الحالي بإعاقة عمليات الإصلاح والخوصصة، مما يؤدي إلى إشكاليات اقتصادية عديدة. من أبرز هذه الإشكاليات الركود الإقتصادي وارتفاع أسعار الفائدة، إضافة إلى انخفاض حجم التمويل الخارجي وقلة اهتمام المستثمرين. كما تلعب الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية، دوراً مهماً في زيادة عدم الاستقرار. هذا إلى جانب المشكلات القانونية التي تواجه عملية تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، مما يعوق تقدم الخوصصة.

وقد بلغ عدد الشركات المملوكة للحكومة الأردنية 26 شركة ومصنعاً ،11 منها مملوكة بشكل كامل للحكومة، والأخرى تملك الحكومة فيها نسبة تتراوح بين 8.3%-69.4% ومنذ العام 1996 بدأ التحول إلى عملية خوصصة مبرمجة حيث تم طرح خمسة شركات من اجل خوصصتها بهدف بيعها، وهي شركة الإتصالات وشركة العقبة ووسائط النقل العام الملكية الأردنية، وشركة الأسمنت الأردنية، وشركة مناجم الفوسفات (10)، وسنأتي على ذكرها مع بعض الإيضاح:

[4] محمد هاشم جميل، **مرجع سابق** ، ص 46.

1- شركة الاتصالات الاردنية :

في 23/1/2000 تم بيع 40% من إجمالي أسهم الشركة إلى إتلاف البنك العربي وشركة France Telecom وبيع 1 لصندوق ادخار موظفي الشركة، و 8 لمؤسسة الضمان الإجتماعي، وتم إنشاء شركة هواتف خلوية موبايلكم مملوكة بالكامل لشركة الإتصالات الأردنية بدأت العمل بتاريخ 15/9/2000 [1]

2- مؤسسة النقل العام :

تعتبر مؤسسة النقل العام من أولى المؤسسات التي رشحت لتطبيق سياسية الخوصصة عليها ، وقد دخلت الحكومة في تطبيق هذه السياسية في العام 1995، حيث اتبعت الحكومة عقود التأجير leasing contracts عن طريق الإتفاق مع بعض شركات القطاع الخاص بالقيام بنقل الركاب .

3- الملكية الأردنية :

نجحت شركة الطيران الوطنية في تجاوز تحديات كبيرة خلال عقد التسعينات، مما جعلها مؤهلة لجذب المستثمرين. تقرر بيع 49% من أسهم الشركة إلى مستثمر استراتيجي أو إلى مجموعة مستثمرين أجانب، بينما سيتم تخصيص 51% المتبقية للقطاع الخاص الأردني. بالإضافة إلى ذلك، تقرر تحويل خمس وحدات تابعة للملكية الأردنية، والتي لا ترتبط بشكل مباشر بعمليات النقل الجوي، إلى شركات مستقلة ذات مسؤولية محدودة تمهيداً لخوصصتها. بالفعل، تم تحويل وحدتين، وهما السوق الحرة ومركز التدريب، إلى شركات مستقلة. وستُستخدم حصيلة بيع هذه الوحدات في سداد الديون المحلية للشركة، التي تُقدّر بنحو 80 مليون دينار [2] .

[1] دليلة عارف، "الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على التنمية والتكامل الاقتصادي العربي"، **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، العدد التاسع، الأمانة العامة للوحدة الاقتصادية العربية، عمان، الأردن،1990، ص 36.

.

[2] كامل يوسف الحواجرة، **مرجع س ابق** ، ص 50 .

4 – قطاع الكهرباء:

يشتمل هذا القطاع على ثلاث شركات عاملة ، وهي شركة الكهرباء الوطنية، وشركة كهرباء اربد ، و شركة الكهرباء الأردنية ، حيث قررت الحكومة في نهاية عام 1998 تقسيم شركة الكهرباء الوطنية إلى ثلاث شركات ، شركة للتوليد ، وشركة للتوزيع، في حين تحتفظ شركة الكهرباء الوطنية بنشاط النقل والتحكم وتم تعيين شركة "وختر" الألمانية الإستشارية للمساعدة، أما شركة كهرباء اربد وهي شركة مساهمة عامة تمتلك شركة الكهرباء الوطنية 55.5 % من أسهمها سوف يتم النظر في خوصصة هذه الشركة بعد توقيع عقد بناء محطة التوليد الخاص بها ، نظراً لأن بعض الشركات أبدت اهتماماً لبناء المحطات المذكورة ، أما شركة الكهرباء الأردنية، وهي شركة مساهمة محدودة تمتلك الحكومة 14.8 من أسهمها ،فسوف تقوم الحكومة ببيع أسهمها في الشركة ، وذلك لاتمام عملية خوصصتها بالكامل [1].

5-مؤسسة البريد:

وافق مجلس الوزراء على خطة لإعادة هيكلة هذا القطاع من خلال فصل إدارة البريد عن وزارة البريد والإتصالات، وتحويلها إلى شركة مساهمة عامة تمتلك الحكومة كامل أسهمها ، حيث ستتعاقد الحكومة الأردنية مع شركة عالمية مؤهلة و متخصصة في مجال إدارة البريد ،وسوف يتم توقيع عقد مع إدارة بريد عالمية لفترة إنتقالية مدتها أربع سنوات ، وتم تعيين شركة Nepostal Postal Affairs الهولندية لتنفيذ المرحلة الأولى من إعادة هيكلية قطاع البريد [2].

[1] مكي حسن، شركة الطيران الاردنية على طريق الخصخصة بالكامل، **جريدة الشرق الأوسط**، عمان، 19/2/2000 ، ص 65.

[2] دليلة عارف، **مرجع سابق** ، ص 39.

6- شركة الإسمنت الأردنية

قررت الحكومة الأردنية بيع 33% من أسهمها في شركة الإسمنت الأردنية وبما يعادل 101 مليون دولار أمريكي لشركة "لافانبع" الفرنسية ،كما تم بيع 2% من أسهم الشركة لموظفيها ، كما تم تنفيذ العديد من عمليات الخوصصة الأخرى لعدد من الشركات ،حيث تم تخصيص 34 شركة ومؤسسة من أصل 40 شركة تم استهدافها ضمن البرنامج [1] .

الفرع الرابع : نتائج الخوصصة في الأردن

يرى المدافعون عن عمليات الخوصصة في الأردن أن الترتيبات التي وُضعت لتنفيذ هذه العمليات ومأسستها أدت إلى نجاح التجربة وتحقيق أهدافها. خلال السنوات الأولى من تنفيذ البرنامج، تم استقطاب ثلاثة شركاء استراتيجيين عالميين إلى السوق الأردنية. أول هؤلاء كان شركة لافارج الفرنسية، التي استحوذت على حصة مسيطرة في شركة الأسمنت الأردنية. ثانيًا، شركة فرانس تيليكوم التي يملك ائتلافها الآن 51% من أسهم أورانج (شركة الاتصالات الأردنية). وثالثًا، شركة APC الكندية الرائدة في الصناعة التعدينية، والتي اشترت 50% من مساهمة الحكومة في شركة البوتاس العربية، التي كانت الحكومة تمتلك فيها 52% من الأسهم. بالإضافة إلى ذلك، تمت عمليات خوصصة ثانوية استقطبت شركاء استراتيجيين في الأنشطة التي شملتها، مثل الأسواق الحرة التي تم بيعها لشركة «الديسا» الإسبانية. أما مناهضو سياسة الخوصصة في الأردن فيسوقون عددًا من الملاحظات والحقائق التي يعتقدون أنها تجلب المنافع التي تمخضت عنها. لم تستهدف الغاية من الشراكات الاستراتيجية في الأساس استقطاب استثمارات أجنبية وتعزيز الموازين الخارجية، إنما اقتصرت في غايتها على تسهيل عملية الخوصصة بتمكين المنشآت التي تقرر خوصصتها من الإستفادة من

[1] جريدة البيان ، الاقتصاد الأردني بين معاناة الأردنيين وتطمينات المسؤولين، دبي، الإمارات، 2001، www.albayan.co.ae Available

الخبرات والمعرفة المتراكمة والحرفية عند الشركات والمؤسسات التي لها باع في المجال، على نحو ينجح عملية الخوصصة ويجعل المنشآت المخصخصة قادرة على النمو والتطور. لكن استقطاب شركاء استراتيجيين لتنفيذ عمليات الخوصصة لا يعد في ذاته شرطًا كافيا لنجاح هذه العمليات. فهناك شروط أخرى لا بد من توافرها، أهمها إخضاع الشركات المخصخصة لبيئة تنافسية فاعلة، أو لأطر تنظيمية ناضجة ومؤثرة في منظومة الحوافز التي تحكم عمل المنشأة. ففي حال خوصصة شركة الأسمنت لم تشهد هذه الشركة بعد خوصصتها تطورا ملحوظا في أدائها التشغيلي، فالأرباح الاستثنائية التي أصبحت تحققها الشركة، كما أشرنا في السابق، نتجت بشكل أساس عن الوضع الاحتكاري الذي استمرت الشركة التمتع به على مدار عقد من الزمن. وهذا ما يفسر تدهور الوضع المالي للشركة خلال سنوات قليلة من دخول فاعلين جدد إلى هذا القطاع في عام 2009، فالشركة لم تعد تقوى على الإستمرار مع توسع هامش المنافسة في السوق، ولم تستفد على النحو المطلوب من إدارة الشريك الاستراتيجي لعملياتها التشغيلية. في مقابل ذلك، انعكس توسع هامش المنافسة في قطاع الإتصالات ونضوج أطرها التنظيمية إيجابا على الأداء التشغيلي لشركة الإتصالات بعد خوصصتها، وأصبحت تدار بفاعلية وكفاءة أفضل من السابق [1].

شاب تنفيذ عمليات الخوصصة في الأردن، بما في ذلك تلك التي أدت إلى استقطاب شركاء استراتيجيين، عدد من المشكلات والثغرات المنهجية. في بعض الحالات، أثرت هذه الثغرات سلباً على العوائد المالية لخزينة الدولة، وأدت في حالات أخرى إلى اختلالات مؤسسية وتنظيمية في الأنشطة التي شملتها.

على سبيل المثال، تم تقدير قيمة شركة الاتصالات الأردنية بناءً على بيانات ومعطيات قديمة تعود إلى ثلاث سنوات قبل عملية الخوصصة، رغم التطورات السريعة التي شهدها قطاع الاتصالات خلال تلك

[1] طاهر حمدي كنعان ، حازم تيسير رحاحلة ، **الدولة و إقتصاد السوق قراءات في سياسات الخصخصة و تجاربها العالمية و العربية** ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، بيروت ، نوفمبر 2016، ص ص 314 – 315.

الفترة.[1] بالإضافة إلى ذلك، ترافق معظم عمليات الخوصصة مع التزامات وتعهدات قدمتها الحكومة إلى المستثمرين، والتي كانت نتاج مفاوضات مباشرة أجرتها معهم. هذا أدى إلى نتائج غير متوقعة أثرت على الأداء المالي والتشغيلي لبعض الشركات التي تم خوصصتها. بعد عمليات طرح العطاءات، وهذه بدورها حرمت خزينة الدولة جانبا من عوائدها المالية المفترضة أو حققت للمستثمرين عوائد مالية إضافية لم تؤخذ في الاعتبار عند تقدير قيمة المنشآت التي خصصت الإتصالات والفوسفات والأنشطة المساندة للملكية الأردنية وغيرها). ربما يكون السبب الرئيس وراء مثل هذه التعهدات والإلتزامات اندفاع المعنيين تجاه تنفيذ عمليات الخوصصة وإنجازها من دون الإلتفات بالقدر الكافي إلى تبعاتها وجدواها. وما يؤكد صحة هذا الاستنتاج هو سير الحكومة قدما بتنفيذ عدد من عمليات الخوصصة، على الرغم من عدم تقدم عدد كاف من المنافسين على عطاءاتها، وهذا يتعارض بطبيعة الحال مع الممارسات العالمية الفضلى التي تؤكد ضرورة تكرار محاولات طرح العطاءت حتى الوصول إلى عدد كاف من المتقدمين وإلى درجة فاعلة من التنافس [2].

من المفارقات اللافتة في التجربة الأردنية للخوصصة هو انحراف الإجراءات التنفيذية عن مساراتها الطبيعية، رغم تقدم التجربة ونضوجها وتراكم الخبرات الفنية لدى القائمين عليها. فبعض العمليات الأخيرة في برنامج الخوصصة، التي شملت منشآت استراتيجية، شهدت انحرافات واضحة عن المسارات المثلى المرسومة لها.

من أبرز هذه الحالات إدراج شركة الفوسفات الأردنية، التي تسيطر على المورد الطبيعي الرئيسي للأردن، ضمن برنامج الخوصصة دون تقديم مبررات كافية أو مقنعة لهذا القرار. كانت الحجة الرئيسية التي تم ترويجها هي الرغبة في استقطاب شريك استراتيجي لتطوير أعمال الشركة، رغم أن صناعة استخراج

[1] **المرجع السابق** ، ص 315.

[2] سليماني مولاي علي، **مرجع سابق** ، ص 62 .

الفوسفات لا تتطلب مستوى عالياً من التعقيد يستدعي بالضرورة وجود شريك استراتيجي لتطويرها. هذا التوجه أثار التساؤلات حول الحاجة الفعلية لهذه الخطوة في ظل طبيعة الصناعة التي تعتمد على موارد طبيعية مستقرة نسبياً. وإذا افترضنا الحاجة إلى شراكة استراتيجية، فقد تم اعتراض المسار الطبيعي لعطاء بيع جزء من حصة الحكومة في شركة الفوسفات، حيث تم إحالة العطاء إلى مستثمر مالي (شركة تابعة لحكومة بروناي أسست لهذا الغرض)، على الرغم من تلقي الحكومة عروضاً لشراكة استراتيجية في إطار العطاء التنافسي المعلن. وقد أثار السعر الذي تم بيع جانب من حصة الحكومة للمستثمر المالي تساؤلات حول عدالته، خاصةً أن هذا السعر كان أقل من القيمة المقدرة لسعر سهم الشركة من قبل المستشار المالي للحكومة. وبعد إتمام الصفقة، قام المستشار المالي بتخفيض تقديراته لسعر سهم الشركة، وكأن هذا التعديل يهدف إلى تأكيد عدالة الصفقة وواقعيته.

هذا يبرز مسألة هامة تتعلق بإطار الحكمانية الذي يدير عمليات تنفيذ سياسات الخوصصة وأسس تعيين المستشارين. نظرت اللجنة المستقلة المكلفة بتقييم سياسة الخوصصة وإجراءاتها في هذه القضايا وغيرها بشكل مفصل، ساعية إلى استخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل. وقد أكدت اللجنة أن تقريرها لا يحسم النقاش حول مستقبل العلاقة بين القطاعين العام والخاص، بل ترى أن الحوار الوطني هو السبيل الوحيد لحسم هذا الموضوع، بهدف تعزيز التنمية المستدامة في الاقتصاد والمجتمع.

مع ذلك، نرى أن الاستنتاجات والتوصيات التي استخلصتها اللجنة من دراستها وتقويمها المتوازن للتجربة الأردنية في الخوصصة تشكل موقفاً متوازناً بين المدافعين عن سياسة الخوصصة ومناهضيها. وتصلح هذه الاستنتاجات لتكون أساساً للسياسة الاقتصادية المتعلقة بالخوصصة في الأردن وفي البلدان النامية المماثلة، وهو ما سيتم عرضه في الفقرات التالية. [1]:

[1] **المرجع السابق** ، ص 66 .

رأت اللجنة مجحفا وصف نتائج برنامج التخاصية – الخوصصة – الذي طبق في الأردن بالنجاح الكلي أو الفشل الكلي، إذ كان ثمة تباين واضح بين العمليات، سواء في سلامة تنفيذها أم في آثارها الإقتصادية والإجتماعية أم في غير ذلك من الإعتبارات إذ اتسم بعض العمليات بالشفافية والتزام القوانين واتباع الممارسات الفضلي من جهة، بينما افتقرت عمليات أخرى إلى أدنى معايير الشفافية أو شابتها مخالفات قانونية أو استخدام السلطة التقديرية غير منسجم مع روح القانون والممارسات الفضلي من جهة اخرى.

فيما يتعلق بسلامة إجراءات تنفيذ عمليات الخوصصة، قام فريق اللجنة القانوني بالتحقق من التزام الإجراءات المنظمة لعمليات الخوصصة ومدى سلامتها قبل صدور قانون التخاصية في عام 2000 وبعد صدور هذا القانون وإنشاء الهيئة التنفيذية للتخاصية. وقد أجرت اللجنة تقويماً لسلامة تنفيذ إجراءات الخوصصة في العمليات التي طُبقت على المنشآت المخصخصة، ووجدت تبايناً واضحاً في درجة الالتزام بالإجراءات القانونية الناظمة لكل عملية على سبيل المثال، أظهرت اللجنة التزاماً عالياً بالإجراءات الفضلى في عمليات خوصصة شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية وشركة البوتاس العربية. في المقابل، وجدت اللجنة أن هناك خللاً واضحاً في الإجراءات المتعلقة بخوصصة شركة مناجم الفوسفات الأردنية والشركة الأردنية لصيانة الطائرات (جورامكو)، وكذلك في إجراءات إصدار رخصة شركة أمنية للاتصالات.

هذا التباين في الالتزام بالإجراءات القانونية يبرز الحاجة إلى تحسين وإعادة تقييم عمليات الخوصصة لضمان الشفافية والعدالة في جميع العمليات، وتعزيز الثقة في السياسات والخطط المتعلقة بالخوصصة. [1]

[1] طاهر حمدي كنعان حازم تيسير رحاحلة ، **مرجع سابق** ، ص 318 .

الجدول(1) : حصيلة الخوصصة في الدول العربية 1990-2001 مليون دولار امريكي

السنة	المغرب	مصر	الكويت	الأردن	تونس	دول أخرى	المجموع
1990	-	-	-	-	2	-	2
1991	-	-	-	-	17	-	17
1992	-	-	-	-	61	9	70
1993	273	118	-	-	-	26	417
1994	347	393	252	-	-	42	1034
1995	240	262	1097	15	32	212	1858
1996	271	1150	898	11	36	21	2387
1997	716	855	835	33	3	38	2480
1998	92	539	354	102	364	772	2214
1999	1163	857	-	107	58	46	2231
2000	-	718	-	781	313	-	1812
2001	2104	294	537	-	89	-	3024
المجموع	2206	5186	3964	1049	975	1166	17564

المصدر : جامعة الدول العربية ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2002

في الجدول، تُظهر مصر نشاطًا كبيرًا في عمليات الخوصصة بدءًا من عام 1994، حيث بلغت ذروتها في 1996 مع 898 عملية، مما يعكس توجهًا قويًا نحو تحرير الاقتصاد.أما الأردنفقد بدأت في الخوصصة متأخرة، حيث سجلت أولى عملياتها في 1995، لكن نشاطها تسارع بشكل ملحوظ في عام 2000 مع 781 عملية. على النقيض، لم تُسجل الجزائر أي عمليات خوصصة خلال هذه الفترة، ما يشير إلى تأخرها في تبني هذه السياسات مما يعكس سياستها الإقتصادية المحافظة حينها أو عدم استعدادها لتبني هذه السياسة. مقارنةً بمصر والأردن.

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية للإصلاح الإقتصادي عن طريق الخوصصة

توجهت الجزائر نحو الخوصصة في إطار توجه عالمي واسع شمل أكثر من مئة دولة، وقد دُفِعت هذه الخطوة من قِبل الجهات المانحة مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، ضمن ما يُعرف بـ "توافق واشنطن". جاء هذا التوجه في وقت كانت فيه الجزائر تعاني من أزمة اقتصادية حادة، خاصةً بعد أزمة المحروقات في عام 1986، التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الوطني.

تسببت الأزمة في انهيار سعر صرف الدينار، وارتفاع المديونية، وضعف معدل النمو الاقتصادي على مدى سنوات عدة، بالإضافة إلى ضعف أداء القطاع العام. كما كانت الجزائر، مثلها مثل الدول الأخرى التي واجهت أزمات اقتصادية نتيجة لتفاقم الإنفاق العام والتضخم وتراكم المديونية، أمام خيارات محدودة. لم يكن هناك بديل سوى اللجوء إلى المؤسسات الدولية التي طلبت تنفيذ تدابير تقشف صارمة في الإنفاق وتحرير الأسواق كوسيلة للتعافي الاقتصادي.

المطلب الأول: التوجه إلى خيار الخوصصة بعد سنة 1989

عانت الجزائر من أزمة اقتصادية حقيقية خلال النصف الثاني من الثمانينات، في وقت كانت تحاول فيه إصلاح اقتصادها. تسبب تراكم الديون في فقدان ثقة دائنيها في السوق المالي الدولي، مما جعلها تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على الدعم. و قد تجسد ذلك عندما شرعت الجزائر في تنفيذ برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي، حيث سعت إلى استعادة الثقة وتحسين وضعها المالي من خلال تنفيذ سياسات تقشفية وإصلاحات اقتصادية ، الأول كان في سنة 1989 والثاني كان في سنة 1991. الإتفاق الأول للإستعداد الانتمائي StandBy 1989/05/31 الى 30/05/1990 على اثر مفاوضات سرية بين الجزائر وصندوق النقد الدولي تم التوقيع على أول اتفاق standby 31 ماي 1989 القائم على رسائل النية الحاملة لفترة 12 شهرا.

محتوى واهداف الاتفاق أن إتفاق standby الأول حمل في طيات برنامجه المحاور التالية [1] :

- صرامة السياسة النقدية .
- ضغط العجز في الميزانية .
- مواصلة تخفيض قيمة الدينار.

الفرع الأول – الإطار القانوني العام للخوصصة في الجزائر :

تعتبر الخوصصة في الجزائر حقيقة اقتصادية تسلط الضوء على كيفية الانتقال إلى اقتصاد السوق. و بروز فكرة برامج الخوصصة في القانون الجزائري ومناقشتها كان نتيجة تتابع الأفكار المتعلقة بهذا التحول، وليس نتيجة صدفة. لذا، فإن الاهتمام بهذا الموضوع ودراسته وتكييفه وفق المعطيات والبنية الاقتصادية للجزائر أصبح أمراً ضرورياً. يهدف هذا التوجه إلى تحسين استخدام وسائل الإنتاج في المؤسسات الجزائرية، وتعزيز التحكم فيها من جميع النواحي، بما في ذلك المنافسة ومكافحة الاحتكار، لتحقيق ما عجز عنه النظام الاقتصادي السابق. [2].

من هذا المنطلق، نجد أن سياسة الخوصصة في الجزائر أخذت أشكالا وأبعادًا مختلفة، فقد كانت جزئية تارة، وكلية تارة أخرى من حيث الملكية، ولم يتبعها أي قرار رسمي لصالح المتعاملين الإقتصاديين (وطنيين وأجانب) وعملية الخوصصة أو التحول هذه، بدأت تتجسد خاصة بعد الإنفجار الإجتماعي في 6 أكتوبر 1988 ، حيث صدرت مجموعة من القوانين التي جسدت هذا الموضوع منها :

- قانون التخطيط .

[1] خالد الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، الجزائر ، دار الهومة ، ص 25 .

[2] مراد محفوظ، عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 16 .

- القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- القانون التجاري (تعديلات).
- قانون صناديق المساهمة.

المطلب الثاني: برامج الإصلاحات الإقتصادية مشروطية صندوق النقد الدولي (1989 – 1991) :

إثر فشل جهود التصحيح الاقتصادي الذاتي خلال الفترة من 1986 إلى 1989 وسقوط حكومة قاصدي مرباح، تولت حكومة جديدة بقيادة مولود حمروش في 21 سبتمبر 1989. قامت هذه الحكومة بإبرام اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة، حيث تم منح الجزائر قروضاً ومساعدات اقتصادية جديدة بهدف وقف التراجع الاقتصادي، ودفع عجلة النمو، والبحث عن حل للمديونية الخارجية، وكذلك محاولة إعادة الاستقرار لميزان المدفوعات. كما كان من أهداف الاتفاقية وضع آليات جديدة لضبط العمل السياسي وتحقيق السلم الاجتماعي.

قبل إبرام هذه الاتفاقية، قام رئيس الحكومة بإنجاز مشروع قانون إصلاحي يعالج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وقد حاولنا تلخيص هذا المشروع على النحو التالي: [1]:

- ❖ العمل على إصلاح الوضعية الإقتصادية عبر تعديلات جوهرية لضمان سلامة التسيير الداخلي والخارجي.
- ❖ القيام بتغيرات تشريعية عميقة.
- ❖ محاولة التوصل إلى تحقيق السلم الاجتماعي.
- ❖ التركيز على مكافحة التضخم، وتقوية الإدخار و لها أهداف و أهمية كبيرة تمس القدرة

[1] عبد الرحمن تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق** ، الجزائر، دار الخلدونية لنشر و التوزيع ، ص 49.

الشرائية للمواطن وتحفز الاستثمار [1]:

- الاستثمار في الموارد المنجمية والمحروقات.
- الاستثمار في قطاع الهياكل.
- في مجال الهندسة والبحث.

لكن هذا البرنامج الذي جاءت به حكومة "مولود حمروش" لم يستطع تحقيق نمو إقتصادي، وتحقيق الاهداف المرجوة، والخروج من الازمة الاقتصادية.

يمكن القول إنه تم التصديق على القوانين التي كانت تهدف إلى إصلاح المؤسسات العمومية، والتي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري. تعتبر هذه الخطوة نقطة هامة نحو الانتقال إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق.فرغم هذه الإصلاحات الذاتية، لا تزال الوضعية الإقتصادية في تدهور، متمثلة فيما يلي [2]:

- ❖ تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة للقوانين المفروضة على الأسعار وتسريح العمال، مما أدى إلى انسياب المهارات والكفاءات إلى القطاعات الأخرى.
- ❖ انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5% في

المتوسط خلال (1986 - 1991)

الفرع الأول: سياسة التوجه نحو الانفتاح الإقتصادي (1989 - 1998):

بعد فشل الإصلاحات الذاتية للدولة الجزائرية، التي تميزت بالاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وارتفاع حجم المديونية الخارجية بشكل متزايد، وجب على الحكومة الجزائرية

[1] عبد المجيد بوزيدي، **تسعينات الاقتصاد الجزائري**، مرقم لنشر و التوزيع، 1999، ص 20 .

[2] كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، **مجلة العلوم الاسانية**، العدد 8. جانفي 2005، ص 50 .

وضع إصلاحات اقتصادية لتحقيق التنمية. كان المخرج الوحيد من هذه الحالة المتأزمة هو العودة إلى الهيئات الدولية للحصول على الدعم.

تجلت المحاولات الأولى لتنفيذ برنامج الانفتاح الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 1989 و1991، وذلك من خلال وضع برنامج التصحيح الهيكلي. وقد تم الإعلان عن الاتفاقية الأولى بتاريخ 30 مايو 1989، تلتها الاتفاقية الثانية بتاريخ 3 يونيو 1991، حيث تم تنفيذ هذه البرامج بشكل سري وغير معلن.

الفرع الثاني: محتوى برنامج التثبيت الإقتصادي الأول (31/05/1989 – 30/05/1990)

لقد دعمت الهيئة المالية الدولية إعادة تكييف الإقتصاد الجزائري وكانت الخطوات الأولى كالتالي [1]:

- ❖ تعزيز التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي
- ❖ العمل على إبعاد الدولة عن الدائرة الإقتصادية وترك المبادرة للسوق.
- ❖ إتخاذ المزيد من الاجراءات اللازمة لترشيد الاستهلاك وتحرير الأسعار والنقد

أما أهم ما جاء به صندوق النقد الدولي فهو كالتالي[2]:

- ❖ منح الدينار الجزائري قيمة حقيقية من خلال تحرير العملة الوطنية.
- ❖ برنامج خاص باستغلال الثروة النفطية وكيفية السماح للأجانب بذلك، وتقديم امتيازات خاصة لهم في مجلات التنقيب و الاستكشاف .

نستطيع تلخيص أهم ما جاء به هذا البرنامج كمدخل للإنفتاح الإقتصادي في بداية التسعينات كما يلي :

[1] علي بطاهر، "سياسية التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع1، 2004، ص 182 .

[2] رضوان سليم، السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر، **أطروحة دكتوراه**، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2009 / 2010،ص 55 .

- الفتح التدريجي للأسواق المالية و الدولية و عليه تم صدور قانون النقد والقرض [1] الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية و مراقبة المنظومة البنكية مع طرح إمكانية إنشاء بنوك خاصة سواء وطنية أو أجنبية
- التحرير الجزئي للاقتصاد، من خلال صدور قانون ضبط الأسعار في جويلية 1989 والذي يرمي إلى تطبيق الأسعار الحقيقة، مع تخلي الدولة التدريجي عن دعمها لبعض السلع .

أهم المبادئ التي جاء بها قانون رقم 90 – 10 المتعلق بالنقد والقرض [2] :

-وضع نظام مصرفي فعال لتعبئة وتوجيه الموارد بشكل أمثل.

- تعزيز حركية البنوك التجارية من خلال منحها القدرة على المخاطرة وتقديم القروض للأفراد والمؤسسات.
- تقليل التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العامة.
- مكافحة التضخم ومعالجة التسربات مثل تسريح العمال.
- توفير الاستقلالية التامة للبنك المركزي لضمان اتخاذ قرارات نقدية موضوعية.

أ – محتوى برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 03 جوان 1991 – 30 مارس 1992

لقد اتفقت الجزائر مرة ثانية مع صندوق النقد الدولي للحصول على اقتراض قدره 2 مليار دولار لمواصلة سلسلة الإصلاحات الإقتصادية ويمكن إدراجها كما يلي [3] :

- زيادة صادرات النفط مع تحرير التجارة الداخلية والخارجية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-90 المؤرخ في 14 أفريل ،1990 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر ة في الجريدة الرسمية: ع16. بتاريخ 18 أفريل، 1990

[2] مدني بن شهرة، **الاصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** ، عمان ، دار الحامد ، 2008 – 2009، ص 131.

[3] كربالي بغداد، **مرجع سابق** ، ص 52.

- تحرير أسعار السلع والخدمات وتقليل تدخل الدولة، مع ضبط دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.
- خفض سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- إصلاح المنظومة المالية بما في ذلك النظام الضريبي والجمركي، وتعزيز الاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- منح الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، مع تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات الاقتصادية.
- إصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات. [1].

نستخلص من خلال هذه المرحلة أن الحكومة الجزائرية رفضت إعادة جدولة ديونها بإعتبارها أن الأزمة التي وقعت فيها بمقدورها أن تحل في المدى القصير وهي ليست أزمة هيكلية، بالتالي وضعت إجراءات لفتح المجال أمام المستثمرين المحليين والأجانب لاستغلال القطاع النفطي و إعطائها حوافز لمضاعفة حجم العوائد النفطية.

بالإضافة إلى تعرض هذه الفترة سقوط حكومة مولود حمروش جاءت حكومة سيد أحمد غزالي بتاريخ 5 جوان 1991 الذي قدم برنامجه في جويلية 1991 للمجلس الشعبي للمصادقة الكلية الذي ركز على ثلاث نقاط [2]:

1 – إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، نحو التجميع في شكل شركات قابضة، أين ظهر أول مجمع في قطاع البناء في 06 جوان 1992 تحت اسم المجمع العام "للدراسات و الأشغال".

[1] علي بطاهر، **مرجع سابق** ، ص 182.

[2] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق** ، ص 77.

2 – تنظيم السوق المالي، وذلك بإنشاء بورصة مالية للقيم المنقولة .

3 – إعادة النظر في التنظيم والتخطيط الاقتصادي.

هذه هي التوجهات التي يحملها برنامج حكومة "غزالي"، كذلك صرح الرئيس في 18ماي 1992 بتصفية المؤسسات العاجزة واستجابته لأهداف البنك الدولي المتمثل في الخوصصة [1]

ب – نتائج التثبيت الإقصادي الثاني:

من خلال التعديلات المبرمة في هذا البرنامج عرفت نتائج إيجابية خلال السنة الأولى حيث انخفضت المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 لتصل إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992 مع ارتفاع خدمة المديونية، كذلك ارتفاع قيمة الميزان التجاري ورصيد الخزينة [2]

ابتداء من سنة 1992 ظهرت إختلالات هيكلية في الإقتصاد الجزائري حيث زاد الإنفاق الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، مما أدى إلى إصدار النقد لتغطية العجز، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى 23.2% ، انخفاض الجباية البترولية مما أدى إلى تدهور مؤشرات الإقتصاد الوطني لأن الجزائر يعتمد على الريع البترولي بالدرجة الاولى، فانخفاضه مس وتيرة النمو الإقتصادي .

ج – برنامج التثبيت الإقتصادي الثالث (اتفاقية الإستعداد الإئتماني) (01 أفريل 1994 –31 مارس 1995) :

لقد عادت الإختلالات في المؤشرات الإقتصادية، أين عرفت عجز مالي قدره 110 مليار دينار نهاية 1993، كذلك ارتفعت نسبة التضخم وتراجع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ ،20% وقد تجاوز الدين العمومي 900 مليار دج، مما أدى لتدهور الإوضاع الإجتماعية، حيث عانت من أزمة السكن،

[1] رضوان سليم، **مرجع سابق** ، ص 57.

[2] مدني بن شهرة، **مرجع سابق** ، ص 143.

ارتفاع نسبة البطالة من 15% سنة 1986 إلى 28% سنة 1995 بالإضافة إلى تدهور الخدمة العمومية، بالأخص القطاعات الحساسة (الصحة والتربية) [1].

ونتيجة لهذه الاوضاع المزرية من التدهور الإقتصادي، الإجتماعي، بالإضافة إلى الأزمة الأمنية الصعبة، أدت بالجزائر الرجوع إلى صندوق النقد الدولي و إبرام اتفاقية أخرى للتخفيف من تلك المشاكل و إجراء مفاوضات لإعادة جدولة الديون الخارجية و ذلك بوضع برنامج التعديل الهيكلي، وهو برنامج قصير المدى إذ يمتد لسنة واحدة.

نستطيع تلخيص ما جاء به هذا البرنامج في النقاط التالية [2] :

- فتح مجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث يتوقف على المجالات الاقتصادية الغير الإستراتجية.
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة والتعميق في التصحيحات الهيكلية للاقتصاد.
- توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.

وعليه فإن هذه السياسة المطبقة مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي بالتالي وافقت عليها بقيمة مالية قدرها 731.5 مليون حقوق سحب الخاصة وخصصت 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي ومن ثم إبرام مختلف اتفاقيات من أجل إعادة جدولة ديونها.

أهم اتفاقيات إعادة الجدولة:

- إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس ماي 1994 تم في هذه العملية إعادة هيكلة الديون المقدرة بـ 400.4 مليون دولار.

[1] ياسمين نوري، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر(بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني 1962- 2012)، **رسالة ماجستير**،جامعة تيزي وزو، كلية العلوم السياسية، 2014 / 2015، ص113 .

[2] حاكم محمد، ، **مرجع سابق** ، ص 66.

- إعادة الجدولة الثانية مع نادي باريس في جويلية 1995م ، وتقدمت للمرة الأولى أمام نادي لندن للحصول على اتفاق إعادة جدولة ديونها، إذ وصلت المبالغ بموجب اتفاقين إلى 7 ملايير و 2.3 مليار دولار على التوالي، وعليه فإن المجموع 14 مليار دولار، في حين ساهمت هذه التمويلات في رفع القيمة إلى 20 مليار دولار من مختلف المؤسسات، حيث ساهمت في تخفيف عبء الديون [1]

الاتفاق الثالث الذي يسمى "اتفاقية الاستعداد الائتماني" الذي يهدف إلى [2]:

- إعادة تجديد دور الدولة وتعزيز فعاليتها في الاقتصاد.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية ومنحها أهمية كبيرة.
- تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة وكذلك الحقوق الجمركية.

من خلال هذه المفاوضات المبرمة مع الهيئات الدولية، مكنت من تخفيض فوائد الديون الخارجية، فقد انخفض في عام 1995 إلى 42%، وإلى 29% في عام 1996 ، 29.2 % عام 1997. ولو نقارنها مع عائدات الصادرات فإن جاري الديون قد انخفض من 317.5% في 1994 ، إلى 297.2% في 1995 و 241% في 1996 و 201.6% سنة 1997 [3].

يمكننا القول إن إعادة هيكلة جدولة الديون الخارجية وتنفيذ مختلف الاتفاقيات قد ساهمت في تخفيف حدة الأزمة وتحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني، خاصةً في معالجة مشكلة الديون. كما أسهمت في تحسين رصيد ميزان المدفوعات من خلال زيادة عائدات التصدير، وذلك عبر تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل توظيف رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر.

---

[1] علي طهراوي دومة، تقييم مسار خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، **مذكرة لنيل شهادة ماجستير**، جامعة دالي براهيم، 2009 / 2010، ص 142.

[2] ياسمين نوري، **مرجع سابق** ،ص 116.

[3] عبد المجيد بوزيدي، **مرجع سابق** ، ص 27 .

د. برنامج التعديل الهيكلي (31 مارس 1995 – 01 أفريل 1998)

على الرغم من الإصلاحات التي بدأت من نهاية الثمانينات واستمرت حتى منتصف التسعينات لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المزرية، وقعت الجزائر اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في بداية عام 1994. كان هذا البرنامج قصير المدى، دام لمدة عام واحد، وهدف إلى إعادة النظر في وتعديل السياسة الاقتصادية. ومع ذلك، تم توقيع اتفاق آخر في عام 1995 للمصادقة على برنامج التعديل الهيكلي متوسط المدى، الذي شمل المحاور التالية:

1- **السياسة النقدية :**

تهدف السياسة النقدية من خلال برنامج صندوق النقد الدولي لتحديد معدل الكتلة النقدية، كما تم تحسين من أدوات السياسة النقدية، بإدخال نظام الإحتياط القانوني الإجباري سنة 1994 لتنمية الإمكانيات مراقبة السيولة النقدية، كما تم إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية، وهذا بشكل مزايدات على القروض لسحب أرصدة البنوك، كأداة رئيسية للتحكم في عرض النقود والعمل على تسهيل عمليات السوق المفتوحة سنة 1996.[1]

2- **تحرير التجارة الخارجية** :_يدأ برنامج تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي ، جسده أولا قانون 88 – 29 تم دعمه من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1990 أن يتم تخفيض الرسم الجمركي من 60% إلى 45% في 01 جانفي 1997 [2].

[1] حجاج نفيسة، أثر الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة 1995 – 2000، **مذكرة لنيل شهادة الماستر**، جامعة ورقلة، 2000 / 2001، ص 19.

[2] كسرى مسعود،"خوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق"،**أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه**، جامعة الجزائر،2004 / 2005، ص 99.

3 – **تحرير الأسعار :**

قد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة ما يقارب 20 % تماشيا مع الأسعار العالمية 1994و 1996م، في حين أنها كانت أسعار مدعمة من قبل الدولة بنسبة 5% من الناتج الداخلي الإجمالي [1].

4– تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية:

ففي البداية كان إصلاح القطاع العمومي بإصدار قانون رقم 88 – 01 الذي أعطى المؤسسات الإقتصادية الإستقلالية القانونية والمالية وخلق بيئة جاذبة للإستثمار الوطني والأجنبي ويشمل البرنامج على ما يلي [2]:

- وضع قانون إستثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية 1994.
- توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية.
- الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية، ومشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية في حدود 49%.
- نشر برنامج الخوصصة بـ 250 مؤسسة عمومية خلال 1998 – 1999.

5– السياسة المالية :

إثر تطبيق الدولة لنظام السوق أصبح دور الدولة في تقديم السلع والخدمات العامة محدود، إذ لعبت الميزانية العامة دور رئيسي في عملية تحقيق الإستقرار الكلي، أما من الناحية الهيكلية فقد عززت السلطات قوة الميزانية من خلال إعادة تشكيل النظام الضريبي وإعادة توجيه النفقات وتحسيس شبكة الإستقرار

[1] حجاج نفيسة ، **مرجع سابق** ، ص 21 .

[2] نعيمة أوقاسين،" المؤسسة العمومية الجزائرية والخوصصة"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير**، 2001 / 2002، ص 102 .

الاجتماعي [1]. للإنفتاح نحو العالم الخارجي وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية، وتهيئة البيئة لإستقطاب الأجانب لإستثمار أموالهم في الجزائر ، بهدف بعث الحيوية للمؤسسات العمومية الإقتصادية.

الفرع الثالث: برامج الإنعاش الإقتصادي

أ. برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2005)

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، من الأدوات والسياسات الإقتصادية الهادفة لدفع وتيرة النمو الإقتصادي الجزائري، بحيث أنها تقوم بتدعيم المشاريع القاعدية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية[1] . وتدارك التأخر المسجل منذ بداية الأزمة الإقتصادية حيث خصص لهذا البرنامج قيمة مالية تقدر ب 525 مليار دينار يضاف إلى الإنفاق العمومي، يهدف إلى تكملة برامج مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرنامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية [2]، وأهم ما جاء به هذا البرنامج لتحسين الظروف المعيشية والتنمية المحلية كذلك تنمية الموارد البشرية ومحاولة إنشاء مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي كذلك مكافحة الفقر .

[1] كسري مسعود، **مرجع سابق** ، ص 101 .

[2] هواري عامر، قاسم حيزيرية، **مداخلة السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها**، ص62.

الجدول (2) : حصيلة الخوصصة في الجزائر في الفترة 2003-2005

عدد العمليات / نوعية عملية الخوصصة	2003	2004	2005	المجموع
خوصصة كلية	06	09	52	67
خوصصة جزئية أكبر من 50%	01	02	17	20
خوصصة جزئية أقل من 50%	-	02	01	03
استعادة من قبل	08	23	29	60

العمال				
لتنازل عن الأصول لصالح متعاملين خواص	02	15	26	43
شراكة	04	10	04	18
تحويل لصالح هيئات عمومية	12	22	25	59
المجموع	33	83	154	270

المصدر : وزارة الصناعة و المساهمات 2005

يُظهر الجدول أن الجزائر شهدت نشاطًا متزايدًا في مجال الخوصصة بين عامي 2003 و2005، حيث تم تسجيل 270 عملية خوصصة إجمالية. كانت الخوصصة الكلية هي النوع الأكثر انتشارًا، حيث بلغ عدد عملياتها 67 عملية، مع تركيز واضح في عام 2005 بـ 52 عملية. الخوصصة الجزئية الأكبر من 50% جاءت في المرتبة الثانية بـ 20 عملية، بينما كانت الخوصصة الجزئية الأقل من 50% محدودة جدًا بـ 3 عمليات فقط. استعادة المؤسسات من قبل العمال كانت أيضًا شائعة بـ 60 عملية. يلاحظ أيضًا أن التنازل عن الأصول لصالح متعاملين خواص والتحويل لصالح هيئات عمومية كانا نوعين رئيسيين من العمليات.

ت. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009):

بعد إنهاء برنامج الإنعاش الإقتصادي دعمت الدولة الإقتصاد الجزائري، وذلك بوضع برنامج تكميلي لمواصلة إنجازات البرنامج الأول، إذ خصص له غلاف مالي قدره 4202.7 مليار دينار ويتميز هذا البرنامج بإنعاش المجالات التالية [1]:

- تحسين ظروف معيشة السكان، وذلك بوضع مشاريع مرتبطة بالسكن، تحسين العلاج الإستشفائي.
- تطوير المنشآت الأساسية وذلك بترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثها.
- إستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخلق أكثر من 27400 مؤسسة سنة 2008.
- النهوض بقطاع الإتصالات وذلك بتطوير وإدخال التكنولوجيا.
- دعم التنمية الإقتصادية وذلك بتحفيز النشاطات الإنتاجية (الفلاحة، الصيد....). لكن سجلت هذه الفترة أزمة مالية عالمية وبالتحديد سنة 2008، بالإضافة إلى الإجراءات الجديدة التي جاء بها القانون التكميلي لسنة 2009 خاصة قاعدة 49/51 بالمائة والتي تشترط نسبة مشاركة الرأسمال الأجنبي في حدود 49%.

[1] نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010" ، **الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، ع9 ،2013، ص4.

الجدول (3) : عدد عمليات الخوصصة في الجزائر خلال الفترة 2001 / 2009

عدد عمليات الخوصصة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2009/2008	المجموع
المجموع	06	05	20	58	113	116	110	36	464

Source :Tebani Amel; Privatisation des entreprises publiques économiques en Algérie :Edtion Belkeise :Alger :2011 :p194.

يشير الجدول إلى أن الجزائر قامت بتنفيذ 464 عملية خوصصة خلال الفترة من 2001 إلى 2009. شهدت عمليات الخوصصة تصاعدًا ملحوظًا مع مرور الوقت. في البداية، كانت الوتيرة بطيئة جدًا في عامي 2001 و2002، حيث سُجلت 6 و5 عمليات فقط على التوالي، مما يعكس تبنيًا حذرًا لسياسات الخوصصة في تلك الفترة. بحلول عام 2005، ارتفع عدد العمليات إلى 113 عملية، وهو ما يشير إلى تحول في السياسة الاقتصادية وتوجه أكبر نحو تحرير المؤسسات العمومية. واصل هذا الزخم في السنوات التالية، حيث بلغ عدد العمليات 116 في عام 2006 و110 في عام 2007. ومع ذلك، شهدت الفترة 2008-2009 تباطؤًا نسبيًا، حيث تم تنفيذ 36 عملية فقط، مما قد يعكس إعادة تقييم أو مراجعة لسياسات الخوصصة أو تأثرًا بالعوامل الاقتصادية الأخرى.

ج – برنامج توطيد النمو الإقتصادي :

يهدف هذا البرنامج لوضع الإستثمارات العمومية في الفترة الممتدة ما بين 2010 – 2014 من النفقات 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار يتضمن هذا البرنامج [1]:

- استكمال المشاريع والأشغال الكبرى في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار ما يعادل 130م/دولار .
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري. وقد خصص كذلك مبلغ لخلق ثلاث ملايين منصب شغل إلى غاية 2014 وقد تم توفير ما يقارب 600.000 منصب شغل سنويا وتخفيض نسبة البطالة بحدود 9 %.

من خلال هذه البرامج يمكن القول أنّها تعتبر برامج إنمائية تساهم في استمرار دعم السياسة الإقتصادية وهي تهدف لإسترجاع التّأخر الذي كان يمس تقريبا جميع القطاعات، فبعد مرور هذه الفترة (2001–2014) مكنت من تحقيق العديد من الإنجازات منها التخفيف من أزمة السكن، البنية التحتية الصحة، إلا أنّها لم تستطع تغيير الهيكل الإقتصادي وتنويعه فهو لايزال يعتمد على الريع البترولي فالإقتصاد الجزائري يعتمد فقط على البحبوحة المالية الناتجة عن إيرادات المحروقات.

[1] صالحي مخناش، "تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001–2014"، **أبحاث المؤتمر الدولي**، مارس 2013، ص 70.

الجدول (4) : وضعية حساب الخزينة" الموارد الناجمة عن الخوصصة" للفترة الممتدة من 2001-2009 المبلغ بالمليون دينار .

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
الإيرادات	0	0	0	202.6	2497.6	6161.6	30765.6	32494.3	8235.4	80357.3
النفقات	0	0	0	0	0	158.2	315.7	381.7	1019.5	1875.1

المصدر: بن نعمون حمادو ، "تقييم برنامج خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر" ، **مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية** ، العدد 2 ، ديسمبر 2017 ، ص 175 .

يعكس الجدول إيرادات ونفقات الخزينة الجزائرية الناتجة عن عمليات الخوصصة للفترة الممتدة من 2001 إلى 2009. يمكن تحليل البيانات كما يلي:

1. الإيرادات من الخوصصة :

- البداية البطيئة (2001-2004): لم تحقق الجزائر أي إيرادات من الخوصصة في الفترة من 2001 إلى 2004، مما يعكس تبنيًا حذرًا أو غيابًا تامًا لعمليات الخوصصة في هذه السنوات.

- الزيادة التدريجية (2005-2007): في عام 2005، بدأت الجزائر بجني الإيرادات من الخوصصة، حيث بلغت 6,161.6 مليون دينار، تلاها زيادة ملحوظة في 2006 و2007 مع إيرادات بلغت 30,765.6 مليون دينار في 2006 و32,494.3 مليون دينار في 2007. هذه الفترة تعكس توجهًا حكوميًا نحو تسريع عمليات الخوصصة.

– التراجع في 2008–2009: رغم تحقيق إيرادات كبيرة في 2007، شهدت الإيرادات تراجعًا في 2008 إلى 8,235.4 مليون دينار، واستمرت في الانخفاض في 2009 إلى 8,035.7 مليون دينار. قد يعكس هذا التراجع انتهاء موجة رئيسية من الخوصصة أو تباطؤ النشاط الاقتصادي.

2. النفقات :

– التصاعد التدريجي: بدأ تسجيل النفقات في عام 2005 بنحو 158.2 مليون دينار، وزادت تدريجيًا في السنوات اللاحقة، حيث بلغت 315.7 مليون دينار في 2006 و381.7 مليون دينار في 2007. في عام 2009، وصلت النفقات إلى أعلى مستوياتها، مسجلة 1,019.5 مليون دينار.

– الزيادة الحادة في 2009: نلاحظ زيادة كبيرة في النفقات في 2009، حيث بلغت 1,875.1 مليون دينار، مما يشير إلى ارتفاع تكاليف إدارة أو إعادة هيكلة المؤسسات المخصخصة أو استثمارات أخرى ذات صلة.

3. الوضعية العامة :

– إيرادات أعلى من النفقات : بشكل عام، كانت الإيرادات الناتجة عن الخوصصة خلال هذه الفترة أعلى بكثير من النفقات، مما يشير إلى أن عمليات الخوصصة ساهمت في دعم الخزينة العامة.

– فترة الذروة (2006–2007): كانت هذه الفترة هي الأبرز من حيث إيرادات الخوصصة، حيث سجلت أعلى الإيرادات مقارنة ببقية السنوات، ما قد يعكس تنفيذ أكبر عمليات خوصصة خلال هذه الفترة.

شهدت الجزائر تطورًا تدريجيًا في عمليات الخوصصة من حيث الإيرادات والنفقات، حيث بدأت الإيرادات الفعلية في الظهور في عام 2005 وبلغت ذروتها في 2006–2007. النفقات المرتبطة بالخوصصة ارتفعت تدريجيًا، وازدادت بشكل ملحوظ في 2009، مما قد يعكس نفقات إضافية مرتبطة بإعادة هيكلة المؤسسات أو استثمارات جديدة.

المطلب الثالث: تقييم التجربة الجزائرية في خوصصة القطاع العام

- إن الإنخفاض الحاد في مداخيل الدولة ابتداء من النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي ، جراء انهيار أسعار البترول ، أجبر الجزائر على التوقف عن تسديد ديونها الخارجية واضطرها سنة 1994 للخضوع لشروط صندوق النقد الدولي حتي تتمكن من إعادة جدولة ديونها و الخروج من حالة الإختناق المالي الذي كانت تعيشه، و من بين أهم هذه الشروط كان ضرورة غلق المؤسسات العمومية الخاسرة ، تسريح العمال و الشروع في تطبيق سياسة الخوصصة التي ظهرت أولى النصوص القانونية المؤطرة لها في سنة 1995.
- لكن حصيلة الخوصصة في بدايتها كانت هزيلة للغاية نتيجة حالة عدم الإستقرار السياسي والأمني الذي عاشته البلاد، إضافة إلى غياب إرادة سياسة حقيقية للمضي في تطبيق برنامج الخوصصة إلى أخره الذي لم يطبق إلا إمتثالا لضغط المؤسسات المالية الدولية [1].
- ومع صدور قانون الخوصصة لسنة 2001 الذي تضمن العديد من التسهيلات وسع من نطاق الخوصصة لتشمل كل القطاعات الإقتصادية بدون استثناء، حقق برنامج الخوصصة بعض النجاحات إلا أنه لم يمس إلا عددا متواضعا من المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة فقط مع بقاء معظم المؤسسات الكبيرة تحت سيطرة القطاع العام.
- و لكن بعد تحسن الأوضاع المالية للجزائر و عودة التوازنات الكلية نتيجة الإرتفاع الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وقيام الجزائر بتسديد كامل ديونها الخارجية، بدأ تراجع عن سياسة كانت البداية بصدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي ألغى الخوصصة الكلية لفائدة المتعاملين

[1] ناصري راضية، تقييم سياسة الخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير**، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008 / 2009، ص 108.

الأجانب وإعطاء الدولة الجزائرية حق الشفعة عند بيع المستثمر الأجنبي حصته في المؤسسات العمومية المخوصصة، ومن منذ ذلك التاريخ لم تسجل أية عملية خوصصة على الرغم من أن عدد المؤسسات العمومية بمختلف الأحجام و الأنواع، مازال يعد بالآلاف

- و الأكثر من ذلك فمنذ سنة 2011 قامت الحكومة بعدة عمليات تأميم ، سواء لمؤسسات عمومية سبق خوصصتها أو مؤسسات خاصة تابعة لمتعاملين جزائريين أو أجانب ، باستعمال الشفعة الذي جاء به القانون السابق. لكن في مقابل فشل عملية الخوصصة بالمفهوم الضيق، أي نقل ملكية المؤسسات العمومية للقطاع الخاص [1].
- حققت الخوصصة بالمفهوم الواسع أو ما أصطلح على تسميتها بالخوصصة من الأسفل ، نجاحا نسبيا بزيادة حصة القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري و زيادة عدد مؤسساته.
- وبحلول سنة 2014 و الإنخفاض الحاد الذي عرفته أسعار البترول و تراجع إيرادات الجزائر من العملة الصعبة بأكثر من النصف بدأ الحديث مجددا عن سياسة الخوصصة و كانت أول إشارة رسمية لذلك ما جاء به قانون المالية لسنة 2016 [2]
- و في هذا السياق يتضح أن إعادة بعث برنامج و ضمان نجاحه يتطلب تصميم برنامج خوصصة حقيقي يشمل كل المؤسسات العمومية التي تملك هيكلا ماليا سليما و تمارس نشاطات تنافسية، ويكون ذلك سواء بخوصصتها جزئيا، بالشراكة مع رأس المال المحلي أو الأجنبي بحثا عن الكفاءة و نقل التكنولوجيا، أو كليا عندما يكون ذلك ممكننا، على أن تحاط هذه العمليات بالشفافية الكاملة و تلغى كل الخوصصة .

[1] صافي عبد القادر،" سياسات الخوصصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية : حالة الجزائر"،**أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه**، جامعة الجزائر، 2008 / 2009، ص 112.

[2] صالحي مخناش، **مرجع سابق** ، ص 77.

المطلب الرابع : العراقيل والصعوبات التي تواجه الخوصصة وتقييم مسارها في الجزائر

هناك عدة عراقيل وصعوبات تجعل سير الخوصصة صعباً حاولنا تلخيصها فيما يلي :

1- صعوبة إقناع الأفراد بأهمية الخوصصة ، و علاقتها بالتنمية الإقتصادية ، لتلافي المعارضات الشديدة، تواجه الحكومة من قبل بعض البيروقراطيين الذين لا يريدون أن تتقلَّص مصالحهم الخاصة كالامتيازات الممنوحة لهم من قبل الدولة، أو هؤلاء الأفراد الذين يجهلون جدوى الخوصصة.

2- غالباً ما تتخذ الإدارة الخاصة بالمؤسسات والموظفين موقفاً معارضاً لعمليات الخوصصة؛ حيث يسعى المسؤولون فيها إلى اقتراح برامج هيكلية لمعالجة الوضع الذي تتردى فيه المؤسسة، فإذا اتخذت الدولة قرار الخوصصة يحاول هؤلاء تعطيل تنفيذه بعلة وجود عراقيل متنوعة، لا سيما عدم موافقة الموظفين على تحويل إدارة المؤسسة إلى القطاع الخاص .[1]

3- سوء اختيار المؤسسات المرشحة لعملية الخوصصة؛ فلقد قُدرت تكلفة تطهير 249مؤسسة بين 1994 و 1999أكثر من 800مليار دينار جزائري حسب الأوساط المالية الدولية، و 1000مليار دينار جزائري حسب السيد "**عبد الكريم حرشاوي** - "وزير المالية السابق-" ، وهذا في ظرفٍ يفوق 11عام. إلا أنها لم تكن لها جدوى؛ ويرجع ذلك إلى سوء اختيار المؤسسات المؤهلة للخوصصة، وهي المؤسسات القادرة على العمل في ظل المنافسة، وليس عرض مؤسساتٍ عاجزة تؤدي بالمشتري إلى النفور في وسطٍ اقتصادي يسود فيه القطاع العام على مختلف الأنشطة الاقتصادية . [2]

4- يعتبر الافتقار إلى سوقٍ مالية واسعة من أهم المعوقات أمام عملية الخوصصة .

---

[1] موسى سعداوي ، **مرجع سابق** ، ص ص 279، 280 .

[2] **نفس المرجع** ، ص 280 .

5- المشكلة الأمنية التي كانت السبب الأساسي لتوقُّف 125ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن النشاط، وتسريح آلاف العمال، كما أنها كانت السبب في تخوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الجزائر.

6- يمثل كل من نقابة العمال ومديري المؤسسات العمومية والحكومات السياسية ذات الطابع الوطني والاجتماعي أهم معارضٍ للخوصصة. [1]

7- يؤكد أغلب المحللين الاقتصاديين أن السبب الرئيسي لبطء تنفيذ الخوصصة في الجزائر هو انعدام الإرادة السياسية اللازمة، وسيطرة السياسة على الاقتصاد.

8- تناقضات فيما يخص قانون الخوصصة حسب المادة الثانية من القانون رقم 95المؤرخ في 26أوت 1995 المتعلِّق بخوصصة المؤسسات التي تنتمي إلى القطاعات التنافسية، واستبعدت هذه المادة قطاعاتٍ كاملة من الاقتصاد، ولاسيما المالية، الطاقة .[2]

9- صعوبات إيديولوجية المترسخة في ذهنية الشعب الذي يعتبر المؤسسات العمومية ملك له ، بالإضافة إلى ثقافة مجانية الخدمات .

10-عدم الإستقرار الحكومي وتغير السلطات السياسية (الوزارات) ، في هذا الإطار تعاقبت في الجزائر خلال الفترة (1990 -2003) نحو 18حكومة وأكثر من 500 وزارة ، الشيء الذي أعاق عممية الخوصصة و جعلها غير مستقرة ، و عدم الإستقرار هو نتيجة مباشرة لفقدان كل رؤية سياسية مترابطة وواضحة للعلمية الإقتصادية التي ترتبط بالحياة السياسية و تؤثر في قرارات الخوصصة ما شكل تأخرا في تنفيذ برامج الخوصصة[3].

---

[1] **نفس المرجع** ، ص 182 .

[2] **نفس المرجع** ، ص 183 .

[3] محمد ساحل، اتجاهات الخوصصة في البلاد العربية حالة الجزائر، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير**، جامعة الجزائر 3، 2013 / 2014 ، ص 189 .

11- معوقات قانونية والتي اعتبرها بعض المختصون معيقا لعملية التحرير الإقتصادي و لإقتناء المؤسسات العمومية من طرف المستثمرين الخواص الوطنيين و الأجانب . خاصة ما تعلق بأن الممتلك الجديد للمؤسسة ليس له الحق في تغيير نوع النشاط الذي تمارسه المؤسسة أي هدفها الإجتماعي من دون موافقة الدولة خلال فترة أدناها خمس سنوات من ذلك أيضا ما تنص عليه المادة 6 من الأمر 95.22 من احتفاظ الدولة بسهم نوعي هدفه إرغام المتملك الجديد خلال مدة أقصاها خمس سنوات على عدم تغيير أنشطة المؤسسة و عدم إنهاء أنشطها و كذلك عدم حملها ، كما تجبره على الدفع العاجل لمبلغ الوحدة الإنتاجية أو الأصول.[1]

12-أغلب المؤّسسات العمومّية عاجزة مالّيا، وتعاني من تراكم القروض المصرفّية و الديون إتجاه الخزينة العمومّية، لذا لجأت الّدولة إلى تطهيرها مالّيا قبل القيام بخوصصتها، لأنه من الصعب إيجاد مشترين المؤّسسات مثقلة بالّديون .[2]

13- عدم ملائمة النظام البنكي الجزائري ، وانعدام سوق مالية فاعلة و قادرة على جذب رؤوس الأموال .

14-صعوبات ذات طابع إداري ، كغياب الشفافية و طول و تعقيد الإجراءات الإدارية .

15-غياب الإدخار المالي (رؤوس الأموال) لإقتناء أسهم المؤسسات العمومية القابلة للخوصصة من طرف الأشخاص والمستثمرين المحليين .

16-تفشي ظاهرة الإقتصاد الموازي و تفشي العبء الضريبي.

17-إضافة إلى وجود تناقضات فيما يخص قانون الخوصصة حسب المادة الثانية من القانون رقم 95المؤرخ في 26أوت 1995المتعلق بخوصصة المؤسسات التي تنتمي إلى

[1] **المرجع السابق** ،ص 190 .

[2] Abdelmadjid BOUZIDI, ***25 Questions sur le mode de fonctionnement de l'économie Algérienne***, Alger, 1988, P46.

القطاعات التنافسية، واستبعدت هذه المادة قطاعات كاملة من الاقتصاد، ولاسيما المالية، الطاقة [1]

18- "تطبيق إصلاحات جوهرية وحقيقية في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإدارية والقانونية والتنظيمية لأجل تهيئة المناخ المناسب والصحي لجذب الإستثمار والمستثمرين لشراء مؤسسات القطاع العام المعروضة للخوصصة عبر قناة الأسواق المالية .

19-ضرورة تطوير الأسواق المالية العربية القائمة و إنشاء أخرى حتى يتم تداول الأسهم باسعار منطقية وبالشفافية المطلوبة وبالسرعة المناسبة ."[2]

20-راوح مسار الخوصصة مكانه، إذ لم تنجح الدولة في خوصصة سوى حوالي 400 مؤسسة اقتصادية عمومية من مجموع 1400، كما تخلت مرارا عن التنازل عن أبرز الشركات على رأسها البنوك والتأمينات و الفنادق، و تبقى حالتي القرض الشعبي و اتصالات الجزائر أهم ملفين يبرزان ضبابية الخيارات المعتمدة من قبل الدولة في مجال الخوصصة .[3]

21- تطبيق سياسة التثبيت عن طريق تثبيت الأجور للحد من التضخم تؤدي إلى نقص الإدخار وبالتالي نقص المدخرين الذين بإمكانهم شراء أو المشاركة في شراء المؤسسة، وعليه فإنه من الصعب تطبيق الإصلاحات في حالة عدم الاستقرار.[4]

---

[1] نسيمة امال حيفري ،سياسة الخوصصة و آثارها في إدارة المرافق العمومية ،**مجلة المستقبل للدراسات القانونية و السياسية** ، العدد الثاني ، جانفي 2018 ص 118 .

[2] عبد اللطيف بلغرسة .صالحي صبرينة، سياسة خصخصة مؤسسات القطاع العام العربي عبر قناة اسواق المالية العربية –المبررات وشروط النجاح من خلال بعض التجارب– ، **مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية** ، جامعة عنابة ،العدد 2008/01 .

[3] عبدلي حميدة ، عراقيل الخوصصة في التجربة الجزئرية بطء المسارأم فشل البرنامج ؟ ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الجزائر، ص 300.

[4] سولاف بن الشيخ ، مستقبل خوصصة القطاع العام في الجزائر ، دراسة إستشرافية ، **مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي** ، علوم إقتصادية ، تخصص إقتصاد عمومي و تسيير مؤسسات ، 2015/2014 ، ص 56 .

22- تردد واضح و تناقض لدى المقررين كون كل مسؤول يريد تحميل عملية تنفيذ الخوصصة إلى من سيأتي بعده و هكذا ، حتى أن الأمر يكاد يصبح من صلاحيات الرئيس و ليس من صلاحيات الحكومة [1].

وحتى تنجح الخوصصة ويتم تحقيق الإستفادة القصوى من آثارها الإيجابية و التقليل من آثارها السلبية، يتعين وجود شروط تتهيأ من أجل ذلك أهمها: تهيئة الرأي العام للقيام بالخوصصة، تهيئة المناخ العام لتنفيذ برامج الخوصصة، تدني مستويات الفساد، تطوير السوق المالية ، والتخفيف من الأثر الإجتماعي للخوصصة.

المطلب الخامس : أوجه التشابه و الاختلاف بين تجارب دول العربية للخوصصة

أولا – أوجه التشابه:

أدى الإعتماد على القطاع العام كمحرك للنمو الإقتصادي خلال فترة ليست بقصيرة امتدت في معظم الدول العربية إلى أواخر الثمانينات إلى تعاظم سيطرة المؤسسات العامة على إقتصاديات هذه الدول وإخضاعها لهيمنتها. وقد حدث ذلك نتيجة للإعتقاد الذي ساد في إطار الإستراتيجية الشمولية التي كانت متبعة بأن آلية السوق ونظام الأسعار لا يمكن لهما القيام بتخصيص الموارد بكفاءة وأن القطاع الخاص ليست لديه القدرة على المساهمة بفاعلية في تطوير القاعدة الإنتاجية وتوفير مستلزماتها.

ولذلك، فإن من الأمور التي نادت بها الاستراتيجية وأولتها أهمية كبيرة هو الإرتكاز على التخطيط وفي هذا الخصوص، رأت الإستراتيجية أن عملية التنمية ما هي إلا نتيجة لخطوات وسياسات مدروسة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها مسبقاً، وليست نتيجة لعوامل السوق التنافسية. فالتخطيط التنموي، حسب هذه الإستراتيجية، يشمل تنظيم العمليات الإنتاجية، واتخاذ القرارات الإستهلاكية المتعلقة بالسلع والخدمات التي

[1] شبايكي سعدان ، معوقات الخوصصة في الجزائر ، **مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية** ، العدد 15 ، ديسمبر 2006 ، ،ص 151.

توفرها الدولة، وتوزيع الموارد المتاحة للإستثمار بين القطاعات المختلفة، ووضع وتنفيذ السياسات المالية والنقدية وسياسات الأجور والأسعار. ولقد أدت تلك الإستراتيجية إلى تعاظم دور القطاع العام وهيمنته على النشاط الإقتصادي، الأمر الذي قاد إلى تفشي القيود الإدارية في شتى مجالات الإقتصاد.

فعلى سبيل المثال، كان القطاع العام في مصر ينتج في أواخر الثمانينات قرابة 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 55 في المائة من الناتج الصناعي، ويسيطر على 80 في المائة من إجمالي عمليات الإستيراد والتصدير وعلى حوالي 90 في المائة من النظام المصرفي والتأمين. وفي عام 1991 بلغ عدد الشركات التابعة للقطاع العام قرابة 400 شركة تستقطب نحو 35 في المائة من إجمالي العمالة المصرية.

وفي الأردن، بلغت نسبة مساهمة القطاع العام حوالي 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1997 وقد تركز نشاط المؤسسات العامة في قطاعات التعدين والمحاجر، والكهرباء والمياه، والنقل والمواصلات حيث بلغت مساهمة المؤسسات العامة فيها حوالي 89 في المائة و 77 في المائة و 89 في المائة على التوالي.[1]

سعت جميع البلدان الثلاثة إلى تخفيف العبء عن الخزينة العمومية من خلال تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإيرادات، كما أنها اعتمدت على استراتيجيات الخوصصة كوسيلة لتحسين الأداء المالي .

وقد أبرزت التجارب أن أداء القطاع العام في معظم الدول العربية كان دون المستوى المتوقع، إذ كانت غالبية مؤسساته تتكبد خسائر كبيرة نظرا لتدني إنتاجيتها وربحيتها، وتعاني من انخفاض شديد في نسبة

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، "فصل العاشر تطورات و انجازات الخصخصة في الدول العربية"، **مجلة صندوق النقد العربي**، أبو ظبي، 2003، ص 58.

العائد على استثماراتها ومن ارتفاع مديونيتها، فأصبحت نتيجة لكل ذلك تشكل عبئا ثقيلا على موازنات الحكومات. ويعود تدني إنتاجية وربحية المؤسسات العامة إلى عدة عوامل منها :

- إنعدام التنافسية في ظل انغلاق الإقتصاد عن الخارج وراء جدران حمائية في شكل قيود جمركية وغير جمركية.
- احتكار القطاع العام للإنتاج والتسويق والتصدير.
- تدخل الحكومات في معظم الأحيان في قرارات هذه المؤسسات وخصوصاً تلك المتعلقة بالتسعير والعمالة والأجور والاستثمار، والقصور الذي تعاني منه الإدارة التنفيذية والرقابة الداخلية
- ضعف الانضباط المالي بسبب سهولة حصولها على تحويلات حكومية وعلى قروض مصرفية.

ولمعالجة تلك الأوضاع عمل عديد من الدول العربية منذ العقد الماضي، ضمن جهود الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها، على وضع وتنفيذ خطط الخوصصة على عدد من مؤسساتها العامة مستهدفة بذلك تحقيق عدد من الأغراض من أهمها :

- رفع كفاءة هذه المؤسسات وتعزيز قدراتها التنافسية ذلك أن خوصصة هذه المؤسسات يؤدي إلى إخضاع نشاطها للآليات السوق بحيث يصبح من اللازم عليها التجاوب مع التطورات في العرض والطلب على منتجاتها، ويتطلب الاستمرار في البيئة الجديدة إحداث تحول جذري في أسلوب عملها وإتخاذ إصلاحات واسعة تعم جميع جوانبها.[1]
- وتشمل هذه الإصلاحات تحسين أسلوب الإدارة بما في ذلك تطوير الإدارة الداخلية وزيادة فعاليتها، وإشراك الإدارات المعنية في اتخاذ القرارات، وتفعيل المساءلة لدى الإدارة التنفيذية مما يساهم في رفع إنتاجيتها وترشيد استخدامها للموارد.

[1] **المرجع السابق** ، ص 159.

- كما تشمل الإصلاحات التي تفرضها آليات السوق تعزيز قدرة هذه المؤسسات على الوصول إلى مصادر التمويل المختلفة في الأسواق المالية المحلية والعالمية من أجل تمويل أنشطتها والتوسع فيها والمحافظة في الوقت نفسه على أعباء ذلك التمويل في المستوى الذي يتماشى مع أوضاعها المالية وجدوى أنشطتها
- في معظم الدول العربية، كان هناك اعتماد كبير على القطاع العام كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي حتى أواخر الثمانينات، مما أدى إلى تعاظم سيطرة الدولة على الاقتصاد .
- تأثرت جميع الدول العربية تقريبًا بأزمات اقتصادية حادة، مما دفعها إلى التفكير في الخوصصة كحل لتحسين الأداء الاقتصادي .
- واجهت جميع الدول تحديات في تنفيذ عمليات الخوصصة، بما في ذلك غياب الشفافية والعدالة في الإجراءات
- ومن الأغراض التي تسعى الدول العربية إلى تحقيقها من خلال خوصصة مؤسساتها العامة المساهمة في إصلاح أوضاعها المالية فقد شكلت المؤسسات العامة مصادر نزيف للموازنات الحكومية من خلال التحويلات المباشرة و أوجه الدعم المختلفة التي وفرتها الموازنات لهذه المؤسسات من أجل الإبقاء عليها وتمكينها من الاستمرار في العمل على الرغم من عدم ربحيتها في الكثير من الحالات. ولذلك، فإن تحويل ملكيتها للقطاع الخاص يستهدف في معظم الأحيان وقف ذلك النزيف وايجاد مصادر إضافية للإيرادات مما يساعد على تحقيق الانضباط المنشود في الوضع المالي للحكومة 1.

[1] محمد ساحل، **مرجع سابق** ، ص 211.

ثانيا – أوجه الاختلاف:

- الالتزام بمبدأ الحفاظ على النشاط و الحفاظ على مناصب الشغل و استمرار المؤسسة و هذا الاختلاف يعد خاصية في الجزائر مقارنة بمصر و الأردن .
- قد تختلف النتائج المالية لكل بلد، حيث يمكن أن تحقق بعض البلدان نجاحًا أكبر في تقليل العجز وزيادة الإيرادات مقارنة بالآخرين.
- تعتبر أثار الخوصصة في البلدان العربية متباينة، و يرجع ذلك لاختلاف الأنظمة الاقتصادية لكل بلد، كما يرجع إلى حداثة أو قدم التجربة.
- تختلف ردود الفعل الاجتماعية على الخوصصة، حيث أن بعض الدول شهدت احتجاجات واسعة بينما كانت الاستجابة في دول أخرى أقل حدة .
- كانت نتائج الخوصصة متباينة بين الدول، حيث حققت بعض الدول نجاحات ملحوظة في تحسين الأداء المالي، بينما عانت دول أخرى من تداعيات سلبية .
- تختلف الاستراتيجيات المتبعة في الخوصصة، حيث اعتمدت بعض الدول على الخوصصة الكاملة بينما اختارت أخرى الخوصصة الجزئية أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص .
- الظروف الاقتصادية والسياسية في كل بلد قد تؤثر على فعالية برامج الخوصصة، مما يؤدي إلى نتائج مختلفة.
- تختلف الأنظمة الاقتصادية بين الدول، مما يؤثر على كيفية تنفيذ الخوصصة ونتائجها. فبعض الدول لديها أنظمة اقتصادية أكثر انفتاحًا من غيرها.

- المغزى من وراء الخوصصة في الجزائر تحقيق جملة من الأهداف تمركزت حول إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص و تخفيف العبء عن الخزينة العمومية، بينما باقي الدول كانت تسعى لتحقيق التنويع الاقتصادي.

الجدول (5): مقارنة الخوصصة في مصر والأردن والجزائر

وحدة المقارنة	البلد		
	مصر	الأردن	الجزائر
قانون الخوصصة وسنته	قانون الخوصصة رقم 203 لسنة 1991	قانون الخوصصة رقم 25 لسنة 2000	قانون الخوصصة رقم 01-04لسنة 2001
الكفاءة التشغيلية	تحسنت الكفاءة في بعض القطاعات، لكن هناك تحديات في قطاعات أخرى	تحسن ملحوظ في الكفاءة التشغيلية بعد الخوصصة	الكفاءة التشغيلية لا تزال تواجه تحديات كبيرة
القطاعات التي ركز على خوصصتها	الاتصالات، النقل، الطاقة، الصناعة	الاتصالات، المياه، الطاقة	الصناعة، الاتصالات، النقل
نسبة الاستثمار	شهدت زيادة في الاستثمارات الأجنبية بعد الخوصصة	زيادة في الاستثمارات الأجنبية والمحلية	الاستثمارات الأجنبية لا تزال محدودة
التوظيف	فقد العديد من العمال وظائفهم بسبب إعادة الهيكلة	بعض الوظائف فقدت، لكن هناك فرص جديدة في القطاع الخاص	فقدان وظائف في القطاع العام، لكن فرص جديدة في الخاص

التأثير الاجتماعي	تأثيرات سلبية على الطبقات الفقيرة	تأثيرات مختلطة، مع بعض التحسينات في الخدمات	تأثيرات سلبية على الفئات الضعيفة
جودة الخدمة	تحسنت في بعض القطاعات، لكن لا تزال هناك شكاوى	تحسنت جودة الخدمات بشكل عام	جودة الخدمات لا تزال بحاجة إلى تحسين
الشفافية والمساءلة	تحسن ملحوظ، لكن لا تزال هناك قضايا فساد	جهود لتحسين الشفافية، لكن التحديات قائمة	قضايا فساد وضعف الشفافية لا تزال موجودة
الأهداف	زيادة الكفاءة، جذب الاستثمارات، تحسين الخدمات	تحسين الكفاءة، زيادة الاستثمارات، تقليل العجز	تحسين الكفاءة، زيادة الإيرادات، جذب الاستثمارات
الأداء المالي	تحسن في الأداء المالي لبعض الشركات	تحسن في الأداء المالي بعد الخوصصة	الأداء المالي لا يزال ضعيفاً في العديد من القطاعات
الإيرادات، الأرباح والتكاليف	زيادة الإيرادات في بعض القطاعات، لكن التكاليف مرتفعة	زيادة الإيرادات، لكن التكاليف لا تزال مرتفعة	الإيرادات لا تزال منخفضة، والتكاليف مرتفعة
الهيئات القائمة على الخوصصة	-مجلس الوزاء -وزارة قطاع الأعمال العام -الشركات القابضة	-الهيئة العامة للإستثمار -الجنة العليا للخوصصة -الشركة الأردنية لتطوير	-وزارة المساهمات و تنسيق الإصلاحات - مجلس مساهمات

	–الشركات التابعة	المشاريع	الدولة –لجنة مراقبة الخوصصة
الصيرفة و البنوك	تحسن في القطاع المصرفي بعد الخوصصة	تطور في القطاع المصرفي مع وجود تحديات	القطاع المصرفي يعاني مشاكل هيكلية
نتائج الخوصصة	نتائج مختلطة مع تحسن في بعض القطاعات	نتائج ايجابية في بعض المجالات لكن مع تحديات	نتائج محدودة مع استمرار المشاكل
الاستنتاجات	الخوصصة كانت خطوة ضرورية لكنها تحتاج إلى تحسين في الشفافية	الخوصصة ساهمت في تحسين الأداء لكن مع وجود تحديات	الخوصصة لم تحقق الأهداف المرجوة بشكل كامل، و تحتاج إلى إعادة تقييم
التحديات	تحديات في التنفيذ و الشفافية	تحديات سياسية و إقتصادية	نتائج محدودة مع استمرار المشاكل

المصدر : من إعداد الطالبة

خلاصة الفصل:

على الرغم من المراحل التي قطعتها مسيرة الخوصصة في الدول العربية، فهي لا تزال تتسم بالضعف فيما يتعلق بالتنفيذ والمجالات التي تغطيها خصوصا إذا ما قورنت مع الدول في المناطق الأخرى كدول أمريكا اللاتينية أو دول أوروبا الشرقية أو دول شرقي آسيا، في الوقت الذي ما تزال فيه نسبة مشاركة القطاع العام في الإقتصاد في الدول العربية من أعلى النسب في العالم

و بالتالي يمكننا أن نقول إن الخوصصة هي طريقة للإصلاح الاقتصادي، اعتمدتها بلدان مختلفة، سواء فرضت أو اتخذت بمحض إرادتها ، للتوفيق بين الحالات المتدهور

خاتمة

بعد دراسة متعمقة لتأثير الخوصصة على الخزينة العمومية في الجزائر مقارنة بتجارب مصر والأردن، توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات تتعلق بالفرضيات الموضوعة في البداية.

– الفرضية الأولى، التي تفيد بأن التجربة الجزائرية لا يمكن اعتبارها نموذجًا ناجحًا للخوصصة مقارنة بالدول العربية الأخرى، تم تأكيدها من خلال النتائج، حيث أثبتت الدراسة أن الجزائر لا تزال تواجه العديد من العقبات مثل البيروقراطية وضعف الآليات الرقابية التي تعرقل نجاح هذه التجربة.

– الفرضية الثانية التي تشير إلى أن تنفيذ الخوصصة بشكل فعال مع وجود آليات تنظيمية صارمة سيساهم في تخفيف العبء على الخزينة العمومية، أثبتت صحتها جزئيًا. فقد بينت التجارب في مصر والأردن أن نجاح الخوصصة مرتبط بتحسين كفاءة المؤسسات وتقليل النفقات، إلا أن هذا الأمر يتطلب بيئة تنظيمية قوية وهو ما تفتقر إليه الجزائر.

– أما الفرضية الثالثة المتعلقة باستخدام عوائد الخوصصة لتخفيف الأعباء المالية على الخزينة العمومية، فقد أثبتت النتائج أنها قد تكون فعالة على المدى القصير، لكنها غير مستدامة على المدى الطويل إذا لم تُرافق بإصلاحات هيكلية شاملة.

– الفرضية الرابعة، التي تشير إلى أن زيادة استثمارات القطاع الخاص في المؤسسات المخوصصة ستقلل من الاعتماد على التمويل الحكومي، تم تأكيدها جزئيًا. إذ أظهرت بعض النجاحات في مصر والأردن، لكن النتائج الجزائرية تبين أن ضعف الاستثمارات الخاصة يعيق تحقيق هذا الهدف.

– أخيرًا، الفرضية الخامسة التي تفترض أن توجيه عوائد الخوصصة نحو تسديد الديون أو تمويل المشاريع التنموية سيساهم في تخفيف الضغوط على الخزينة العمومية، تم إثبات صحتها من خلال تجارب بعض الدول، لكنها لا تزال غير محققة في الجزائر بسبب التحديات الاقتصادية القائمة.

بالتالي، أثبتت الدراسة أن فعالية الخوصصة تعتمد بشكل أساسي على بيئة تنظيمية صلبة، وتوجيه عوائد الخوصصة بشكل استراتيجي ومستدام لتحقيق التخفيف الحقيقي للأعباء المالية على الخزينة العمومية.

أصبحت عمليات الإصلاح الاقتصادي اليوم استراتيجية حتمية للدول العربية التي تعاني من اختلالات متراكمة في مؤسساتها الإنتاجية التي يسيطر عليها القطاع العام. يعتبر إصلاح هذا القطاع عبر نقل ملكيته إلى القطاع الخاص هدفًا رئيسيًا، خاصة في ظل العجز الواضح للقطاع العام عن تحقيق الأهداف التنموية للدولة بكفاءة وفعالية. بعد محاولات متكررة لتصحيح مشاكل القطاع العام، التي ترافقت مع دعمه من خلال القروض والمساعدات دون جدوى تذكر، بدأت بعض الدول العربية تدرك أن قيمة مؤسساتها العامة تعادل تقريبًا حجم الديون المتراكمة عليها أو حتى تتجاوزه.

هذا الدعم المتواصل للمؤسسات العمومية أصبح عبئًا كبيرًا على خزينة الدولة، حيث يستنزف مواردها ويعرقل تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بتطوير قطاعات حيوية مثل الصناعة والزراعة والبنية التحتية. ومع تزايد الفجوة بين ما تحتاجه هذه المؤسسات من تمويل وما تستطيع الدولة تحمله، أصبحت العديد من الدول العربية تفكر بشكل جدي في اتخاذ حلول جذرية لهذه التحديات.

أحد هذه الحلول هو بيع مؤسسات القطاع العام، كليًا أو جزئيًا، من أجل تجميع رؤوس الأموال اللازمة لإعادة استثمارها في مشروعات ذات جدوى إقتصادية. ومن بين أولويات هذه المشروعات، تحقيق الأمن الغذائي من خلال تطوير القطاع الزراعي وتحديثه، سواء عبر إقامة مشروعات جديدة أو تحديث المشروعات القائمة. كما تسعى الدول العربية إلى إعادة توزيع دخلها القومي في مجالات رئيسية أخرى مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية، بهدف تحقيق تحسينات ملموسة في مستوى معيشة المواطنين وزيادة دخول الأفراد.

هذه التوجهات نحو الخوصصة وإعادة هيكلة الإقتصاد تسعى ليس فقط إلى معالجة الأعباء المالية المتراكمة، ولكن أيضًا إلى تعزيز كفاءة الإقتصاد ودعم التنمية المستدامة في المستقبل.

لذلك، فإن الخوصصة بشقيها الهيكلي والتقائي تعتبر علاجاً لابد منه للوضعية غير الصحيحة وغير المتوازنة لمؤسسات القطاع العام في معظم البلدان العربية، من أجل تحويل وضعية إقتصاد أية دول منها يرتكز على نشاط القطاع العام إقتصاد حر تسوده المنافسة ويتعاون فيه القطاع الخاص بشكل أكبر وأفضل من ذي قبل.

إن هذا يعني أنه في الوقت الذي ينجح فيه بلد عربي بتطبيق خوصصة هيكلية ينتج منها كثير من الإنجازات الإيجابية لصالح مجتمعها بشكل خاص، نرى أن بلداً عربياً آخر لا يحبذ تطبيق هذا النوع من الخوصصة، ويركز في الوقت نفسه على تنفيذ برنامج إصلاح إقتصادي وفق خوصصة تلقائية يطمح من خلالها إلى جني ثمار أفضل مما هو الحال في النوع الآخر، ومن ثم فإن شكل النظام الإقتصادي السائد في البلد قبل تنفيذه لإستراتيجية الخوصصة بشكل عام، له تأثيره المباشر في اختيار حكومته لنوع الخوصصة الذي سيترتب على تنفيذه إنعاش إقتصادي للقطاعات المنتجة صناعياً وزراعياً، ثم تجاريا ، فإنه ليس بالشيء المهم تحديد أي نوع من الخوصصة ينبغي تطبيقه في هذا البلد العربي أو ذاك، ولكن الأهم من ذلك كله هو إمكانية معالجة السلبيات العديدة التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة.

لقد استطاعت الجزائر تحقيق نقلة هامة نحو خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، و فتحت مجال أكبر للقطاع الخاص من أجل الإنطلاق في مسار الخوصصة و تجسيد مراحلها.

و لكن مما لا يمكن تجاهله، أنه تميزت الخوصصة في الجزائر بالبطء إن لم نقل بالجمود، و هذا بإجماع جل الأطراف (المؤسسات المالية العالمية، الخبراء الإقتصاديين، الهياكل المنفذة للخوصصة)، و هذا ما يؤكد وجود عوامل أدت إلى هذا البطء ، كالمحيط الإقتصادي الذي لم يهيأ بالطريقة الكافية، و قوانينها التي لا زالت تضع قيودا أمام المستثمرين الخواص، علاوة على المناخ غير الإقتصادي الذي ساهم بشكل واضح و كبير في عرقلة مشروع الخوصصة. إذا مهما تعددت العوامل التي أدت إلى بطء

الخوصصة في الجزائر فإنه لا محال أن هذا البطء ليس في صالح الإقتصاد الوطني و كلما طالت مدة المرحلة الإنتقالية فإن ذلك سؤثر سلبا على مشروع الخوصصة، و بالتالي الإصلاحات الإقتصادية.

ثانيا – التوصيات:

نظراً لأهمية الخوصصة في معالجة المشاكل المالية والاقتصادية، ووضع أسس سليمة للإصلاح الإقتصادي، فإن هذه الأهمية يجب أن تترجم إلى خطة عمل واضحة وشاملة. لتحقيق الأهداف المرجوة من الخوصصة في الجزائر، من الضروري إجراء إصلاحات واسعة وموازية تشمل تقليص دور الدولة في الإقتصاد الوطني، وإعادة النظر في سياسات التوظيف في القطاع العام، وتقليص الدعم الحكومي، ومعالجة التشوهات الإقتصادية في السوق.

بناءً على التحليل السابق، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات والسياسات التي يُعتقد أنه، في حال اتباعها، يمكن التغلب على العديد من المشكلات والصعوبات التي تواجه الخزينة العمومية، مما يساهم في تحسين الأداء الإقتصادي بشكل عام. وتتمثل هذه التوصيات والسياسات في النقاط التالية:

1- تقليص دور الدولة في الاقتصاد: تعزيز دور القطاع الخاص في الإقتصاد من خلال تقليص تدخل الدولة، وتحرير بعض القطاعات من الهيمنة الحكومية.

2- إصلاح نظام التوظيف في القطاع العام: إعادة هيكلة نظام التوظيف في القطاع الحكومي، وتحفيز الإنتقال إلى التوظيف في القطاع الخاص لزيادة الكفاءة الإنتاجية.

3- تقليل الدعم الحكومي: إعادة تقييم سياسات الدعم الحكومي بشكل يضمن توجيه الدعم إلى الفئات المستحقة وتقليل الأعباء المالية على الخزينة العامة.

4- إصلاح التشوهات الإقتصادية: تبني سياسات لتحرير السوق وإزالة القيود التي تعيق المنافسة الحرة، بما في ذلك تعزيز الإطار القانوني والتشريعي لضمان بيئة استثمارية مستقرة.

5- تحسين الشفافية والمساءلة: تعزيز الشفافية في عمليات الخوصصة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها، وتقوية أنظمة الرقابة والمحاسبة لضمان استغلال أمثل للموارد.

6- إعادة هيكلة القطاعات الحيوية: تشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل الصناعة والطاقة والزراعة، وتوجيه عائدات الخوصصة نحو تطوير البنية التحتية وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية.

7- من الضروري أن ترفع الدولة يدها عن المشروعات التي تم خوصصتها بشكل كامل، سواء إداريًا أو ماليًا، حتى تتمكن هذه المشروعات من الاعتماد على نفسها وتطوير خطط مستقبلية مستقلة. في الوقت نفسه، يجب أن يبقى للدولة دور مهم في وضع ورسم السياسات العامة لكافة القطاعات الإقتصادية، إلى جانب الإشراف والرقابة على أدوات ممارسة النشاط الإقتصادي لضمان التوازن والنزاهة في السوق.

8- إضافةً إلى ذلك، ينبغي العمل على إعداد وتنفيذ برامج إعلامية تهدف إلى تهيئة الرأي العام لقبول عملية الخوصصة، مع ضرورة توفير تغطية إعلامية شاملة توضح أهداف هذه العملية وتفاصيلها، وتأثيرها المتوقع على المواطنين والمجتمع. النجاح في الخوص صة يتطلب تهيئة شعبية واسعة، حيث يجب أن تتبنى الحكومة هذه العملية بشكل شفاف وتوضح الفوائد الإقتصادية المرجوة منها، مع التأكيد على أن الجميع يجب أن يساهم في إنجاح هذه العملية كجزء من مشروع إصلاح إقتصادي شامل.

9- وبما أن برامج الخوصصة تهدف إلى توسيع قاعدة الملكية وتحقيق أهداف وطنية طموحة، فمن المهم أن تشارك جميع الجهات بفعالية في دعم هذه العملية والإسهام في تحقيقها، لضمان تحقيق نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد الوطني والمجتمع.

10- التدرج في التنفيذ: يجب تنفيذ الخوصصة بشكل تدريجي ومتابعته وتقييمه باستمرار، حيث يمكن أن يؤدي التنفيذ المفاجئ وغير المحسوب إلى نتائج سلبية تؤثر على الاقتصاد الوطني.

11- المرحلية في انسحاب الدولة: ينبغي أن تنسحب الدولة بشكل تدريجي من إدارة وتشغيل المؤسسات الخدمية والإنتاجية، مع نقل إدارتها إلى القطاع الخاص، وذلك حسب الضرورة.

12- إعادة هيكلة القطاعات: يجب إعادة هيكلة بعض القطاعات وفصل الأنشطة المساندة، واستكمال التجهيزات الفنية للمرافق والمؤسسات قبل عملية التمليك.

13- تطوير الأسواق المالية: يتعين تطوير الأسواق المالية واستخدام تجارب البلدان الناجحة في الخوصصة كدروس لتجنب المشكلات الاقتصادية.

14- تهيئة المناخ اللازم: يجب تهيئة بيئة مناسبة لتنفيذ برنامج الخوصصة، بما في ذلك برامج تدريبية لدعم المواطنين في الأنشطة الإقتصادية وتكوين المؤسسات الخاصة.

15- إزالة القيود والمعوقات: يجب رفع القيود التي تحد من دور القطاع الخاص، بما في ذلك تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص والإجراءات الجمركية، وتقديم الضمانات والتشجيع للمستثمرين المحليين والأجانب، وتفعيل دور الغرف التجارية.

اتباع هذه السياسات والإصلاحات الشاملة سيساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة وتحسين الأداء المالي والاقتصادي للدولة. إصدار قانون خاص بعمليات الخوصصة، وهذا يتطلب تجميع ومراجعة كافة القرارات واللوائح ذات العلاقة بالخوصصة، وإدخال التعديلات اللازمة عليها وإعداد مشروع قانون شامل للخوصصة يطبق في جميع القطاعات الإقتصادية المختلفة القابلة للخوصصة.

توصيات خاصة بالجزائر:

1- الإصلاح الاقتصادية المتكامل: يجب أن يتم التركيز على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بشكل شامل، بحيث تُعتبر الخوصصة جزءًا من سلسلة من الإصلاحات الضرورية، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والإصلاح الإداري والتشريعي، لتحقيق اقتصاد قوي.

2- توزيع الأدوار وتحديد الصلاحيات: من الضروري توزيع الأدوار وتوضيح الاختصاصات وتحديد الصلاحيات للهيئات المكلفة بالخوصصة. يُفضل تقليل عدد هذه الهيئات لتحسين التنسيق والفعالية.

3- جذب الإستثمار الأجنبي: يجب تفعيل دور الخوصصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وضع ضوابط ونظم وتشريعات تضمن الأداء الأفضل وتجذب التقنية والخبرة اللازمة للتنمية الاقتصادية.

4- عقود الإدارة: يُنصح باعتماد طريقة عقود الإدارة في خوصصة المؤسسات العمومية، لتسهيل عملية الإدارة وتحسين الأداء.

5- تطوير سوق الأوراق المالية: ينبغي الإسراع في تطوير سوق الأوراق المالية لطرح أسهم للاكتتاب العام بشكل واسع، مما ينشط سوق المال، يجذب مستثمرين جدد، ويحدد قيمة حقيقية للأسهم تعكس كافة البيانات والمعلومات. يعتبر سوق رأس المال عنصرًا حيويًا في نجاح أي برنامج خوصصة.

6- تحسين الشفافية والمساءلة: ضمان شفافية عملية الخوصصة من خلال نشر المعلومات بوضوح، وتطبيق أنظمة محاسبية دقيقة، ومراجعة الأداء بانتظام، لتعزيز الثقة لدى المستثمرين والمجتمع.

7- تأهيل وتدريب الكوادر: التركيز على تدريب وتطوير الكوادر البشرية في القطاع الخاص لضمان إدارة فعالة للمؤسسات التي يتم خوصصتها، وكذلك تحسين مهارات العاملين في القطاع العام للانتقال السلس إلى القطاع الخاص.

8- تعزيز الحوكمة: تبني ممارسات حوكمة جيدة في المؤسسات التي يتم خوصصتها لضمان إدارة فعالة وشفافة، والحد من الفساد وتعزيز نزاهة الأعمال.

9- إعادة توجيه الدعم: تحويل الدعم الحكومي من دعم المؤسسات العامة إلى دعم الفئات الاجتماعية المحتاجة، وتحفيز الابتكار والاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

10 -تحفيز الشراكات العامة والخاصة: تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير مشاريع استراتيجية، وتعزيز التعاون في مجالات مثل البنية التحتية والخدمات العامة.

11-إصلاح النظام الضريبي: تحديث النظام الضريبي لتحسين بيئة الأعمال، وتوفير حوافز ضريبية للمستثمرين، وتبسيط الإجراءات الضريبية.

12-تطوير البنية التحتية: تحسين البنية التحتية الأساسية مثل المواصلات والطاقة والإتصالات لدعم نمو القطاع الخاص وزيادة جاذبية الإستثمار.

13- تحسين البيئة القانونية: تحديث القوانين والأنظمة المتعلقة بالإستثمار والأعمال، وتبسيط الإجراءات القانونية، لتوفير بيئة أعمال أكثر مرونة وفعالية.

بتنفيذ هذه التوصيات، يمكن تعزيز فعالية عملية الخوصصة وتحقيق نتائج إيجابية تدعم التنمية الإقتصادية المستدامة في الجزائر.

ثالثا – آفاق البحث :

إستنادا إلى التحليل الذي ورد ضمن الدراسة وإيمانا منا بأن هناك تواصل في البحث العلمي يمكننا تصور آفاق للبحث من خلال معالجة الموضوعات التالية:

1- استراتيجيات تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص .

2- الخوصصة البنكية في الجزائر، الأهمية و الكيفية .

3- مقارنة تجارب الخوصصة في الدول العربية .

4- تحليل السياسات المالية المرتبطة بالخوصصة .

5- تقييم أثر الخوصصة على كفاءة المؤسسات العامة في الدول العربية: دراسة حالة الخوصصة كأداة لتحسين الموارد المالية: تحليل تجارب الدول العربية .

6- أثر الخوصصة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية: دراسة مقارنة .

7- الخوصصة والشفافية: دراسة حول تأثير الشفافية على نجاح برامج الخوصصة في الدول العربية .

8- تحديات الخوصصة في الدول العربية: دراسة ميدانية حول العوامل المؤثرة .

9- الخوصصة ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية: تحليل تجارب الدول العربية .

10- أثر الخوصصة على سوق العمل في الدول العربية: الفرص والتحديات .

11- الخوصصة والتنمية المستدامة: دراسة حول تأثير الخوصصة على البيئة والموارد الطبيعية .

12- الخوصصة في قطاع التعليم والصحة: دراسة حول تأثيرها على جودة الخدمات في الدول العربية

13- استراتيجيات نجاح الخوصصة: دروس مستفادة من تجارب الدول العربية .

14- الخوصصة والعدالة الاجتماعية: دراسة حول تأثير الخوصصة على الفئات الضعيفة في المجتمع .

15- الخوصصة في عصر الرقمنة: كيف تؤثر التكنولوجيا على عمليات الخوصصة في الدول العربية.

قائمة المراجع

1 – مراجع باللغة العربية:

أولا – الكتب:

1. أبو عامرية، فالح ، **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**، عمان الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2008 .

2. أيوب ، سميرة ابراهيم ، **صندوق النقد الدولي و قضية الاصلاح الاقتصادي المالي، دراسة تحليلية تقيمية** ، مصر، مركز الاسكندرية للكتاب، 2000.

43. بختي ،عبد الحليم ، شريفي، رضا ، مساهمة نظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترالأكاديمي**، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2020 / 2021 .

44. بركان ، كميلية ، شعيني ، نورية ، المركز القانوني للخزينة العامة في الجزائر، **مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق فرع القانون العام**، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016 .

45. بلاف ،عائشة ، محبوس ، ياقوت ، دور الخزينة العمومية في تنفيذ النفقات العمومية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق قسم الحقوق**، تخصص الإدارة عامة ، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2011/2012 .

3. بن حبتور، عبد العزيز صالح ، **إدارة عمليات الخصخصة و أثرها في اقتصاديات الوطن العربي**، كلية الاقتصاد و الادراة، جامعة عمان، 1997.

4. بوخلوة ، باديس ، **الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة**، الأردن ، دار حامد للنشر و توزيع.

5. بوزيدة ، حميدة ، **جباية المؤسسات** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005.

ثانيا – مذكرات :

46. حاكم ، محمد، النظام القانوني للخوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر**، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2014 / 2015 .

47. حجاج ، نفيسة، أثر الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة 1995 – 2000، **مذكرة لنيل شهادة الماستر**، جامعة ورقلة، 2000 / 2001.

6. الحقناوي ، جيهان محمد ، **تجربة مصر و الدول الرائدة في مجال الخصخصة** ، مصر ، دار النهضة العربية، 1998.

48. الحواجرة ، كامل يوسف ، التخاصية الأهداف والمعوقات دراسة تطبيقية في المؤسسات الأردنية، **رسالة ماجستير**، الجامعة الأردنية، عمان، 1998 .

7. الخضراوي ، إبراهيم ،**إدارة الخزينة العامة: النظريات والتطبيقات** ،مكتبة العبيكان2009 . .

8. الخضري، محسن أحمد ،**الخصخصة منهج اقتصادي متكامل لإدارة عمليات التحول إلى القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية**،القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، .

9. الدقوسي ، ايهاب، **التخصيصية و الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية**، مصر، دار النهضة العربية، 1995.

10. دنيدني ، يحي، **المالية العمومية**، الطبعة الثانية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2014.

11. الربيعي ،عبده محمد فاضل ، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية** ، مصر، مكتبة مدبولي، 2004.

12. زاكي، رمزي ، **انفجاز العجز، علاج عجز الموازنة العامة لدولة في ضوء المنهج الانكماشي و المنهج التنموي**، سوريا، دار الهدى للثقافة و النشر، 2000.

49. ساحل ، محمد ، اتجاهات الخوصصة في البلاد العربية حالة الجزائر، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير**، جامعة الجزائر 3، 2013 / 2014

50. ساسي، بوبكر ، دريفي ، محمد ، دور الخزينة في تنفيذ و مراقبة النفقة العمومية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية و الادارية**، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021/ .

13. سحنون ، محمود ، **الاقتصاد النقدي و المصرفي**، قسنطينة، بهاء الدين للنشر.

14. سلامة ، رمزي ، "التجربة البريطانية في الخصخصة، الدروس"، **بحث مقدم إلى المؤتمر المشترك الأول لقطاع الأعمال**، الاسكندرية، 1992.

51. سليم ، رضوان ، السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر، **أطروحة دكتوراه**، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2009 / 2010 .

15. السنوسي، أمال ، **الخصخصة و أثارها الاقتصادية** ، عمان : دار البداية ، ط1 ، 2015 .

16. شحاته ، ابراهيم ، **تحديد متطلبات الاقتصاد المصري في عالم متغير، برنامج للغد**، القاهرة، دار الشرق، 1990.

52. صافي، عبد القادر،" سياسات الخوصصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية : حالة الجزائر"،**أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه**، جامعة الجزائر، 2008 / 2009 .

17. الصاوي ، عبد الدايم أحمد ، **تجربة الانفتاح الاقتصادي و التنمية الصناعية في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992.

18. طارق ، حمادة ، **إندماج وخصخصة البنوك**، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2003 .

53. عازب الشيخ، صفاء ، دور الخزينة العمومية في تنفيذ ميزانية الدولة – دراسة حالة خزينة ولاية ورقلة، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017 / 2018 .

19. عباس ، صلاح ، **الخصخصة**، الإسكندرية، مؤسسة شاب الجامعة ،2003 .

20. عبد الجليل ، السيد أحمد ، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع**، القاهرة، دار النهضة العربية،1993 .

21. عبد الخالق ، أحمد ، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**، مصر، دار النهضة العربية، 1993.

22. عبد المنعم ، محمد ، أحمد فريد، مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي و الاسلامي بين النظرية و التطبيق**، مؤسسة الشهاب الجامعية، 1999 .

23. عبدلي ، حميدة ، **عراقيل الخوصصة في التجربة الجزئرية بطء المسارأم فشل البرنامج ؟** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الجزائر.

24. عطية ، شعبان عبد العاطي وآخرون، **المعجم الوسيط**، مصر، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة ، 118 ، ص.07.

54. علي طهراوي دومة، تقييم مسار خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، **مذكرة لنيل شهادة ماجستير**، جامعة دالي براهيم، 2009 / 2010.

25. الفاعوري، رفعت عبد الحليم .**تجارب عربية في الخصخصة** ، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004.

26. فايز، عبد الهادي ،**الخصخصة دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011.

55. قادري ، رانيا وفاء ، جلولي ، فاطمة ، أثر التدقيق في إنتعاش الخزينة العمومية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي**، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2021/ 2022 .

27. قاسم ، منى ، **الاصلاح الاقتصادي في مصر**، الدار المصرية اللبنانية،1998.

28. قدي ، عبد المجيد ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

29. القطب ، مروان محي الدين ، **طرق خصخصة المرافق العامة دراسة مقارنة** ، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

30. الكتاني ، عبد الوهاب ، **إدارة المالية العامة والخزينة العمومية في الدول العربية** ،الدار العربية للعلوم ، 2005.

56. كسرى ، مسعود،"خوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق"،**أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه**، جامعة الجزائر،2004 / 2005 .

31. ماهر، أحمد ، **الدليل في الخوصصة** ،الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 1997.

32. ماهر، أحمد ، **دليل المدير في الخصخصة** ، مصر ،الدار الجامعية، 2003.

33. المتولي ، محمد ، **الإتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 2004 .

34. محرز، أحمد محمد ، **"النظام القانوني للخصخصة تحول شركات القطاع العام إلى شركات القطاع الخاص** ، الاسكندرية، مصر، منشأة المعارف، 2003.

57. محفوظ ، مراد ، عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 .

58. مخدمي ، نصيرة ، دور رقابة الخزينة العمومية في ترشيد نفقات المؤسسات العمومية – دراسة حالة خزينة ولاية أدرار، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي**، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021 / 2022.

59. مسعودي ، دليلة ، أجراد ، فاطمة ، آليات تمويل الخزينة العمومية – درلسة حالة خزينة البويرة –، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس**، جامعة آكلي محند //أولحاج، البويرة، 2012 / 2013 .

35. المشهداني ، خالد حمادي حمدون ، **الخصخصة أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي** ، عمان الاردن ، دار وائل للنشر ،2013.

60. معمش، سيلية ، دور الخزينة العمومية في تنفيذ النفقات العامة، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق**، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2020 / 2021.

36. موسى ، أحمد جمال الدين ، **الخصخصة** ، الموسوعة السياسية للشباب ، ط1 ، نهضة مصر ، يوليو 2007 .

61. مولاي علي ، سليماني، خوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية في القانون الجزائري، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في قانون اقتصادي**، جامعة طاهر مولاي، سعيدة، 2015 / 2016 .

37. الناشف ، أنطوان ،**الخصخصة التخصيصية، مفهوم جديد لفكر الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2000.

62. ناصري ، راضية، تقييم سياسة الخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير**، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008 / 2009.

63. نايب ، نعيمة ، دور الخزينة العمومية في الرفع من التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الخزينة الولائية مستغانم – ، **مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير** ،تخصص إدارة و اقتصاد الموسسة ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2016/2015 .

64. نعيمة أوقاسين،" المؤسسة العمومية الجزائرية والخوصصة"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير**، 2001 / 2002 .

65. نوري ، ياسمين ، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر(بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني 1962– 2012)، **رسالة ماجستير**،جامعة تيزي وزو، كلية العلوم السياسية، 2014 / 2015 .

38. هاشم ، اسماعيل محمد ، **مذكرات في النقود و البنوك**، بيروت، دار النهضة العربية، 1996.

39. يحياوي، نصيرة ، **دور الجباية في تنويل الخزينة العمومية و أثرها على الميزانية العامة و الإقتصاد الوطني** ، جامعة بومرداس.

ثالثا – المجلات:

60. بطاهر، علي ، "سياسية التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع1، 2004 .

61. بغداد، كربالي ، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، **مجلة العلوم الاسانية**، العدد 8. جانفي 2005.

62. بلغرسة، عبد اللطيف ، صالحي، صبرينة، سياسة خصخصة مؤسسات القطاع العام العربي عبر قناة اسواق المالية العربية –المبررات وشروط النجاح من خلال بعض التجارب– ، **مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية** ، جامعة عنابة ،العدد 2008/01 .

63. بن شهرة ، مدني ، **الاصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** ، عمان ، دار الحامد ، 2008 – 2009.

64. بوزيدي ، عبد المجيد ، **تسعينات الاقتصاد الجزائري**، مرقم لنشر و التوزيع، 1999.

65. بوفليح ، نبيل ، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010" ، **الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، ع9 .

66. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، "فصل العاشر تطورات و انجازات الخصخصة في الدول العربية"، **مجلة صندوق النقد العربي**، أبو ظبي، 2003.

67. تومي، عبد الرحمن، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق** ، الجزائر، دار الخلدونية لنشر و التوزيع .

68. الجبلي ، محمود علي ، "تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة – حالة مؤسسة سكة حديد الأردن"، **مجلة الباحث**، العدد 10، الاردن، 2012.

69. جميل ، محمد هاشم ، **خصخصة شركات الكهرباء الاردنية دراسة ميدانية لاتجاهات مدراء ادارتها** ، عمان،جامعة اليرموك، 2000.

70. الجنابي ، هيثم عبد القادر ، "اتجاهات وطرق تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة"، **الة العراقية الاقتصادية**، العدد ،19، 2009 .

71. الجنابي، هيثم عبد القادر ، "اتجاهات وطرق تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة"، **المجلة العراقية الاقتصادية**، العدد 19، 2009.

72. حسن، مكي ، شركة الطيران الاردنية على طريق الخصخصة بالكامل، **جريدة الشرق الأوسط**، عمان، 19/2/2000 .

73. حمادو، بن نعمو، "تقييم برنامج خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر" ، **مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية** ، العدد 2 ، ديسمبر 2017.

74. حميدوش علي ، صغيري سيد علي ، **محددات الخوصصة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2010** .

75. خالفي ، علي ، "إضاءات عن الخوصصة في الجزائر" ، **مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة**.

76. دراجي، مكي ، شابي ،عبير ، "الخوصصة القاعدة الأهم لاقتصاد السوق –دراسة حالة الجزائر" –**مجلة البحوث و الدراسات** ، العدد الثالث ، جوان 2006 .

77. دردوري، لحسن، "عجز الموازنة العامة للدولة و علاجه في الاقتصاد الوضعي"، **مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية**، العدد الرابع عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

78. الرداوي، تيسير، "الدولة و اقتصاد السوق" ، **مجلة عمران**، العدد 21، المجلد 6، بيروت، 2016.

79. الرفاعي،أحمد حسين، "أزمة المديونية الأردنية وبرامج التصحيح"، **مجلة البحوث الاقتصادية العربية**، العدد السابع، 1997.

80. سعد ، حافظ ، "سياسات التكيف و آليات السوق، دراسة حالة الاقتصاد المصري"، **المجلة المصرية للتنمية و التخطيط**، معهد التخطيط اليومي، القاهرة، 1994.

81. سعد الله ، رضا محمد ، " أساليب الخوصصة و تقنياتها مع إشارة خاصة إلى التجربة التونسية "، **مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير** ، العدد 4 ، 2005 .

82. سعدان ، شبايكي ، معوقات الخوصصة في الجزائر ، **مجلة العلوم الإجنماعبة و الإنسانية** ، العدد 15 ، ديسمبر 2006 .

83. شاكر، محمد فتحي ، "الأثار الاقتصادية لخصخصة المنشآت على البيئة" ، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد98، مجلد، 32 2010.

84. شوقي، يعيش تمام ، مناصرية ،حنان ،خوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية في النظام القانوني الجزائري :نحو مقاربة التوفيق بين الوسائل و الأهداف ، **مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية** ، المجلد 4 ،العدد 1 ،أفريل 2021 .

85. عارف ، دليلة ، "الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على التنمية والتكامل الاقتصادي العربي"، **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، العدد التاسع، الأمانة العامة للوحدة الاقتصادية العربية، عمان، الأردن،1990.

86. العساف،احمد عارف ، "سياسة الخصخصة و أثرها على البطالة و الأمن الوظيفي للعاملين شركة الاسمنت الاردنية"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد السابع.

87. العقاد،مدحت محمد ، "مشاكل التحويل إلى القطاع الخاص في الدول النامية دراسة للسياسات والتجارب "، **المجلة العلمية كلية الادارة والاقتصاد** ،العدد الثاني، 1991.

88. علي الدوري ،عمر ، احمد ضرار اسماعيل الشمري، "الخصخصة بدائل التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة"، **مجلة المنصور**، العدد 10، 2007 .

89. قاشي، يوسف ، بن سنة ، ناصر ، دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي – دراسة حالة خزينة البويرة – ، **مجلة أوراق اقتصادية** ، ديسمبر 2019، الجلد 03، العدد 02.

90. كنعان ، طاهر حمدي ، حازم تيسير رحاحلة ، **الدولة و اقتصاد السوق قراءات في سياسات الخصخصة و تجاربها العالمية و العربية** ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، بيروت ، نوفمبر 2016.

91. مبارك ، شيماء ، استراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية ، **مجلة العلوم الانسانية و الإجتماعية** ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، 2016 ، العدد .

92. مخناش ، صالحي ، "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، **أبحاث المؤتمر الدولي**، مارس 2013.

93. نايف ،حميد ، الرحيمي ، عبود ، "خصخصة المرافق العامة الاقتصادية"، **مجلة الكوفة**، جامعة الكوفة، العدد 44، 2019 .

94. الهادي ، خالد ، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، الجزائر دار الهومة.

95. هاشم ، نوار جليل ، "خصخصة المياه في الدول العربية الواقع والأفاق"، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد 01، 2008 .

96. هويدي، علي " التخصصية والدور الاجتماعي للمراجعة"، **مجلة البحوث التجارية**، دورية علمية تصدر عن كلية التجارة ، جامعة الزقزيق ، مصر،2001

رابعا – المواقع والمنشورات الوزارية:

1 – جريدة البيان ، الاقتصاد الأردني بين معاناة الأردنيين وتطمينات المسؤولين، دبي، الإمارات، 2001، www.albayan.co.ae Available

2–معجم عربي عربي تعريف و معنى خوصصة في معجم المعاني الجامع https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ 2024/05/20 ، على الساعة : 30:15.

3–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10–90 المؤرخ في 14 أفريل ،1990 المتعلق بالنقد والقرض، الصادر ة في الجريدة الرسمية: ع16. بتاريخ 18 أفريل، 1990،

خامسا : باللغة الأجنبية

1. 1 Arab Countries, the Third Nordic Conference on Middle Eastern studies eghnic encounter and culture change, joeusu, Finland, 19-22, June 1995.
2. 1 J.Rivero ,Rapport de synthése de la commission sur les techniques de privatisation , R.I.D.E, n 3 1992
3. A. KAPUR, Airport Infrastructure, the Emerging Role of the private sector, World Bank Technical Paper ,1995,N° 313.
4. budget et ،financier ،politique ،finances publiques،Paul marie gaudemet - trésor, 1997,
5. Gaudement (p.m), Finances publiques, Éditions Montchrestien, 1993 (tome - 1-budget et trésor), page1
6. Governance, The University of Oklahoma, 2001
   A. GALAL, Welfare consequences of selling Public Entreprises Published for the world Bank, Oxford University Press,1994
7. isaad Mohamed -cours de comptabilité -faxiemle -école supérieure de banque ALger annèè2000/2001-

8. J .Monger ,Rapport de sunthése de la commission sur les techniques de privatisation R.I.D.E,n3,1992 ;P 2-375-382,P.376.
9. Jean Marchal, avec la - contribution de Maquette Durand ,3éme édition, Monnaie et crédit CUAS, 1967, Paris,
10. L. Cartelier, « L'expérience française de privatisation : Bilan et enseignements », Revue internationale de droit économique, n° P.Guislain,les privatisation : un défis stratigique,juridique ,et instutitional , droit/économie,Bruxelles, DeBoeck Wesmael ,1995 1 O.Bouin et C.A , Michalet , Lre rééquilibrage entre secteurs public et priveé: Lexperience des pays en développent ,OCDE?1991.277
11. Macmilan and others : Macmilan and others : Stratgia management, Oxford, university press US. D. SOUZA, J., Déterminants of Performance Improvements in Privatized Firms, The roles of Restructuring and corporate
12. Savas E.S, La Privatisation pour une société performante, Copyright, Paris, 1988.
13. Tebani Amel; Privatisation des entreprises publiques économiques en Algérie :Edtion Belkeise :Alger :2011.